جامعة الشيخ العربي التبسي

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

دور الحدود الذكية في تحقيق الأمن الوطني

دراسة حالة (الجزائر)

مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

التخصص: دراسات إستراتيجية و أمنية

إعداد الطالب:

يحياوي محمد علي

إشراف الأستاذة:

هاني غنية

الاسم و اللقب	الدرجة العلمية	الصفة
بوحريص محمد الصديق	أستاذ مساعد أ	رئيسا
هاني غنية	أستاذ مساعد أ	مشرفا مقررا
بلقاسمي رقية	أستاذ مساعد أ	عضوا مناقشا

السنة الجامعية 2019/2018

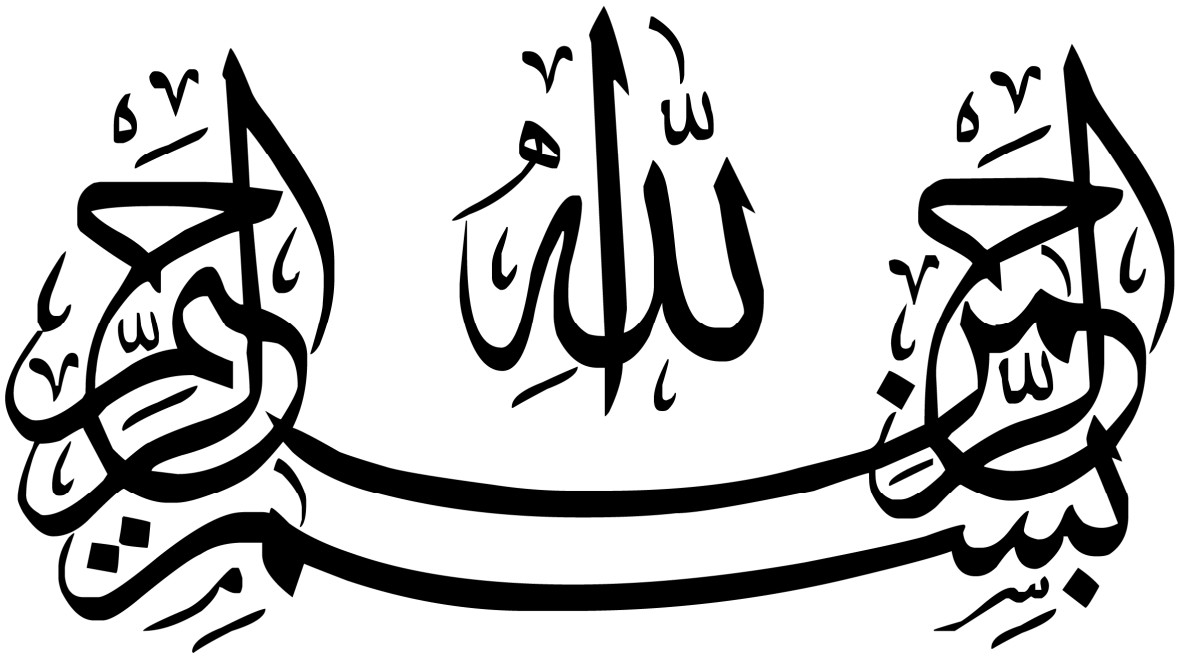
بسم الله الرحمن الرحيم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال رسول الله ﷺ: ﴿تَعَلَّمُوا الْعِلْمَ، فَإِنَّ تَعَلُّمَهُ لِلَّهِ خَشْيَةٌ، وَطَلَبُهُ وَقَارٌ، وَمُذَاكَرَتُهُ تَسْبِيحٌ، وَالْبَحْثُ عَنْهُ جِهَادٌ، وَتَعْلِيمُهُ لِمَنْ لَا يَعْلَمُهُ صَدَقَةٌ، وَبَذْلُهُ لِأَهْلِهِ قُرْبَةٌ، لِأَنَّهُ مَعَالِمُ الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ وَمَنَارُ سُبُلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ، وَهُوَ الْأَنِيسُ فِي الْوَحْشَةِ، وَالصَّاحِبُ فِي الْغُرْبَةِ وَالْمُحَدِّثُ فِي الْخَلْوَةِ، وَالدَّلِيلُ عَلَى السَّرَّاءِ وَالضَّرَّاءِ، وَالسِّلَاحُ عَلَى الْأَعْدَاءِ، وَالزَّيْنُ عِنْدَ الْأَخِلَّاءِ، يَرْفَعُ اللَّهُ بِهِ أَقْوَامًا فَيَجْعَلُهُمْ فِي الْخَيْرِ قَادَةً قَائِمَةً تُقْتَصُّ آثَارُهُمْ، وَيُقْتَدَى بِفِعَالِهِمْ، وَيُنْتَهَى إِلَى رَأْيِهِمْ، تَرْغَبُ الْمَلَائِكَةُ فِي خُلَّتِهِمْ، وَبِأَجْنِحَتِهَا تَمْسَحُهُمْ، وَيَسْتَغْفِرُ لَهُمْ كُلُّ رَطْبٍ وَيَابِسٍ، وَحِيتَانُ الْبَحْرِ وَهَوَامُّهُ، وَسِبَاعُ الْبَرِّ وَأَنْعَامُهُ، لِأَنَّ الْعِلْمَ حَيَاةُ الْقُلُوبِ مِنَ الْجَهْلِ، وَمَصَابِيحُ الْأَبْصَارِ مِنَ الظُّلَمِ، يَبْلُغُ الْعَبْدُ بِالْعِلْمِ مَنَازِلَ الْأَخْيَارِ وَالدَّرَجَاتِ الْعُلَى فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، التَّفَكُّرُ فِيهِ يَعْدِلُ الصِّيَامَ، وَمُدَارَسَتُهُ تَعْدِلُ الْقِيَامَ، بِهِ تُوصَلُ الْأَرْحَامُ، وَبِهِ يُعْرَفُ الْحَلَالُ مِنَ الْحَرَامِ، وَهُوَ إِمَامُ الْعَمَلِ، وَالْعَمَلُ تَابِعُهُ، يُلْهَمُهُ السُّعَدَاءُ، وَيُحْرَمُهُ الْأَشْقِيَاءُ﴾.

وقال ﷺ: ﴿مَنْ تَعَلَّمَ بَابًا مِنَ الْعِلْمِ لِيُعَلِّمَ النَّاسَ أُعْطِيَ ثَوَابَ سَبْعِينَ صِدِّيقًا﴾

﴿رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾

صدق الله العظيم

سورة البقرة، الآية (127)

تشكـــرات

أحمد الله تعالى أنه وفقني لإتمام

هذا العمل المتواضع

وأتقدم بجزيل الشكر و كامل

التقدير

إلى الأستاذة المشرفة: ماني ثنية.

أشكر اللجنة المناقشة.

إلى كل الأساتذة الأفاضل.

إلى كل من ساهموا معي في لإنجاز

هذا البحث المتواضع

وأعني بذلك القريب و البعيد

إهـــــداء

الحمد لله على التوفيق وعونه أما بعد :

أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع:

إلى من أسقوني حنان لا ينتهي وأعطوني الحب الدائم

وربوني على الدين و الأخلاق والعلم وبعثوا فيا الشجاعة

وهيئوني بكل الوسائل والطرق لأصل إلى هذا المستوى

أبي وأمي أدامهما وافر الصحة وأطال عمرهما.

إلى زوجتي الغالية.

إلى إخوتي أسامة و جلال اللذان كانا سندا لي.

إلى أعز الناس و الأصدقاء.

محمد علي

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
تشكرات	
إهداء	
مقدمة	01
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي و النظري للدراسة	07
المبحث الأول:التأصيل المفاهيمي للدراسة.	07
المطلب الأول :مقاربة مفاهيمية للأمن الوطني.	07
الفرع الأول:تعريف الأمن	09
الفرع الثاني: أهم تعريفات الأمن الوطني	10
المطلب الثاني: مفهوم الحدود	13
الفرع الأول:تعريف الحدود	13
الفرع الثاني:أنواع الحدود	15
المطلب الثالث : الحدود الذكية	21
الفرع الأول:تعريف الحدود الذكية	22
الفرع الثاني:التقنيات الحديثة المستخدمة في مراقبة الحدود:	22
المبحث الثاني: المقاربات النظرية للأمن	25
المطلب الأول: المقتربات التقليدية	25
الفرع الأول: الأمن من منظور المقاربة الواقعية:	25
الفرع الثاني:الأمن من منظور المقاربة الليبرالية	28
الفرع الثالث: الأمن من منظو ر المقاربة المعارية:	29
المطلب الثاني: المقتربات الحديثة	30
الفرع الأول:الأمن من منظور المقاربة البنائية	31
الفرع الثاني: :الأمن من منظور المقاربة النقدية	32
الفرع الثالث: الأمن من منظور المقاربة التوسعية	35
الفصل الثاني: المقاربة الجزائرية في ضبط و تأمين الحدود	40
المبحث الأول: :الموقع الجيوسياسي للجزائر و واقع التهديدات الأمنية	40

فهرس المحتويات

المطلب الأول: التعريف بالحدود الجزائرية.	40
المطلب الثاني:الموقع الجيوسياسي للجزائر	42
المطلب الثالث:التهديدات الأمنية للحدود الجزائرية	44
الفرع الأول : التهديدات التقليدية	44
الفرع الثاني: التهديدات الجديدة	45
المبحث الثاني: دور العقيدة الأمنية الجزائرية في تجسيد مقاربة لإدارة حدودها	49
المطلب الأول: مرتكزات العقيدة الأمنية الجزائرية.	50
المطلب الثاني : المقاربة الجزائرية في إدارة الحدود	53
الفرع الاول : المقاربة الأمنية الجزائرية في مواجهة الظروف العادية والاستثنائية .	53
الفرع الثاني : آليات التعاون الإقليمية في تأمين الحدود	60
الفصل الثالث: الحدود الذكية كآلية لتحقيق الأمن الوطني الجزائري	70
المبحث الاول :التقنيات الذكية التي اعتمدها الجزائر في تحقيق امنها الوطني	70
المطلب الاول : التقنيات المستخدمة في تأمين المنافذ الحدودية في الحالات العادية	70
المطلب الثاني : التقنيات المستخدمة في حالات التهديدات التماثلية والصلبة	75
المبحث الثاني :الأهداف التي حققتها الجزائر من استعمال الحدود الذكية	81
المطلب الأول : تخلص الجزائر من ظاهرة الإرهاب	81
المطلب الثاني: جهود الجزائر في التقليص من الجريمة المنظمة	83
المطلب الثالث: النجاح في التقليص من الهجرة غير شرعية والحد منها	84
خاتمة	87
قائمة الملاحق	90
قائمة المراجع	94
الملخص	

مقدمة

مقـــــــــدمة:

لقد كان الأمن الهاجس الأكبر للدول على مر التاريخ التي اعتبرت ضمان بقائها واستمرارها من بين أولويات سياستها، فالأمن مسعى تطمح إليه كل الدول كونه احد أهم مقومات الحياة الإنسانية ، وأمام هذا الطموح الملح يبرز دور الأفراد و الدولة ،بالاضافة المؤسسات والمنظمات الإقليمية و العالمية في العملية الأمنية.فإذ كان مفهوم الأمن في الماضي مرتبط بمدى محافظة الدولة على كيانها العسكري فمع نهاية الحرب الباردة تغير مضمونه التقليدي إلى الطابع الموسع والشامل والمتعدد، هذا التغير ارتبط أساسا بفعل تحول طبيعة التهديدات الامنية، حيث اصبحت التهديدات الأمنية جديدة تضاف إلى التهديدات التقليدية، ومن هذا المنطق فان مسألة الأمن تقتضي ترتيبات أمنية وطنية ودولية لإيجاد حلول للمشاكل الأمنية الجديدة.

و على هذا المنطلق فإن الجزائر ليست بمنئى عن هذه التغيرات و التحولات التي عرفها عالم بعد الحرب الباردة ، حيث ظهرت إلى الوسط تهديدات جديدة كالهجرة غير الشرعية ، والإرهاب والجريمة المنظمة ...الخ، وهو الأمر الذي يهدد أمن واستقرار دولة.

وفي ظل العولمة أصبحت هذه المخاطر عابرة للحدود تتميز بسرعة الانتشار، مما جعلها تتجاوز القدرات الأمنية للدولة، واستحالة مكافحتها لوحدها وبإمكانياتها الخاصة، من حيث التكلفة المالية والقدرات العسكرية، والجانب الاستخباراتي ،و بسبب انتشار هذه التهديدات الأمنية في عدة دول من شمال افريقيا اصبح هناك تهديدا متنقلا, تتنقل تبعاته إلى دول الجوار التي تتحمل الأعباء هي الأخرى ،خاصة من حيث إجراءات ضبط الحدود و التحكم في تدفق الأعداد الهائلة للاجئين .

والجزائر كغيرها من دول العالم الثالث عرفت حالة من اللااستقرار و اللاأمن لمدة تجاوزت عشرة سنوات (1992 2002)، حيث تحملت تكلفة مكافحة الإرهاب لوحدها وبتواطؤ عدة دول ضدها وبعد هجمات 11 سبتمبر 2001 انقلبت الموازين السياسية واكتسبت الجزائر في حربها ضد التهديدات الداخلية نوعا من الشرعية، وأصبح العالم يعتمد على الخبرة الجزائرية في المجال الأمني و الاستخباراتي و العسكري للتصدي لمصادر التهديدت و الأخطار العابرة للحدود خاصة في مجال مكافحة الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة، ومع التحولات التي جاء بها الربيع العربي زادت حدة وخطورة التهديدات الإقليمية، ولأول مرة أصبح الأمن الوطني الجزائري مهددا من الخارج أكثر منه من الداخل، وبطرق مباشرة وغير مباشرة ،وعلى مستوى كل الحدود

مقـــــــــدمة:

تقريبا، وبنسب متفاوتة ،خاصة في ظل تأزم وتفاقم الأوضاع الأمنية في دول الجوار و الذي أنعكس سلبا على الأمن في الجزائر وهذا ماجعلها تلجاء الى أساليب مختلفة للحفاظ على أمنها الوطني .

التعريف بالموضوع

دور الحدود الذكية في تحقيق الامن الوطني (دراسة حالة الجزائر) هي في الحقيقة عبارة عن دراسة توضح اهمية الية الحدود الذكية ومدى اسهامها في تحقيق الامن الوطني الذي اصبح هذا الاخير هاجس كل الدول ,فبعد التقدم الذي شهده العالم اصبح الاخير عبارة عن مجموعة من التفاعلات سواء كانت رسمية او غير رسمية مما جعل الدول تبدو كانما ليست لها حدود,وهذه التطورات حثت الدول على تطوير برامج جديدة مواكبة لهاذه التطورات والتهديدات من اجل التصدي لها والقضاء عليها خاصة وانها تستغل الحدود غالبا كمكان للعمليات او كفضاء لممارسة نشاطها. ونظرا لمساحة الجزائر الشاسعة وتميزها بحدود طويلة تتقاسمها مع العديد من الدول التي تميزت بعدم الاستقرار خاصة في الاونة الاخير فقد تطرقنا في موضوعنا هذا الى الدور الذي تلعبه الحدود الذكية في تحقيق الامن الوطني الجزائري.

1- أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة في معرفة الأثر البالغ للحدود الذكية والدور الذي تلعبه وتقوم به لتحقيق الامن الوطني وما يترتب عنها في ظل تنامي وانتشار التهديدات الامنية الحديثة التي اضحت تهدد كيانات الدول واستمراريتها .

2- مبررات إختيار الموضوع:

أ-الأسباب الموضوعية:

محاولة فهم وتفسير دور الحدود الذكية في تحقيق الأمن الوطني وكذا معرفة طبيعة التهديدات الحديثة التي تمس كيان الدول ، وذلك بالاعتماد على المقتربات النظرية المتعلقة بها ، وهو ما يتطلب دراسة العلاقة بين مفهوم الحدود ومفهوم الامن الوطني.

ب- الأسباب الذاتية

وذلك للرغبة الملحة لدينا في معالجة موضوع الحدود الذكية ودورها في تحقيق الامن الوطني الجزائري كما انها تعتبر دراسة حديثة اذ تضيف بعدا أمنيا جديدا في مجال الدراسات الأمنية والاستراتيجية .

3- إشكالية الموضوع :

قمنا في دراستنا للموضع بتناول دور الحدود الذكية في تحقيق الامن الوطني واسقاطها على الجزائر باعتبار الجزائر تتمركز في بؤرة تتميز بكثرة التهديدات خاصة الاتية من دول الجوار.

من هذا المنطلق تستوجب طبعة الموضوع صياغة الاشكالية الرئيسية على الشكل التالي :

الى اي مدى تساهم الحدود الذكية في تحقيق الامن الوطني الجزائري ؟

- **الاسئلة الفرعية :**

- ماهي التهديدات الامنية التي تعرفها الجزائر؟
- ماهي العقيدة الامنية الجزائرية ؟
- كيف تتعامل الجزائر مع التهديدات الامنية ؟
- ماهي الحدود الذكية التي تعتمدها الجزائر في تحقيق امنها الوطني ؟
- ماهي ابرز النتائج التي حققتها الجزائر جراء اعتمادها على الحدود الذكية ؟

4- أهداف الموضوع :

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- ✓ تحديد دور الحدود الذكية في تحقيق الامن الوطني.
- ✓ تسليط الضوء على التهديدات التي تواجهها الحدود.
- ✓ التعريف ببعض تكنولوجيا الحدود الذكية.
- ✓ الدور الذي تلعبه الحدود الذكية في البرنامج الامني الجزائري.
- ✓ تحديد النتائج التي خلصت جراء اعتماد الحدود الذكية من طرف الجهاز الامني الجزائري.

5- حدود الدراسة (الزمانية و المكانية)

- **الحدود المكانية :** سنتطرق إلى موضوع دور الحدود الذكية في تحقيق الامن الوطني و الجزائر كحالة للدراسة ، مع إبراز الموقع الجغرافي للجزائر وأهميتها الجوسياسية ، بالاضافة الى إسقاط التجربة الجزائرية في مكافحة التهديدات الأمنية الجديدة باستعمال تقنية الحدود الذكية، باعتبار أن الجزائر تعد دولة محورية على الصعيد العربي ، الإفريقي و المتوسطي ، لما تمثله من أهمية جيو- إستراتيجية، وقد تم اختيارنا للجزائر كونها بلدنا الذي ننتمي إليه.
- **الحدود الزمنية :** تركز الدراسة على الفترة الزمنية الحديثة (2011- 2017)غير أن مقتضيات الإلمام بجميع جوانب الموضوع تستدعي العودة إلى فترات سابقة لتفسير التحولات التي عرفتها التهديدات الأمنية فمع نهاية الحرب الباردة تغير مضمونها من الطابع العسكري التقليدي إلى الطابع الموسع والشامل والمتعدد، هذا التغير ارتبط أساسا بفعل تحول طبيعة التهديدات الأمنية في الجزائر.

6-الفرضيات

- **الفرضية الرئيسية :**

تحقق الحدود الذكية نتائج ايجابية للامن الوطني الجزائري في كل مجالاته.

- **الفرضيات الجزئية :**

كلما زاد إعتماد الدولة على الحدود الذكية كلما زاد الأمن الوطني لها.

7- الدراسات السابقة :

تم التطرق لهذه الدراسة في مجموعة من الدراسات السابقة بشكل جزئي كمحاولة لتقديم اطر علمية نذكر منها :

-العقيد الدكتور .وضاح الحمود ,تامين المنافذ البرية والبحرية والجوية ندوة علمية الامارات العربية المتحدة

-ابو ظبي 2009 حيث تناول المشاكل التي تعاني منها المنافذ الحدودية وتكلم فيها عن الاجهزة والمعدات والتقنيات الحديثة واليات العمل بها بالاضافة الى تناوله لمخاطر الحدود جراء التهديدات الحديثة .

- أ. إيدابير أحمد, الحدود الذكية آلية حديثة للدفاع الوطني مقال في المركز الجامعي تمنارست

تناول في هذا المقال تعريف الحدود ونظريات الحدود و التهديدات الجديدة كالارهاب والهجرة غير شرعية والجريمة المنظمة كما تكلم في موضوعه عن الحدود الذكية بدلا لادارة الحدود التقليدية,وذكر بعض التقنيات المستخدمة في الحدود الذكية وفي الاخير اعطى نموذجا عن تطبيق هذه الالية تمثل في المملكة العربية السعودية.

8- المناهج المستخدمة في الدراسة

- **المنهج الوصفي :**

ومن خلاله تم تحديد خصائص و ابعاد جزئيات الدراسة ووصفها وصفا موضوعيا .

- **منهج دراسة حالة :**

فهو يعد اقدم المناهج الوصفية اذ يتم التركيز على حالة معينة ليقوم بدراستها ,وفي حالتنا ركزنا في دراستنا على الجزائر و امنها الوطني.

11- تقسيم الدراسة:

للاجابة على الاشكالية المطروحة تم الاعتماد على ثلاثة فصول ومقدمة وخاتمة , وقد تناولنا في الفصل الاول الاطار المفاهيمي والنظري للدراسة حيث فسمناها الى مبحثين الاول تاصيل مفاهيمي للدراسة الثاني المقاربة النظرية للدراسة.اما الفصل الثاني قد قسمناه هو ايضا الى مبحثين الاول الاهمية الجيو سياسية للجزائر والثاني اسهامات العقدة الامنية الجزائرية في ادارة الحدود اما الفصل الثالث فقد فسم الئ مبحثين هو الاخر المبحث الاول تكلم على انواع التكنولوجيا الحديثة المستغلة في ادارة الحدود الجزائرية والمبحث الثاني حول النتائج المحققة جراء استعمال الحدود الذكية من فبل النظام الجزائري

الفصـــــــــــــل الأول

الإطار المفاهيمي و النظري للدراسة

تمهـــــيد:

يعد الأمن الوطني بشكل عام و بمختلف أبعاده مرتبط بشكل كبير بأمن الحدود تحديدا. و اعتبر لدى العديد من الباحثين و الأكاديميين ضمن أولويات السياسة الخارجية و الداخلية على حد سواء تحت قاعدة **" ضمان بقاء و استمرارية الدولة "**اذ يعد الامن أحد المشاكل المحورية في حقل العلاقات الدولية، الذي إتسم بالغموض منذ ظهور العلاقات الدولية كحقل علمي مستقل عقب الحرب العالمية الأولى ولقد احتلت القضية الأمنية وضعا مركزيا في السياسات الخارجية لبعض الدول ،التي عادة ما تتخذ الأمن الوطني هدفا من أهدافها يتم تحقيقه بإتباع إجراءات وقائية وأخرى علاجية، و بصيغ انفرادية أو جماعية ،وهي تهدف من ورائه إلى ابراز البيئة المحيطة به، أو بحسب ما أطلق عليه **"أرنولد ولفرز"** Arnold Wefers" بـ أهداف البيئة .

لذا فإن معرفة أصل الإشكالية تتم عبر دراسة مختلف المراحل التاريخية التي تطورت ضمنها لهدف تكوين صورة واضحة و متكاملة عن المعاني و المفاهيم التي تزودنا بها حالة أمن الحدود مع بلورة أهم المقاربات و النظريات التحليلية المختصة فيها وهذا ما سيتم تناوله في هذا الفصل.

المبحث الأول:التأصيل المفاهيمي للدراسة.

لا تكمن مهمة الحدود عموما في تحقيق الامن للدولة فقط بل علاقتها بالامن الوطني هي علاقة ترابطية اذ نرى أن مفاهيم الحدود ، تشمل مجالات أخرى . ولا يمكن حصرها في مفردة الأمن و الأمن الوطني فقط.

المطلب الأول :مقاربة مفاهيمية للأمن الوطني.

تعد مسألة مفهوم الأمن الوطني مسالة شائكة، إذ تتميز بالغموض وبغياب الإجماع بين المختصين حول معناه، و يمكن ملاحظة هذا الاختلاف النظري المتواصل حول تكوينه من خلال مفاهيمه فهو:

" مفهوم نسبي و متغير ، ذو أبعاد عدة و مستويات مختلفة، يتعرض لتحديات وتهديدات مباشرة وغير مباشرة من مصادر مختلفة ،تختلف درجتها وأنواعها وأبعادها وتوقيتها ،سواء تعلق ذلك بأمن الفرد أو الدولة أو النظام الإقليمي أو الدولي، وشأنها شأن الكلمات المتداولة التي تفتقر إلى تعريف محدد يمكن تقديره بشكل قاطع"[1].

فقد كان قيام الدراسات المهتمة بالأمن الوطني متوافقاً مع ظروف عالمية سياسية وعسكرية جديدة عقبت الحرب العالمية الثانية والتوازنات والتكتلات التي نتجت عن الحرب بين القوى الدولية، بالإضافة إلى الانتشار الكثيف للأسلحة والتطور النوعي الذي شهدته هذه الأخيرة، والذي أدى إلى تعديلات في النظام الدفاعي العالمي وثوابته التقليدية الموروثة، وفرض رؤية جديدة للأمن، وتحديداً جديداً للمجال الأمني للدول[2]. وقد تحّمل المفهوم في نشأته الغربية الأمريكية بأهداف سياسية، حيث برز كمحور للسياسات الخارجية للدول العظمى في فترة الحرب الباردة والاستقطاب الدولي.

على الرغم من أن مصطلح الأمن الوطني قد شاع بعد الحرب العالمية الثانية، إلا أن جذوره تعود إلى القرن السابع عشر، وبخاصة بعد معاهدة وستفاليا عام 1648 التي أسست لولادة الدولة القومية أو الدولة – الأمة Nation – State وشكلت حقبة الحرب الباردة الإطار والمناخ اللذين تحركت فيهما محاولات

---

1 - سليمان عبد الله الحربي، مفهوم الأمن مستوياته و صيغه و تهديداته "دراسة نظرية في المفاهيم و الأطر، المجلة العربية للعلوم السياسية,ع. 19، 2008، ص. 9.

2 - عبد الله بلقزيز، "الأمن القومي العربي" ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ،القاهرة ، 1989.

صياغة مقاربات نظرية وأطر مؤسساتية وصولاً إلى استخدام تعبير "إستراتيجية الأمن الوطني". وقد نشأت مؤسسات أكاديمية مهتمة بمسائل الأمن الوطني من معاهد ومراكز بحث تنتمي إلى جامعات ومؤسسات علمية وإعلامية ومجلات متخصصة وإدارات مؤسسات مرتبطة بالقرار السياسي الرسمي. ويشكل مجلس الأمن القومي في الولايات المتحدة الأمريكية النموذج الأول والأمثل لهذه المؤسسات، حيث جسّد هذا المجلس التعريف الذي طرحه **والتر ليبمان** عن الأمن القومي بأنه (قدرة الدولة على تحقيق أمنها دون التضحية بمصالحها المشروعة لتفادي الحرب، والقدرة على حماية تلك المصالح حتى إذا اضطرت للحرب). وقد بدأ التشكيل التنظيمي المؤسسي لمصطلح الأمن القومي بصدور قانون الأمن القومي لعام 1947 عن الكونجرس الأمريكي.

وهكذا أصبح الأمن الوطني فرعاً جديداً في العلوم السياسية، حيث امتلك ثقافة وتوفرت له المادة والهدف العلمي (تحقيق الأمن) وإمكانية الخضوع لمناهج بحث علمية، بالإضافة إلى كونه حلقة وصل بين علوم عديدة، فالأمن الوطني ظاهرة مركبة متعددة الأبعاد تربط في دراستها بين علوم الاجتماع والاقتصاد والعلاقات الدولية ونظم الحكم وغيرها. وقد انتقل الاهتمام بظاهرة الأمن الوطني من الغرب إلى دول الجنوب. و يذكر الباحثون عدة أسباب لزيادة الاهتمام بدراسة الأمن الوطني في مختلف دول العالم، بما يمكن اعتباره ظاهرة، ومن أهم تلك الأسباب:[1]

1. التوسع في مفهوم المصلحة القومية ليشمل مسألة ضمان الرفاهية بما يعنيه ذلك من تأمين لمصادر الموارد، ومن ثم برز مفهوم الأمن الوطني كتعبير عن كل من الرفاهية من ناحية، ومحاولة ضمان مصادرها الخارجية من ناحية أخرى، وحماية الترتيبات الداخلية التي تدفع إلى زيادة معدل الرفاهية من ناحية ثالثة.
2. ازدياد معدل العنف وتصاعد حدة الصراعات المباشرة والتي قد تتطور إلى حروب، ومن ثم سار الاهتمام بالأمن الوطني في موجات ارتبطت بتزايد الصراعات على المستويين الإقليمي والدولي.

1 - د. عبد المنعم المشاط، "الإطار النظري للأمن القومي العربي , أبعاده ومتطلباته " ، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة, 1993، ص ص 14-17.

3. ازدياد الشعور لدى دول الجنوب بنوعين من التهديدات المتصلة بأمنها الوطني. فمن ناحية، تُعد الديون الخارجية المستحقة عليها تهديداً لأمنها السياسي والاقتصادي، وتحد بالضرورة من حرية اتخاذ القرارات الإستراتيجية. ومن ناحية أخرى، تخشى الدول الصغرى من احتمالات قيام الدول الكبرى بإساءة توظيف المنظمات الدولية وعلى رأسها الأمم المتحدة ليس فقط لتحقيق مصالحها، ولكن للإضرار بمصالح الدول الصغرى وأمنها الوطني.
4. تزايد الإحساس بالقلق والتوتر الداخلي والذي يمكن أن يتحول إلى مظاهر عديدة من عدم الاستقرار وعدم الأمن في الدول الصغرى، فلا تزال تلك الدول تعاني من مشكلات كبرى في عملية الإنتاج وكذلك عملية التوزيع.
5. أُثار الاهتمام بظاهرة الأمن الوطني عند التحول من نظام الدولة القومية إلى نظام أوسع وأكثر شمولاً كالنظام الفيدرالي، أو التجمعات الاقتصادية الدولية.
6. أُثار موضوع الأمن الوطني في حالة تفكك الدول الكبرى وخاصة الفيدرالية إلى دول قومية مستقلة ذات سيادة.

الفرع الأول:تعريف الأمن

1/ التعريف اللغوي:

الأمن في اللغة هو نقيض الخوف. والفعل الثلاثي أَمِن أي حقق الأمان. قال ابن منظور: "أمنت فأنا آمن، وأمنت غيري أي ضد أخفته، فالأمن ضد الخوف، والأمانة ضد الخيانة، والإيمان ضد الكفر، والإيمان بمعنى التصديق، وضده التكذيب، فيقال آمن به قوم وكذب به قوم".[1] وقد ورد المفهوم في القرآن الكريم بقوله تعالى: "فليعبدوا رب هذا البيت الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف"[2].

2 / التعريف الاصطلاحي:

تتفق معظم الأدبيات التي قامت بتعريف مفهوم الأمن على أن المفهوم يشير عموماً إلى تحقيق حالة من انعدام الشعور بالخوف، وإحلال شعور الأمان ببعديه النفسي والجسدي ، والشعور بالأمان قيمة إنسانية

1 - ابن منظور تحقيق عبد الله علي الكبير، لسان العرب، دار المعارف، القاهرة ، دت ، ص140.

2 - القران الكريم ،سورة قريش، الآيتان 3-4.

كونية مرغوبة لا تقتصر على فئة اجتماعية معينة أو مرتبطة بمستوى الدخل، فالفقير مثل الغني يحتاج إلى الشعور بالأمان ويسعى إلى تحقيقه ، ونظراً لصعوبة تحقيق الأمان الكامل، فقد أصبح يُنظر للأمن على أنه مسألة نسبية

الفرع الثاني: أهم تعريفات الأمن الوطني

1/ تعريف الأمن الوطني

على الرغم من استخدامه على نطاق واسع، فإن مفهوم "الأمن الوطني" يعني أشياء مختلفة لأشخاص مختلفين. ففي السابق كان يتم تعريف الأمن الوطني على أنه الحماية من الهجوم الخارجي، وبالتالي فقد تم النظر إليه بشكل أساسي على أنه يعني دفاعات عسكرية في مواجهة تهديدات عسكرية. وقد ثبت أن هذه الرؤية ضيقة جيداً ، فالأمن الوطني يتضمن ما هو أكثر من تجهيز القوات المسلحة واستخدامها.و الأكثر من ذلك، فإن مثل تلك الرؤية قد تجعل المرء يعتقد بأن أفضل طريق لزيادة الأمن هو زيادة القوة العسكرية. وعلى الرغم مرأن القوة العسكرية هي مكون مهم جداً في الأمن، فإنها تُعد جانباً واحداً من جوانب الأمن. فالتاريخ ملئ في واقع الأمر بأمثلة لسباقات تسلح تسببت في إضعاف الأمن وليس في تقويته. تبدأ مثل هذه السباقات عادة بقيام دولة بتقوية قوتها العسكرية لأغراض دفاعية من أجل أن تشعر أنها أكثر أمناً. ويؤدي هذا الفعل بالدول المجاورة إلى أن تشعر بأنها مهددة، وترد على ذلك بأن تزيد من قدراتها العسكرية، مما يجعل الدولة الأولى تشعر أنها أقل أمناً فيستمر السباق.

أدى ذلك إلى بروز الحاجة إلى صياغة تعريف أوسع للأمن الوطني يتضمن الأبعاد الاقتصادية والدبلوماسية والاجتماعية، بالإضافة إلى البعد العسكري.

وقد قدم **أرنولد ولفرز** مثل هذا التعريف عندما قال: (يقيس الأمن بمعناه الموضوعي مدى غياب التهديدات الموجهة للقيم المكتسبة، ويشير بمعناه الذاتي إلى غياب الخوف من أن تتعرض تلك القيم إلى هجوم).[1]

يوضح هذا التعريف أنه على الرغم من أن الأمن مرتبط مباشرة بالقيم، فإنه ليس قيمة في حد ذاته، وإنما موقف يسمح لدولة ما بالحفاظ على قيمها، وبالتالي فإن الأفعال التي تجعل أمة ما أكثر أمناً ولكنها تحط من

1- Arnold Wolfers," Discord and collaboration", Essays on International Politics ،John Hopkins University Press، Baltimore, 1962, P.150.

قيمها لا نفع لها. و من الصعب قياس الأمن بأي طريقة موضوعية، ولذلك فإن الأمن يصبح تقييماً مبنياً على مفاهيم لا تتعلق بالقوة والضعف، وإنما أيضاً بالقدرات والنوايا الخاصة بالتهديدات المدركة.

ويقود عدم الثقة بشأن المستوى الحقيقي للتهديد إلى التخطيط للبديل الأسوأ بسبب النتائج القاسية للفشل الأمني، وحتى إذا كانت المفاهيم دقيقة، فإن الأمر يتحدى القياس المطلق، لأنه موقف نسبي. فالأمن يتم قياسه نسبة إلى التهديدات القائمة والمحتملة، ولأنه من غير الممكن تحقيق أمن مطلق ضد كل التهديدات المحتملة، فيجب تحديد مستويات عدم الأمن التي يمكن أن تكون مقبولة. وأخيراً، فمن المهم إدراك أن الأمن الوطني يتم تحديده في كل من البيئتين الدولية والمحلية، وكل منهما يتغير بشكل دائم.

يعرف تريجر وكرننبرج الأمن الوطني بأنه "ذلك الجزء من سياسة الحكومة الذي يستهدف خلق الظروف المواتية لحماية القيم الحيوية".[1]

ويعرفه **هنري كيسنجر** بأنه يعني "أية تصرفات يسعى المجتمع – عن طريقها – إلى حفظ حقه في البقاء[2].

أما **روبرت ماكنمارا** فيرى أن "الأمن هو التنمية، وبدون تنمية لا يمكن أن يوجد أمن، والدول التي لا تنمو في الواقع، لا يمكن ببساطة أن تظل آمنة[3].

ومن خلال تنوع تعريفات الأمن الوطني نرى أن هناك إختلاف واسع لمفهومه. وفي هذا الصدد يذكر **باري بوزان** عدة أسباب للإختلاف، وهي[4]:

- ✓ الأمن الوطني مفهوم معقد ومركب لدرجة يصعب معها جذب الدارسين إليه، حيث انصرفوا إلى مفاهيم أكثر مرونة، أي أنه مفهوم مثير للخلاف والاختلاف.
- ✓ التشابك بين الأمن الوطني ومفهوم القوة، لاسيما بعد بروز المدرسة الواقعية التي رسمت فكرة التنافس من أجل القوة في العلاقات الدولية، وبحيث يُنظر للأمن على أنه مشتق من القوة وأنه أداة لتعظيمها.

1-Frank Trager and Philip Kronenberg," National Security and American Society" ،Kansas University Press، Kansas، 1973, p35-36.

2- Henry Kissinger," Nuclear Weapons and Foreign Policy" ،London: Wild Field and Nicholson, London ،1969, p 46.

3 - McNamara, "The Essence of Security" ، Harper Press, New York، 1966, p149.

4- Barry Buzan, "People, States and Fear" Wheatsheaf Books, LTD،، London،1983, PP 6- 8

- ✓ ظهور موجة من المثاليين ترفض المدرسة الواقعية وتطرح هدفاً بديلاً للأمن الوطني وهو السلام.

تفوق الدراسات الإستراتيجية في مجال الأمن الوطني واهتمامها بالجوانب العسكرية للأمن، وتكريسه لخدمة المتطلبات الدفاعية والحفاظ على الوضع القائم، مما أسهم في تحجيم الأفق التحليلي والبعد النظري للمفهوم.

- ✓ دور رجال السياسة في تكريس غموض المفهوم، لتوفير فرصة أكبر من المناورة عليه سواء في أغراض الاستهلاك الداخلي أم الصراع الخارجي.

2/ أبعاد الأمن الوطني

أوضحت تعريفات الأمن الوطني، وجود أبعاد له، وهي مصدر قوته أو ضعفه، كما وضح كذلك تأثير تلك الأبعاد على بعضها، وأكدت تطبيقات الأمن الوطني هذا المنظور. كما تفيد أيضاً، أن هذه الأبعاد، إذا هُددت كلها أو بعضها، يصبح الأمن الوطني كله مهدداً، وأن ضعفها يهيئ سبل اختراقه. ويتكون الأمن الوطني من عدة أبعاد أساسية، تختلف قوة كل منها، باختلاف خصائص الدولة، وهي:

- البعد السياسي.
- البعد الاقتصادي.
- البعد العسكري.
- البعد الاجتماعي.
- البعد الجغرافي الجيوبولوتيكي.

يشكل هذا البعد مفهوم استغلال الحقائق الجغرافية، من منظور سياسي، مع مراعاة مصالح الآخرين المشاركين في الأهداف نفسها، والمتأثرين بالاستغلال السياسي للوضع الجغرافي، وتكمن أهمية هذا المفهوم في عنصرين:
ما توضحه الدراسات الجغرافية من حقائق للإقليم، تبرز المزايا والعيوب معاً، وهي بذلك تضع بدائل للقرار مبكراً.

اكتشاف نقطة التصادم المحتملة مع الآخرين، مكانياً وزمنياً، بما يساعد على الإعداد لها مسبقاً، على ضوء ما وضح من مزايا وعيوب للحصول على أفضل النتائج، التي تحقق الأمن الوطني للدولة.

المطلب الثاني: مفهوم الحدود

الفرع الأول:تعريف الحدود

1/ التعريف اللغوي للحد:وهو الحاجز بين الشيئين ومن كل شيء طرفه ومنتهاه[1] . والحد هو: الفصل بين شيئين لئلا يختلط أحدهما بالآخر ولئلا يتعدى أحدهما على الآخر[2]. والحد هو الحاجز بين الشيئين، وحد الشيء: منتهاه، تقول: حددت الدار أحدها حدا والتحديد مثله، والحد: المنع[3]. يقابل الحد باللغة الإنكليزية : Boundary يمتلك الحد مفهوما جغرافيا وتاريخيا وسياسيا، وهو قبل كل شيء وريث شرعي للتخم الذي كان يفصل بين الكيانات السياسية القديمة (الإمبراطوريات)، والتخم لغة منتهى كل قرية أو أرض، يقال: فلان على تخم من الأرض، والجمع تخوم[4] . يقابل التخم باللغة الإنكليزية: Frontier.

2/ التعريف الاصطلاحي للحدود: يمكن أن تعرف الحدود على أنها خط تجريدي، يفصل بين دولتين أو جهازين عضويين [5]، على حد تعبير **راتزل.** ويمكن تعريف الحدود الدولية، بأنها ذلك الخط الفاصل بين إقليم دولة و أقاليم دول مجاورة لها، بحيث تمارس الدولة سيادتها التامة على إقليمها الحدودي، ولا تمتد هذه السيادة إلا في حالات إستثنائية خارج هذا الإقليم.

اذ تمارس الدولة سيادتها على إقليمها الحدودي بما يتضمنه من أرض وسكان وموارد، ويمثل تأمينه حماية لتلك المكتسبات، وفيه إشارة واضحة على أن الدول تتعامل مع مسألة الحدود على أنها مسألة أمنها الوطني، لذلك تعتبر الحدود هي خط الدفاع الأول عن الدولة.

ويرى الدكتور " عمر سعد الله" ، أن الحدود الدولية في العصر الحديث، تدل على الخط المرسوم على خرائط بإرادة الحكومات، الذي يحيط بإقليم كل دولة ، وبموضوع السيادة على الإقليم وممارسة الحقوق عليه، فهي

1- ابن المنظور، لسان العرب الجزء 4 ، بولاق، مصر، 1300هـ، ص 115

2- المعجم الوسيط ، ص 160 .

3 - إسماعيل بن حماد الجوهري ،الصحاح. ج2 ، دار العلم للملايين ،ص 462

4 - الصحاح، ج 5 ص 1877

5- عدنان صافي، الجغرافيا السياسية بين الماضي والحاضر ، مركز الكتاب الأكاديمي، الأردن، 1999، ص 225

تتأسس على القانون الدولي للحدود وعدم تجاوز مبادئه، ، وصيانة السيادة الإقليمية ، لتجنب نشوب نزاعات حدودية أي ضمان السلم في المنطقة الحدودية.[1]

كما يتم تحديد الحدود عن طريق المعاهدات الثنائية ، ناتجة عن قرار تحكيمي أو قضائي عن طريق لجنة مشتركة من قبل الدول المعنية بالأمر، كما قد ينتج أيضا عن قرار إداري، كما حدث في بعض الدول الإفريقية وبعض جمهوريات أمريكا اللاتينية .

3/ الفرق بين الحدود و التخوم

كان التخم في الماضي عبارة عن مساحة شريطية ضيقة قد تصل إلى عدة كيلومترات وفقا لطبيعة المنطقة، سهلية زراعية أو جبلية أو صحراوية أو نهرا أو مضيقا، والتخوم تفيد معنى التجاور في حين تفيد الحدود معنى النهاية. وكانت التخوم تدعى عند العرب بالثغور وخاصة في المناطق التي يكثر عبور الأفراد من الدولة إلى الدولة المجاورة. أما الحد فهو عبارة عن شريط ضيق من المساحة يفصل بين دولة وغيرها من الدول، فهو نهاية دولة وبداية دولة أخرى.ويرى البعض أن التخوم أجزاء من سطح الأرض في حين الحدود اختيرت وحددت بواسطة الإنسان [2] .

ويرى البعض الأخر أن خضوع الحدود للقانون الدولي يقوي الروابط بين الدول المتجاورة ويجعلها تقوي علاقات حسن جوار فيما بينها بشرط أن تكون هذه الدول مقامة على أساس شرعي ومعترف بها من قبل المجتمع الدولي [3].

1- عمر سعد الله ، الحدود الدولية: النظرية والتطبيق، ط2،دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر ،2007، ص 11

2 - مصطفى مرسي، أوراق إستراتيجية . التعامل الحضاري مع نزاعات الحدود في منطقة الخليج العربي وشبه الجزيرة العربية ، نتائج إيجابية ومرحلة جديدة . سجل الأحداث الجارية في منطقة الخليج وجوارها الجغرافي، ع 15 ، سبتمبر 2000 م ص 42

3- سالم محمد مفتاح، صالح الزعابي، الجوانب الدولية للنزاع بين دولة الإمارات العربية المتحدة وإيران حول الجزر الثلاث، مطبعة رأس الخيمة الوطنية، 1423 هـ /2002 م ص 71

الفرع الثاني : أنواع الحدود

تنقسم الحدود الدولية لعدة تقسيمات تختلف حسب ما ينظر إليها ،حيث تنقسم إلى برية وبحرية، بحسب طبيعة الحدود، وتنقسم إلى حدود طبيعية وأخرى صناعية، حسب كيفية تكوينها، وتنقسم إلى حدود فيزيوغرافية وهندسية، وأنثروجغارفية حسب التقسيم المورفولوجي لها وهي كالآتي:

❖ **الحدود البرية والبحرية.**

قسم بعض العلماء الحدود إلى برية، و بحرية وذلك على النحو الآتي:

1/ الحدود البرية: هي الحدود التي تفصل بين الدول على يابس خريطة العالم ، ولذلك أطلق البعض على هذا النوع من الحدود مصطلح "الحدود في الرمال".[1]

2/ الحدود البحرية: هي الحدود التي تحدد نطاق الولاية البحرية للدول الساحلية ،بدءا من خط الأساس الذي منه يبدأ قياس كل من البحر الإقليمي للدولة، والحافة القارية، والمنطقة الاقتصادية الخالصة. ويجمع بين الحدود البحرية والحدود البرية أن كلاهما يحدد النطاق الذي تمارس فيه الدول سيادتها وسلطاتها على الإقليم والسكان المقيمين فيه حيث تبسط الدولة سلطاتها وسيادتها عليه[2].

وتختلف الحدود البرية والحدود البحرية في عدة وجوه منها أن الحدود البرية يسهل ترسيمها، أما الحدود البحرية نادرا ما يتم فيها ترسيم الحدود، إلا في حالة الدولتين اللتين تقتسمان ممر ملاحي ضيق يقع بين الدولتين[3].

كما أن ترسيم الحدود البرية يكون عن طريق القطاعات غير المنتظمة،إما في الحدود البحرية فيتم ترسيمها بواسطة الأقواس أو الخطوط المستقيمة، والحدود البحرية نادرا ما يؤدى الخلاف عليها بين الدول إلى حروب على خلاف الحدود البرية التي غالبا ما يؤدي فيها الخلاف بين الدول المتجاورة إلى حروب ونزاعات مسلحة غير أن الحدود البحرية للدول تضع ضوابطها حسب اتفاقيتي الأمم المتحدة لقانون البحار لعامي 1958، 1982م لذلك فإن المهم في ترسيم الحدود البحرية هو طبيعة خطوط السواحل، وأعماق البحار والجزر، في حين أن كل العوامل هامة ومرتبطة ومكملة للبعض في تعيين الحدود البرية ، هذه الأخيرة صعبة الاختراق

---

1 - صالح محمد محمود ،التحكيم في المنازعات الدولية، دار الفكر العربي، مصر ،1999، ص34.

2 - المرجع نفسه.

3- عادل عبد الله حسن ،التحكيم في منازعات الحدود الدولية، دار النهضة العربية،مصر ،2008، ص13.

عكس البحري التي تعد سهلة الاختراق، و وفقا للقانون الدولي العام فإن حق المرور البريء متاح لكل الدول في المياه الإقليمية، وهو غير معمول به في الحدود البرية، حيث لا يتم عبور حدود الدول الأخرى البرية إلا برضاها، وبعد الحصول على التراخيص والتأشيرات اللازمة لذلك والتي تضعها السلطات الوطنية المختصة لهذه الدول[1].

❖ **الحدود الطبيعية والصناعية.** وهي نوعان:

1/ الحدود الطبيعية: هي تلك الحدود التي تتفق في سيرها مع الظواهر الطبيعية ،مثل الجبال والتلال والبحار، والأنهار والأشجار والبحيرات، وأساس هذا التقسيم يعود إلى نظرية الحدود الطبيعية والحربية القائلة بأن حدودها الإمبراطوريات الكبرى القديمة يجب أن تسير مع الامتداد الطبيعي للظواهر الطبيعية مثل الجبال والأنهار والتلال والبحار[2].

2/ الحدود الصناعية: هي تلك الحدود التي ترجع لتدخل الإنسان في رسمها وتحديدها، حيث لا دخل للطبيعة في تكوينها، ويستخدم الإنسان في تعيين هذه الحدود الصناعية عادة الأعمدة الخراسانية والأسوار العالية والأسلاك الشائكة.[3] ويذهب البعض إلى تقسيم الحدود الدولية إلى:

✓ **الحدود التاريخية:** هي الحدود التي وضعها في الماضي، وظلت كما هي لفترة زمنية طويلة، بحيث طالت الحيازة واستقرت على هذا الإقليم بطريقة يفهم منها أن هذه الدولة هي صاحبة السيادة والسلطة الشرعية عليه[4].

✓ **الحدود الاتفاقية:** هي الحدود التي يتم تعيينها عن طريق معاهدات أو اتفاقيات بين دولتين أو أكثر، وهي الطريقة المثلى لتعيين وتحديد الحدود الدولية بين الدول المتجاورة، وقد سادت هذه الطريقة بين دول أمريكا الجنوبية عند ترسيم الحدود بين

1- المرجع نفسه.

2- صالح محمد محمود ،المرجع السابق، ص153.

3- عمر سعد الله ،مرجع سابق ، ص 26.

4- محمد يوسف محمود أبو الليل ،حدود الإقليم وفق القانون الدولي،2003. تاريخ الاطلاع :4:15 ،2019/05/24 ،الموقع: www.t1t.net/download/568.doc.

هذه الدول عقب استقلالها عن الاحتلال الاسباني والبرتغالي، ومن أهم أسباب نجاح هذه الطريقة في هذه القارة، اتفاق دول القارة على اعتبار الحدود الإدارية التي وضعها كل من الاستعمارين الاسباني والبرتغالي أساس لتقسم الحدود الجديدة بين هذه الدول ،وتطبيق مبدأ "كيفما تملك، استمر مالكا"، واعتبار الحيازة الظاهرة دليلا على الملكية والسيادة، والشرعية[1].

- ✓ **الحدود مع الجبال:** يتم تحديد الحدود في الجبال عن طريق خط قمم الجبال وخط تقسيم المياه، وتمثلا السلاسل الجبلية حدا فاصلا لحدود الدول مثل سلسلة جبال الهملايا في آسيا، وسلسلة جبال الانديز في أمريكا الجنوبية، وتعد هذه الحدود من قبيل الحدود الطبيعية[2].
- ✓ **الحدود النهرية:** هي الحدود التي يرسمها النهر الدولي الذي يمر بين عدة دولة متعاقبة، أو متقابلة، وتستخدم لتعيين الحدود مع الأنهار الدولية طريقتان وهما[3]

- ➢ **ضفة النهر:** اعتبار ضفة النهر حد فاصل بين الدول.
- ➢ **خط الوسط:** اعتبار خط منتصف قاع النهر وما يعلوهن هو الحد الفاصل بين الدول المتقابلة والمشتركة في النهر الدولي.

- ✓ **الحدود الدولية في الأنفاق والجسور.**
- ✓ **الحدود الدولية في البحيرات والمستنقعات.**

كل هذه التقسيمات المذكورة تندرج تحت مسمى الحدود الطبيعية، كما أن الحدود التي أدرجها اصحاب الفقه الدولي الذي يعدد تقسيم الحدود الدولية الطبيعة إلى ستة حدود، ويعدد الحدود الطبيعية إلى خط وقف

1- إبراهيم أحمد سعيد ،الحدود والقضايا الجيواستارتيجة في إقليم المشرق العربي تاريخيا وحضريا، مجلة جامعة دمشق ،المجلد 30، العدد 1+2، 2014.

2- محمد محمود السرياني ،الحدود الدولية في الوطن العربي نشأتها وتطورها ومشكلاتها، السعودية، مركز الدراسات والبحوث ،2001، ص70.

3- عمر سعد الله، مرجع سابق ، ص 27.

إطلاق النار الناشئ عن الحروب بين الدول، وحد الهدنة، والحدود الهندسية والحدود البشرية، ما هي إلا عبارة عن حدود صناعية، لأنها ناتجة عن تدخل الإنسان فيها، وكان للبشر دور في إيجادها[1].

❖ **الحدود الهندسية و الفيزيوغارفية و الأنثريوجغارفية.**

قسم علماء الجغرافيا السياسية الحدود الدولية إلى ثلاثة أنواع وهي: الهندسية، فلكية بحتة، ذات خطوط مستقيمة، حدود على أبعاد متساوية.

1/ الحدود الهندسية: هي عبارة عن الحدود التي تفصل بين الدول المتجاورة وتأخذ عدة أشكال هندسية منها ما يلي[2]:

- ✓ **حدود فلكية بحتة:** وهي حدود تتفق مع خطوط الطول ودوائر العرض، وتنتشر هذه الحدود في استراليا وأفريقيا وأمريكا الشمالية.
- ✓ **حدود ذات خطوط مستقيمة:** وهي عبارة عن الحدود التي يتم تعيينها بواسطة خطوط مستقيمة تصل بين نقطتين معلومتين، أو تصل بين مماسات الدوائر، أو تصل بين أقواس في دائرة مركزها معلوم.

حدود على أبعاد متساوية من سلسلة جبال، أو من ساحل.

وأهم ما تتصف به الحدود الهندسية هو سهولة ويسر تخطيها، ووضوحها واستقامتها ،وتجاهلها التام للظواهر الطبيعية والظروف البشرية التي تمر من خلالها هذه الحدود الهندسية، وأهم عيوبها أنها قد تفصل بين أقاليم متجاورة، بينها اتصال وثيق اقتصاديا وتجاريا وبشريا، وتأخذ أمريكا الشمالية وشمال القارة الإفريقية بنظام الحدود الهندسية[3].

2/ الحدود الفيزيوغارفية: هي الحدود التي تم ترسيمها بناء على بعض الظواهر الطبيعة، مثل الجبال والتلال، والأنهار والبحار وغيرها وهي بذلك تتطابق مع الحدود الطبيعية، ومن أهمها مايلي:

1- عمر سعد الله ،القانون الدولي للحدود، ج2، الأسباب والتطبيقات، االجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية ،2003، ص 83.

2- عمر سعد الله، مرجع سابق، ص84.

3- صالح محمد محود، مرجع سابق، ص 154.

✓**الحدود مع الجبال:** تعد الجبال من أهم أنواع الحدود الطبيعية، حيث أن وعورتها ،وارتفاعاتها الشاهقة، تصلح لأن تكون حدا فاصلا بين الدول، ومن أهم سلاسل الجبال الحدودية في العالم، سلاسل جبال الهملايا بين الهند والصين، وسلاسل جبال الانديز بين شيلي والأرجنتين وتقوم الدول غالبا بالاتفاق فيما بينها بتحديد وتعيين الحدود الفاصلة بينها في الجبال عن طريق خط تقسيم المياه أو عن طريق خطوط قمم هذه الجبال، وأهم عيوب الحدود مع الجبال أنها تؤدي إلى تقطيع أوصال وصلات المجتمعات البشرية الواحدة المندمجة اقتصاديا وتجاريا وثقافيا مع بعضها البعض ،حيث تعيق حركة هذه الجماعات البشرية ومن أهم منازعات الحدود الدولية النزاع بين شيلي والأرجنتين حول حدودهما المشتركة في جبال الانديز، حيث أن معاهدة 1881م الموقعة بين الدولتين، بشأن هذه الحدود اختلفت الدولتان في تفسيرها، حيث أشارت هذه المعاهدة وقت إبرامها أن خط الحدود بين الدولتين هو الخط الذي يشير مع أعلى القمم التي تقتسم المياه ولم يكن معلوما في حينه أن أعلى القمم لا تتوافق مع خط تقسيم المياه لمئات الكيلومترات، وتم الاتفاق بين الدولتين على إحالة هذا النزاع إلى التحكيم البريطاني برئاسة المحكم الجغرافي الشهير "هولد س" الذي أصدر حكما ينهي هذا النزاع عام 1908م بعد أن دام 300 عاما.[1]

✓**الحدود مع الأنهار:** وهي عبارة عن الحدود التي تشكل الأنهار فاصلا بين عدة دول متقابلة أو متعاقبة، وأهم ما يعيب الحدود مع الأنهار، أن ضفاف الأنهار متغيرة الفيضانات والارساب، والنحت ومن أهم الأنهار الدولية التي تغير مجراها نهر "الريوجراند" الذي يفصل بين المكسيك والولايات المتحدة الأمريكية وأهم الأنهار الدولية التي تعد حدود بين الدول هي[2]:

- نهر السنغال بين السنغال وموريتانيا.
- نهر ميكونج بين فيتنام وتايلاند وكمبوديا.
- نهر أورجواي بين الأرجنتين وأورجواي والبرازيل.
- نهر شط العرب بين إيران العراق.

1- عادل عبد الله حسن، مرجع سابق، ص16.

2 - محمد محمود السرياني، مرجع سابق ، ص72.

- نهر الدانوب وروافده بين دول شرق أوربا.

3/ الحدود الأنثرويوجارفية: يطلق على هذا النوع من الحدود "الحدود الحضارية"، وقد تم ترسيم هذه الحدود لكي تفصل بين مجتمعين سياسيين متجاورين، كل منهما يتحدث لغة مختلفة عن الآخر، أو يدين بدين مختلف عن الآخر، أو يختلف كل منهما عن الآخر ثقافيا.(1)

وقد انتشر هذا التقسيم في دول وسط أوربا عقب انتهاء الحرب العالمية الأولى (1914-1918م) وهذا النوع من الحدود من أفضل تقسيمات الحدود وأيسره.(2)

4/ الحدود في الجو: قبل أن يكون الفضاء الجوي مجال عمل للطائرات الحربية ،والمدنية والتجارية لم يكن هناك أهمية تذكر للحديث عن الحدود في الجو، إلا أنه عند ظهور أول منطاد واستخدامه في الحرب عام 1793م في معركة (فاليزو) على يد الفرنسيين، وعند ظهور أول طائرة حربية عام 1911م في الحرب بين تركيا و إيطاليا، فقد ظهرت الحاجة إلى قواعد دولية تنظم الفضاء الجوي والحدود في الجو ،لذلك نصت المادة رقم 1 من اتفاقية باريس الموقعة في 1919/10/13م على: "لكل دولة عضو في هذه الاتفاقية السيادة الكاملة والخالصة على الفضاء الجوي الذي يعلو إقليمها"، والجدير بالذكر أن هذه المعاهدة الدولية دخلت حيز النفاذ في 1922/07/11م، وأيدت اتفاقية شيكاغو لعام 1944م ذات الفكرة، وأشارت إلى أن إقليم الدولة يشمل كل يابس الدولة، ومياهها الإقليمية ،وأية مستعمرات أو مناطق انتداب تقع في حوزتها.(3)

و للحدود في الجو امتداد أفقي، وآخر أرسي

✓**الامتداد الأفقي للفضاء الجوي:**

يمتد الفضاء الجوي للدولة ليشمل كل إقليم الدولة اليابسي أو البري وفي البحر يمتد في خط الأساس حتى الحد الخارجي للمياه الإقليمية، وحددت اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982م اتساع البحر الإقليمي للدولة في المادة 3 من هذه الاتفاقية الدولية على أنه لا يجوز أن يزيد عرض البحر الإقليمي عن

---

1 - عمر سعد الله ، مرجع سابق، ص 28.

2- المرجع نفسه.

3- إبراهيم أحمد سعيد، مرجع سابق،ص 66 .

12 ميل بحري مقيس من خط الأساس، وأن سيادة الدولة الساحلية تمتد إلى الحيز الجوي فوق البحر الإقليمي.(1)

✓**الامتداد للحيز الجوي:**

لم تحدد اتفاقية الأمم لقانون البحار لعام 1982 م الامتداد الراسي للحيز الجوي، وكذلك فعلت اتفاقيتي باريس لعام 1919م ، وشيكاغو لعام 1944م ولكن العمل الدولي أفرز عدة اتجاهات لتحديد الامتداد الراسي للحيز الجوي، وبداية فإن المادة رقم 2 من اتفاقية الفضاء الخارجي التي تم طرحها للتوقيع في 1967/01/27م

أكدت على الطبيعة الدولية للفضاء الخارجي، وأنه لا يجوز الادعاء بالسيادة الوطنية على هذا الفضاء الخارجي.(2)

اذ يمكن القول أن الحدود في الجو بالنسبة للدول، أفقيا سهلة ويسيرة الاتفاق والتطبيق، حيث أنها تمتد على كل اليابسة والمياه الإقليمية للدول، أما أرسيا فهي ليست محل اتفاق بين الدول، و لها معايير متعددة للتحديد، بيد أنه في النهاية هناك إجماع دولي وقاعدة قانونية دولية تقرر أن حدود الدول في الهواء راسيا منتهية، وهي محدودة تنتهي خلالها سيادة الدول.

المطلب الثالث : الحدود الذكية

بفعل التطور السريع الذي يشهده العلم يوميا، أضحت الدولة وكأنها دون حدود,حيث أصبح العالم عبارة عن شبكة من التفاعلات الرسمية وغير الرسمية، وهذا ما فرض على الدول إنتهاج نمط جديد في تعاملاتها و مراقبتها لحدودها ..إلا أن البعض منها لاتزال تدير حدودها بالطرق التقليدية المعروفة، في حين أن هناك دولا أخرى تستخدم تقنيات علمية وتكنولوجية لمواكبة ومسايرة التطورات التي مست العالم في جميع جوانبه، فهذه الحركات التي أفرزتها العولمة على كافة المستويات أنتجت معها علاقات غير رسمية وغير قانونية أضحت بمثابة تهديدات جديدة تسبب قلقا لكافة دول العالم ، فهذه التهديدات تنشط في الغالب عبر الحدود ، والأكثر من ذلك فقد اضحت تستخدم التكنولوجيا في تحقيق أهدافها، ولذلك أصبح من الواجب

1- محمد يوسف محمود أبو الليل، مرجع سابق،ص32

2- إبراهيم أحمد سعيد، مرجع سابق.68

على الدول التغير في اسلوبها والإعتماد على الانظمة الحديثة والمتطورة في مواجهة تلك التهديدات والمخاطر التي تنشط وتتكاثر عبر الحدود ، ومن هنا جاء الحديث عن تقنية الحدود الذكية التي اضحت تستقطب معظم دول العالم دون استثناء القوية منها والضعيفة.

الفرع الأول:تعريف الحدود الذكية

الحدود الذكية ويقصد بها إستخدام الذكاء الاصطناعي و توفير كافة الوسائل و التكنولوجيا الحديثة في مراقبة و ادارة الحدود باستخدام تقنيات متطورة وفعالة مثل اجهزة التفتيش والكاميرات المراقبة كأجهزة CCTV بالأشعة تحت الحمراء والرادارات والطائرات و اجهزة التعرف على الوجه والبصمة...الخ ، بالاضافة الى الترابط والانسجام والتكامل بين الأجهزة المختصة في الدولة، لا سيما الأجهزة الأمنية المعنية بالحدود، لمحاولة كشف اي تسلل أو اختراق، وتعتمد هذه الأنظمة الجديدة على أنظمة استشعار بحيث تضمن سرعة الوصول إلى الهدف والقضاء عليه في أقصى وقت ممكن عن طريق اختصار العديد من الخطوات على صعيد العامل الزمني. كما ان الحدود الذكية لا تكتفي فقط بتوفير التكنولوجيا بل تتخطى ذلك بكثير.[1]

الفرع الثاني:التقنيات الحديثة المستخدمة في مراقبة الحدود:

نظرا لتعقيدات المشهد الحدودي الإفتراضي والمادي، أصبح على الحكومات تحسين طريقة إدارة حدودها، وذلك من خلال تكنولوجيا وبنية تحتية مبتكرين وتعاون دولي فعال و اجراءات محكمة و تنظيمية رشيقة.

ومن بين هذه الإبتكارات في إدارة الحدود:

- **تحليل البيانات:** ففي السابق كانت تجمع البيانات من مصادر تقليدية مثل طلبات التأشيرت،والمعابر الحدودية، أما اليوم أصبح جمع البيانات من مصادر متعددة مثل شركات السفر، ووكلاء الشحن وغيرهم.
- **التحقق من الهوية:** كانت عملية التحقق من هويات الأفراد عادة ما تتم باستخدام معلومات شخصية مثل جواز السفر والتي تكون أحيانا كثيرة مبنية على وثائق مزورة من قبل الشخص، أما

1- Walter end ers and Todd sandler,"Patterns of Transnational Terrorism,Aletrnative Time-series estimates,international stusies quarterly,vol46,n°2،jun,2002,p149

اليوم فأصبحت تستعمل بيانات بيومترية مثل التعرف على الوجه والبصمات والمسح الضوئي لقزحية العين.[1]

- **التفتيش دون الحاجة للفتح:** فقد توصلت التقنية الحديثة إلى أنظمة تقنية مثل، معدات التصوير باستخدام الأشعة السينية و أشعة جاما ، بحيث تقوم بتفتيش البضائع دونما الحاجة لفتحها، وقد استخدمت في الكشف عن الأسلحة، أو المخدرات المخفاة، والموارد الإشعاعية غير المشروعة، وأيضا في منع تهريب الأفراد. هذا فيما يخص مراكز التفتيش عبر المطارات والموانئ والمعابر الحدودية البرية.

أما في مجال الرصد والمراقبة عبر بقية الحدود غير المفتوحة:

فقد استحدثت أنظمة تقنية حديثة ومتطورة مثل المجسات بالأشعة تحت الحمراء، والكاميرات المستشعرة للحرارة، والطائرات بدون طيار، والمراقبة عن طريق الرادار والأقمار الصناعية.[2] ومن أهم التقنيات المستخدمة في مجال أمن الحدود:

- **السياج الأمني: Security Fence** السياج الأمني، سياج إلكتروني يعتمد على خلايا ضوئية و أمواج ميكرو ويفية، يستخدم في المناطق الحدودية المفتوحة وفي محيط المراكز الحدودية، في حالة اختارق هذا السياج يرسل اشارات مباشرة لمراكز المراقبة، الأمر الذي يمكن متخذ القرار من إجراء اللازم وضبط أي عملية تسلل.
- **كاميرات المراقبة الحرارية:** Thermal Surveillance Cameras هي كاميرات طويلة المدى، ترسم الأشياء و الأجسام من مسافات بعيدة، من خلال قياس مدى الحرارة المنبعثة منها، بحيث تعكس صورة حرارية على شاشات المراقبة في مركز المراقبة.[3]

---

1 - علي محمد علي، أنظمة مراقبة وحماية الحدود والطوق الخارجي والبنى التحتية، مجلة درع الوطن، في مستقبل إدارة الحدود، الحفاظ على الأمن، تاريخ الاطلاع : 11:22، 2019/05/22، الموقع: https// :www.nationshield.ae 24 .

2 - أنظمة الحدود، olive group، ، تاريخ الاطلاع : 15:12، 2019/05/22 الموقع: https// :www.olivegroup.com/arabic/cap-details.php

3 - المرجع السابق

- **المستشعرات الرادرية:** ومن أنظمة الرادار المستخدمة للمراقبة الحدودية، الرادار الأمريكي STS_42333 البعيد المدى ،والرادار الأوروبي BUR الذي يستخدم تكنولوجيا المسح الإلكتروني النشط، ، ويعد الرادار مصدرا مهما للتعقب وتغطية المناطق الواسعة، وهو يصنف الدخلاء الراجلين، والذين يستخدمون المركبات ،ويوفر الرادار قدرة رصد مستمرة في كل أحوال الطقس.(1)
- **أنظمة الرؤية الليلية: Night Vision** باستخدام الأشعة تحت الحمراء، تستطيع هذه الكاميرات على إظهار الصور في الظلام الدامس ،والتي لا تستطيع العين البشرية المجردة رؤيتها.
- **نظام آفيان لرصد دقات القلب:** Avian Heartbeat detector ويعتبر هذا الجهاز من أفضل أجهزة إكتشاف محاولات التهريب أو التسلل البشري، ويعتمد على رصد دقات القلب للأشخاص المختبئين.
- **أجهزة الفحص باستخدام الأشعة السينية** X Ray: تستخدم في الكشف وتحديد مصادر الإشعاع للمواد الذرية، و أجهزة النشاط الإشعاعي _ جهاز الفحص المبكر عن المتفجرات Iremizer3 يستخدم في المنافذ الحدودية للكشف المبكر عن المتفجرات ،ويعتمد على الكشف عن الآيونات السالبة والموجبة مما يتيح الكشف عن آثار المتفجرت.
- **الطائرات بدون طيار :** Remote Control Planes هي عبارة عن طائرات تجسس بدون طيار، صغيرة الحجم تستخدم لمراقبة عمليات التهريب عبر الحدود وتنقل تقارير حية ومباشرة عما يدور بالمنطقة. (2)

ومن بين أمثلة الشركات المهتمة بصناعة أنظمة متكاملة لتأمين الحدود الوطنية، شركة مجموعة أوليف OLIVE GROUP ، والتي تقدم خدمات أنظمة المراقبة المتكاملة لمراقبة الحدود وأمنها ،وتعتمد أنظمتها على أسلوب مكون من مستويات للتعامل مع المخاطر والاختراقات الحدودية، وهذه المستويات

1- وضاح الحمود، استخدام التقنيات الحديثة في مجال أمن الحدود، مركز الدارسات والبحوث، أبو ظبي ، ص 44.

2- institute,org/uploads/documents/testimong/levittestimomy,2014/11/13,pdf,p25.

تشمل تصميما متكاملا لإجراءات الأمن الميداني المطروحة بجانب أنظمة مراقبة معتمدة على التقنية توفر إمكانية تعزيز الوعي بالمجالات، كما تقدم أنظمة فعالة لإدارة وتحديد الهوية بالقياسات الحيوية حيث يمكن أن ترتبط بأنظمة أخرى للأمن والهجرة بما في ذلك قواعد بيانات وقوائم المراقبة.[1]

المبحث الثاني: المقاربات النظرية للأمن

المطلب الأول: المقتربات التقليدية

تمثل كل من المقاربة الواقعية، الليبرالية والمعيارية المنظورات التقليدية الأساسية في حقل العلاقات الدولية عموما وفي حقل الدراسات الأمنية خصوصا، التي يمكن الاستناد عليها لفهم ولو جزئيا مفهوم الأمن. وفيما يلي سنتطرق لأهم أفكار هذه المقاربات.

الفرع الأول: الأمن من منظور المقاربة الواقعية:

1/ الواقعية التقليدية (الكلاسيكية): ترتكز هذه المقاربة في تحليلها للأمن على مجموعة من المسلمات الأساسية هي[2]:

- فوضوية النظام الدولي: غياب سلطة مركزية ومشتركة تنظم العلاقات التنافسية بين الدول.
- الدول تسعى لتطوير قدراتها العسكرية من أجل الدفاع أو من أجل زيادة نفوذها.
- الشك والريبة: بفعل الأنانية وغياب الثقة التي تميز العلاقات بين الدول.
- يرتبط استقرار أو عدم استقرار النظام الدولي أساسا ببنيته.
- الدولة هي فاعل وحدوي وعقلاني و يبقى تحقيق الأمن من بين أولوياتها الثابتة.

نرى أنه من خلال هذه المسلمات بأن المقاربة الواقعية الكلاسيكية للأمن ترى بأن الموارد المادية هي التي تتحكم في سلوك الدول، والمصالح هي دائما أولى من الاعتبارات الاديولوجية. أي أن الأمن باعتباره مصلحة أولوية تتحدد في إطار القوة، فكلما كان ترتيب الدولة في مستوى القوة أفضل كلما زادت قدرتها على مواجهة التهديدات الأمنية؛ إلا أن العلاقات بين الدول إذا كانت تتم في بيئة لا

1- وضاح الحمود، المرجع نفسه ، ص 45.

2- Charles- Philippe David et Jean- Jacques Roche, Théories de la sécurité : définitions, approches et concepts de la sécurité internationale, Edition Montchrestien, Paris ، 2002, p90.

توجد بها سلطة مركزية فإن كل دولة تجد نفسها في خطر دائم بسبب إمكانية سعي دولة أخرى إلى استخدام القوة – العسكرية أساسا- ضدها، وهذا ما ينشئ عنه المعضلة الأمنية " Security Dilemma أو المأزق الأمني كم يسميه **"جون هرز - John Hertez "**[1]

فباختصار ،يركز منطق المعضلة الأمنية على الأمن الوطني، أمن الدولة الوطنية وقيمها المركزية التي تتمثل في البقاء الدولاتي، الاستقلال الوطني، الوحدة الترابية في عدم تعرضها لأي تهديد من قبل الدول الأخرى عن طريق استخدام القوة العسكرية.

2/ الواقعية الجديدة: تستند هذه المقاربة في تحليلها للأمن على مجموعة من الفرضيات هي[2]:

- النظام الدولي هو نظام فوضوي، أي لا توجد سلطة مركزية قادرة على ضبط سلوك الدولة.
- الحفاظ على السيادة وتوسيع نطاقها يتطلب بناء قدرات عسكرية هجومية.
- الريبة أمر متأصل في النظام الدولي و تؤدي إلى فقدان الثقة ، فليس باستطاعة الدول التأكد من نوايا جيرانها ولذلك يتوجب عليها دائما أن تكون متيقظة.
- ترغب الدول في الحفاظ على سيادتها واستقلالها ونتيجة لذلك فإن الرغبة في البقاء تبقى القوة الدافعة الرئيسية التي تؤثر في سلوكها.

بالرغم من عقلانية الدولة فإن هناك دائما مجالا للخطأ في التقدير، ففي عالم يعاني من نقص في المعلومات يلجأ أحد الخصوم المحتملين إلى التضليل حول إمكانياته، و هذا ما يقود إلى خطأ في تقدير المصالح " الحقيقية" للدولة.

يجادل أصحاب هذه المقاربة بأن هذه الافتراضات مجتمعة تثير رغبة الدول في التصرف بعدوانية اتجاه بعضها البعض.

ومن هذا نستنتج بأن الأمن القومي أو انعدامه يتعلق إلى حد كبير ببنية النظام الدولي (لذا يسمى أنصارها بـ **:"الواقعيون البنيويون").**

---

1 - Dario Battistella, Théories des relations internationales. 3e éd, Presses des Sciences Po, Paris ،2009,pp 511, .215

2- جون بيليس وستيف سميث ،**عولمة السياسة العالمية**. ترجمة مركز الخليج للأبحاث، ط1، مركز الخليج للأبحاث والنشر ، الإمارات العربية المتحدة،2004، ص 417.

3/ الواقعية الدفاعية: ترجع جذور هذه المقاربة إلى فكرة **" معضلة الأمن"** لصاحبها **"جون هرز،"** وتستند في نظرتها للأمن على مجموعة من الفرضيات الأساسية هي[1]:

يلجئ القادة السياسيون إلى اعتماد دبلوماسية عدوانية أو استراتيجية هجومية فقط إذا شعروا بأنهم مهددين. في مواجهة أي خطر خارجي، الحكومة تجند مجموع إمكانياتها العسكرية، الاقتصادية و البشرية. كلما تحقق الأمن عن طريق الحصول على مكاسب نسبية كلما أصبحت الدولة تلجئ للمفاوضات للاعتراف لها بهذه الميزة .

لتدعيم هذه الفرضيات، هناك مجموعة من الحجج تستند عليها[2]:

- بما أن بنى السياسة الدولية تمنع البحث عن الأمن المطلق، فإن هذا يقلل من الشك والريبة في اتخاذ القرار. (منطق توازن التهديد)(The balance of threat logic).
- الأخذ في الحسبان التوزيع النسبي للسلطات، أي القدرات التي يملكها الخصم.
- بما أن القادة السياسيون هم من يوجهوا السياسات، فإن هذا يعطي البعد الانساني للسياسة الدولية مما يجعلها تتصف بالمنطقية والواقعية.
- ومما سبق يمكننا أن نستنتج أن أفكار الواقعية الدفاعية للأمن تتجلى أساسا في البقاء الدولاتي، أي أن الهدف الأساسي للدولة في إطار النظام الفوضوي هو في كيفية الحفاظ على وجودها، وبذلك عادة ما تسعى الدول إلى بناء ترسانات عسكرية ذات طابع دفاعي في الأساس تحافظ من خلالها على أمنها وتقلل من تكاليف التوسع التي لا تخدم مصلحتها، لأن في كثير من الأحيان ما يكون للخصم القدرة على الدفاع وبذلك تصبح كلفة التوسع أكثر من المكاسب التي يمكن تحقيقها، وهذا ما يعطي نوع من العقلانية والواقعية لصناع القرار تجعلهم يعتمدون سياسات حذرة اتجاه بعضهم البعض .

4/ الواقعية التعاونية: يحبذ أنصار هذه المقاربة التعاون من أجل التقليل من الأخطاء في تصور و حسابات الدول، اتجاه بعضها البعض بهدف تحقيق مكاسب مشتركة بدلا من مكاسب نسبية. تعتبر مسألة

1 - Jean- Jacques Roche, théories des relations internationales. 5e éd, Paris : Edition Montchrestien, , Paris ، 2004, pp 62,.36

2 - Ibid, p63.

"الأمن التعاوني" أحد المسائل الأساسية التي تبحث فيها هذه المقاربة، بحيث ترى بأن تحقيق الأمن يكون عن طريق التعاون، خاصة في مجال مراقبة التسلح، إلا أنه من بين المسائل التي تشكل عائقا يقف في وجه التعاون بين الدول حسب أنصار الواقعية التعاونية، هناك مسألتي: الغش و المكاسب النسبية[1].

5/ الواقعية الهجومية: ترتكز هذه المقاربة في تحليلها الأمني على مجموعة من الفرضيات الأساسية هي[2]:

- تشترط بنى السياسة الدولية على القوى الكبرى أن تتحمل مسؤوليتها الواسعة.
- القوة قبل كل شيء هي تعبير عن إرادة الدولة.
- بروز قوى جديدة هي ظاهرة طبيعية لا تؤدي حتما إلى المواجهة إذا تمت إدارة فترة التحول بشكل جيد لأن الدول في مرحلة الانحطاط أوتوماتيكيا تقل ارتباطاتها الدولية.

ومنه نستنتج بأن هذه المقاربة تركز على القوى الكبرى في تحقيق الأمن بسبب أن هذه الدول لها تأثير كبير على ما يحدث في السياسة الدولية، و أن الدول الضعيفة تكون تابعة لها، كما تركز على القوة للتعامل مع بنية النظام الدولي الفوضوي من جهة، وتحقيق الهيمنة على الدول الأخرى من جهة ثانية.

الفرع الثاني: الأمن من منظور المقاربة اللبيرالية: تستند المقاربة اللبيرالية في تحليلها للأمن على المسلمات الأساسية التالية[3]:

- إمكانية التخفيف من حدة العلاقات الصراعية بين الدول بتشجيع التقارب بينها، عن طريق تشجيع التبادل و ايجاد انسجام في القيم والمعايير.
- ايجاد ميكانيزمات للعمل المتعدد الأطراف.
- تتزايد مكاسب التعاون بالنسبة للدول بمؤسسة الأمن،
- تقليل خطر التضليل والغش.
- يقلل نشر القيم الديمقراطية من النزوع إلى الصراعات المسلحة(نظرية السلام الديمقراطي: كلما زاد انتشار القيم الديمقراطية في العالم كلما أدى ذلك إلى تحقيق المزيد من السلم).

---

1 - Ibid, p 64.

2 - Ibid, p 65.

3 - Charles- Philippe David et Jean- Jacques Roche, op cit, p 97.

- تجعل التجارة من المصلحة الخاصة تندمج في المصلحة العامة ،(نظرية الاعتماد المتبادل: كل طرف بحاجة إلى الطرف الأخر).

يسلم مؤيدو المؤسسات الليبرالية بكثير من افتراضات مذهب الواقعية بشأن استمرار أهمية القوة العسكرية في العلاقات الدولية، لكنهم يجادلون بأنه بوسع المؤسسات أن توفر إطارا للتعاون، مما يساعد في التغلب على أخطار المنافسة الأمنية بين الدول، ويشير مؤيدو هذه الأفكار إلى أهمية المؤسسات الأوروبية الاقتصادية والسياسية في التغلب على العداوة التقليدية بين الدول الأوروبية، فلو كانت هذه الدول تتأثر فقط بالحسابات الضيقة للقوة، لتلاشى الاتحاد الأوروبي، ولكن الذي حدث في الواقع هو العكس (عملية توسع الاتحاد الأوروبي)[1].

وعلى هذا فإننا نرى أن أنصار الفكر الليبرالي المؤسساتي يرون أن المؤسسات إذا كانت لا تمنع الحروب فإن بوسعها تخفيف مخاوف الغش وتلطيف المخاوف التي تنشأ في بعض الأحيان من المكاسب غير المتكافئة الناجمة عن التعاون. وبالتالي إذا كان من غير المحتمل أن تستأصل المؤسسات الدولية الحروب من النظام الدولي، فإنها تستطيع أداء دور في تحقيق المزيد من التعاون بين الدول[2].

الفرع الثالث: الأمن من منظو ر المقاربة المعيارية: ترتكز هذه المقاربة على المسلمات التالية[3]:

- يحصل الأمن الشامل/الجماعي عن طريق التخلي عن الحرب واعتماد الحل السلمي للنزاعات.
- استخدام ميكانزيمات التحكيم يسمح للدول بإيجاد مخرج قانوني، وليس عسكري لحل المسائل الأمنية.
- يضع القانون الدولي قواعد قانون عالمي معترف بها عالميا (القانون الانساني).
- الحد من التسلح يعتبر الوسيلة المثلى للتقليل من العنف.
- الحركات الدولية السلمية، خاصة المنظمات الدولية غير الحكومية تشكل**"مجتمع مدني دولي "** يمكن أن يكون له ثقل موازن للدول، وجود مثل هذه المنظمات يشجع بروز ثقافة سلمية عالمية.

ومنه يمكننا القول من خلال هذه المسلمات التي تبنى عليها المقاربة المعيارية في تحليلها للأمن، بأنها تركز على

1- جون بيليس وستيف سميث، مرجع سابق ، ص 428.

2- المرجع نفسه ،ص 427.

3 - Charles- Philippe David et Jean- Jacques Roche, op cit, p102.

- ضبط النزاعات الدولية بالاعتماد على الطرق القانونية والسياسية، مثل إعطاء دور للمنظمات الدولية وعلى رأسها الأمم المتحدة والفروع التابعة لها والمنظمات غير الحكومية.
- اللجوء إلى القضاء الدولي عن طريق محكمة العدل الدولية، أو التحكيم الدولي.
- الأدوات السياسية تضم مجموعة من الطرق مثل التوفيق الدولي والوساطة الدولية والتحقيق الدولي والمفاوضة.[1]
- يقترح أنصار النظرية المعيارية طريقة أخرى لتهدئة النزاعات القائمة على الحد من أضرارها الانسانية، تتمثل في قوات حفظ السلام.[2]

وفي الأخير نستخلص أن الطرح التقليدي للأمن سواء الواقعي، الليبرالي والمعياري قد حصر مفهوم الأمن في أمن الدولة، مركزا على البعد العسكري دون الأبعاد الأخرى، مما جعل مفهوم الأمن يرتبط بمفهوم الدفاع، توازن القوى والتحالفات. أما المقاربة الليبرالية والمعيارية رغم عرضهما لنوع من التصور التوسيعي لمفهوم الأمن، من خلال إدخال عوامل أخرى في التحليل كالسياسية و القانونية و الاقتصادية ، أطروحات السلام الديمقراطي، إلا أنها لم تخرج عن دائرة الحدود الضيقة لمفهوم الأمن.

ارتكزت كذلك المقاربات التقليدية للأمن حول تصور عقلاني تفسيري للواقع الدولي، أي كلها اعتبرت بأن واقع العلاقات الدولية هو معطى ثابت لا يمكن تغييره، و إنما يجب تفسيره وتطوير آليات التعامل معه. وهذا ما حاولت المقاربات الحديثة تفنيده.

المطلب الثاني: المقتربات الحديثة

شكل واقع ما بعد **"الحرب الباردة"**، أرضية خصبة لتنامي النقاشات النظرية حول مفهوم الأمن، بسبب فشل المقاربات الأمنية التقليدية في حقل العلاقات الدولية من التنبؤ بتفكك الكتلة الشرقية بقيادة الاتحاد السوفياتي سابقا، وكذلك بسبب الانسجام وطبيعة التوجهات الديناميكية المعاصرة، خاصة فيما يتعلق

1- عامر مصباح ،نظريات التحليل الاستراتيجي و الأمني للعلاقات الدولية ، دار الكتاب الحديث، القاهرة2010 ، ص ص 33-35

2- قوات حفظ السلام هي عبارة عن قوات عسكرية محايدة يتم نشرها ما بين الأطراف المتنازعة تكون مهمتها محددة في فك الاشتباك و إيجاد منطقة منزوعة السلاح. تعمل هذه القوات تحت قيادة هيئة الأمم المتحدة.

بالتهديدات الأمنية الجديدة[1]، و تزايد الاعتماد المتبادل الدولي وظهور فواعل جديدة إلى جانب الدول على غرار المنظمات الدولية، و غير الحكومية، حيث شكل هذا الواقع ظهور أطروحات حديثة اعتبرت بمثابة تحدي للمقاربات التقليدية تجلت أساسا في المقاربة البنائية، النقدية، وأخيرا التوسيعية.

الفرع الأول: الأمن من منظور المقاربة البنائية: برزت البنائية كمقاربة نظرية مستقلة في حقل العلاقات الدولية في سنوات الثمانينات. يعتبر **"نيكولا أونيف - Nicholas Onuf"** أول من أطلق مصطلح **"البنائية"** على هذه المقاربة سنة 1989م في كتابه المعنون **"عالم من صنعنا - World of our making"**[2]. إذ ترى البنائية بأن العالم هو عبارة عن بناء اجتماعي ينتج من خلال **" تذاتانية التفاعل،"** أي أن سلوك الدول مثلا في النظام الدولي هو محصلة لتفاعل مجموعة من العناصر المهمة على غرار الهوية ، المعايير والأفكار المرتبطة بخصوصيات كل دولة ،وبالتالي ففهم العلاقات الدولية لا يكون بحصرها في الجانب المادي فقط كما ذهب إليه أنصار الاتجاه الواقعي، ويستدلون على ذلك بأن أنصار هذا الاتجاه لم يفلحوا في التنبؤ بتفكك الاتحاد السوفياتي. فحسب البنائيون يرجع هذا الفشل إلى إهمال التحليل السوسيولوجي، خاصة في فهم البنية الاجتماعية الداخلية للاتحاد السوفياتي وكذلك تحول ذهنيات وأفكار القادة السوفيات (أفكار غورباشوف حول التعايش السلمي).

يطرح البنائيون في تحليلهم لمفهوم الأمن في العلاقات الدولية مسألة أصول الأمن من خلال محاولة الإجابة على السؤال التالي: **هل يسبق الواقع الفكر أم العكس؟**[3]

يرى البنائيون بأن الأمن هو قبل كل شيء مسألة إدراك، أي أن صناع القرار هم من يعطي معنى للتهديدات الأمنية وانعكاساتها على الأمن وكذلك الطريقة المناسبة لمواجهة هذه التهديدات، وبالتالي فمعضلة الأمن ليست ظاهرة حسية تجريبية و إنما هي تصور عقلي. وفي هذا الإطار يرى **"ألكسندر**

1- التهديدات الأمنية الجديدة التي عرفتها حقبة ما بعد "الحرب الباردة" هي تلك التهديدات التي أصبحت تتجاوز التهديدات ذات الطابع العسكري المرتبطة بالدولة إلى التهديدات ذات الطابع الاجتماعي، الاقتصادي، السياسي، البيئي... المرتبطة بالإنسان أساسا والمتجاوزة لحدود الدولة.

2 - Paul D. Williams**, Security studies : an introduction**. London and New York : Taylor & Francis Group,2008, p59.

3 - Charles- Philippe David et Jean- Jacques Roche, op cit, 104.

واندت - Alexander Wendet " في دراسته الصادرة سنة 1992م، يرى ان**:" الفوضى هي ما تصنعه الدول: البناء الاجتماعي لسياسة القوة -**

social construction of Anarchy is what states make of it: the power politics "و بما أن الأمن: **"هو قبل كل شيء ما تريد الدول أن تفعله[1]."** فالمقاربة البنائية في تفسيرها لمفهوم الأمن ترتكز على مجموعة مسلمات أساسية هي:

- بنية النظام الدولي هي نتاج تفاعل اجتماعي، والفوضى ليست معطى موضوعي ولكنها بناء ذاتي.
- الشروط المادية ليست وحدها من يحدد الأمن، و إنما للأفكار والمعايير دور مهم في ذلك.
- النخب السياسية لها دور مهم في بناء الخطاب الأمني عن طريق المفاوضات وتبادل الحجج ،ويتحول مفهوم الأمن ويتغير بتغير أساليب التفكير .

نستخلص من خلال هذه الأفكار للمقاربة الأمنية البنائية بأنها تنظر إلى الأمن على أنه يتم بنائه عن طريق التفاعل الاجتماعي، الأفكار، المعايير والخطاب، فهي لم تتعامل مع الواقع الأمني وكأنه معطى ثابت لا يمكن تغييره كما جاء مع أفكار الطروحات التقليدية، فالمقاربة البنائية في تحليلها الأمني تنطلق من الوضع القائم إلا أنها تسعى لتغييره، وبذلك يطلق عليها بجسر **"الهوة الأمنية"** أي أنها تمزج بين أفكار المقاربات التقليدية بانطلاقها من الواقع والمقاربات التأملية التي تنطلق من الفكر في تفسيرها للوضع الأمني، بعبارة أخرى المقاربة البنائية تقع موقعا وسطا في الإجابة على إشكالية من يسبق هل الفكر أم الممارسة؟. و إذا كانت المقاربة البنائية أحدثت تحولات في النظرة للأمن فإن المقاربة الأمنية النقدية هي الأخرى ساهمت في السجال الفكري حول إعادة صياغة مفهوم الأمن .

الفرع الثاني: الأمن من منظور المقاربة النقدية: انتقدت المقاربة النقدية العديد من عناصر النظريات التقليدية واقترحت تعديلات عديدة، أهمها[2]:

1 - Ibid, p105.
2 - Ibid, pp 106,.701

- جعل الإنسان الهدف الأساسي للأمن، و أمن الدولة ليس بالضرورة يؤدي إلى أمن الإنسان، بل في كثير من الأحيان ما تكون الدولة كمصدر تهديد للفرد، وهنا يستدلون ببعض الممارسات التي تنتهجها الأنظمة السياسية في بعض الدول والتي تؤدي إلى تقويض أمن الأفراد.
- إعادة بناء الخطاب الأمني باعتماد منهجية نقدية لتقويض المسلمات التي بنى عليها الخطاب الأمني التقليدي وبلورة خطاب أمني جديد عن طريق تشجيع كل من يهمهم تحرر الانسان من كل أشكال التهديد، وذلك من خلال نشر قيم جديدة تدعوا للسلم بدلا من الحرب.
- إدراج دور المرأة في بناء المقاربات الأمنية (المقاربة النسوية)لأن السياسات التي ولدت العنف كان ورائها الرجال، كما أن عدم المساواة بين الجنسين هو من بين أسباب اللاأمن، بالإضافة إلى أن النساء كن الضحايا الأوائل للعنف، وعليه المرأة يجب أن تكون أكثر حضورا ونشاطا في أبحاث السلام، ويجب أن يؤخذ برأيها في بناء الخطاب الأمني.
- توسيع مفهوم الأمن بعدم اختزاله في بعد من الأبعاد، أو في مستوى من المستويات ،أي يجب توسيع مفهومه ليشمل أمن الانسان.

انطلاقا من الأفكار التي جاءت بها المقاربة النقدية، هناك من يرى بأنها تتصف بست خصائص أساسية هي[1].

- **العالمية – Universalist** : أي أن بحثها حول الأمن ينطلق من الخبرات والتجارب الانسانية عموما والهدف هو تحقيق الأمن العالمي.
- **المعيارية -Normative** : تبحث في ما يجب أن يكون من خلال عدم تسليمها بالمنطلقات الفكرية التي بنى عليها أنصار الاتجاه التقليدي تحليلهم للأمن.
- **التحرر -Emancipatory** : أي تحرر الانسان من كل أشكال التهديد سواء تلك ا لآتية من داخل الدولة أو من خارجها، فالإنسان عندهم هو غاية الأمن والدولة ما هي إلا أداة لتحقيقه.
- **التدرجية - Progressive**: تغيير الو ضع القائم يكون تدريجيا من خلال نشر القيم والمعايير وتشجيع الممارسات التي تهدف إلى خدمة الأمن الانساني.

1 - Ken Booth, **Theory of world security.** Cambridge : University Press, 2007,pp 38,.93

- **النقد - Critical**: اعتماد منهجية نقدية في تحليل المسائل الأمنية ،ويستدلون بعبارة المفكر النقدي "روبرت كوكس -Rebert Cox": " النظرية دائما لشخص ما ومن أجل هدف معين."

« Theory is always for someone and for some purpose »

- **القطعية -Inclusive**: أي أن الأفكار تتميز بالنسبية و كل شيء قابل للنقد، وهذا ما ينادي به أنصار ما بعد الحداثة في تحليلهم للعلاقات الدولية عموما والأمن خصوصا.

يمكن إيجاز أهم الأفكار التي ينادي بها أنصار الاتجاه ما بعد الحداثي في النقاط التالية:

✓**النقد الابستيمولوجي لأفكار الاتجاه التقليدي (التفسيري العقلاني:)** يرى **"رتشارد آشلي - Richard Ashly"** أحد مفكري اتجاه ما بعد الحداثة بأن الاتجاه الواقعي هو اتجاه إديولوجي ينظر لبنية النظام الدولي بنظرة وضعية، أي أنه معطى ثابت لا يمكن تغييره، كما يوجه مشروعا شموليا يخدم أطرافا معينة فحسب، وهذا ما يدعم إرساء نظام دولي يعزز الأمن ويحفظه.[1]

✓**استراتجيات التناص -Intertextuality strategies** : أي جعل من اللغة وسيلة لفهم و إدراك الواقع الاجتماعي، وذلك بتفكيك و إعادة بناء الخطاب الأمني المتداول في العلاقات الدولية بما يخدم السلم العالمي، في هذا الإطار يرى **"لاسي - J.W.Lacey "** بأن: **"أفضل مجاز للحقيقة هو النص -The best metaphor for reality is text"**[2].

✓**المعرفة و البحث في الحقيقة:** المعرفة الأمنية يجب أن يعتمد في كسبها على الحياد والتخلي عن أي أحكام مسبقة، و الحقيقة تبقى نسبية ولا يمكن بلوغها، وبالتالي لا يجب احتكارها.

✓**النزعة الاجتماعية الانسانية:** تتضح هذه النزعة من خلال نقدها للأفكار المادية ومحاولتها تغيير الواقع الاجتماعي والدولي بما يحقق تحرر الانسان من كل أشكال التهديدات الأمنية[3].

ومن هذا الطرح نستنتج بأن المقاربة النقدية وكذلك أفكار أنصار ما بعد الحداثة يطرحان وجود تحديات جديدة للأمن تتجاوز الطابع العسكري التقليدي لتشمل كل التهديدات التي تمس مختلف مناحي حياة

1- Allynand Bacon، **globalism and beyond**. USA, Boston:, 1997, P .

2 - Scott Burchill and others, **Theories of international relations**. Third ed, Palgrave Macmillan, New York ، 2005, p168.

3 - Ibid, p 162.

الإنسان. إذن أنصار المقاربة النقدية وأنصار ما بعد الحداثة قد حاولوا توسيع مفهوم الأمن ليشمل أمن الإنسان عموما، وهذا ما يتوافق وأفكار المقاربة التوسيعية لمفهوم الأمن.

الفرع الثالث: الأمن من منظور المقاربة التوسيعية: يشير معنى التوسيع إلى التحرك الأفقي انطلاقا من القطاع العسكري التقليدي إلى القطاعات السياسية، والاقتصادية ،والمجتمعية، والبيئية، كمجالات لدراسة الأمن، أم التعميق فيشير إلى التحرك العمودي انطلاقا من الدولة نزولا إلى المجتمع ثم الأفراد كموضوعات مرجعية للأمن"[1].

بدأ الحراك التوسيعي النظري بنشر **"باري بوزان"** كتابه المعنون: **"الشعب ،الدول والخوف - People,States and Fear"** الذي ناقش فيه فكرة توسيع مفهوم الأمن إلى ما بعد القطاع العسكري ليشمل القطاعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية ، إلا أن بوزان رأى بأن سياق الفوضوية يفرض اعتبار الدولة هي الموضوع المرجعي الرئيسي للأمن، ولكن بداية التسعينات، ومع تصاعد وتيرة النزاعات العرقية في أوروبا الشرقية، وتواصل نشاطات الإبادة في إفريقيا السوداء، وتزايد نسب الهجرة غير الشرعية، ومشكلات الادماج والفقر، وارتفاع مستويات الجريمة، كلها أظهرت طبيعة جديدة و متغيرة من التهديدات إذ لم يعد الأمن القومي قادرا على التعامل معها[2].

بناء على هذه التحولات قدم **"بوزان"** مع **" أولي وايفر"** في إطار عملهما في معهد **"كوبنهاغن لأبحاث السلام"** مقاربتين نظريتين لتفسيرو إعادة تفسير الأمن والظواهر المتصلة به. الأولى كانت نتاجا جماعيا للمشروع المطور داخل المعهد تحت إشراف **"بوزان"**، وهو ما يعرف بـ:**" الأمن المجتمعي"**، فيما كانت الثانية متمثلة في الفكرة التي قدمها **" وايفر"** حول الفعل التواصلي للأمن أو ما أصبح يعرف بـ: **" Securitization Theory-"نظرية الأمننة"**[3].

1- سيد أحمد قوجيلي ،تطور الدراسات الأمنية ومعضلة التطبيق في العالم العربي (دراسة استراتيجية).العدد 169، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، الإمارات ،1994، ص ص 12،13.

2- المرجع نفسه ، ص ص 22،23.

3- المرجع نفسه ، ص ص 25 -27.

1/ الأمن المجتمعي: يعرفه "بوزان" بأنه:" الاستمرارية ضمن الشروط المقبولة للتطور، للأنماط التقليدية، للغة والثقافة والهوية الدينية والقومية والعادات ."حسب هذا التعريف يصبح المجتمع أو الجماعات الاجتماعية هي الطرف المعرض للتهديد، كما تصبح الهوية هي القيمة المهددة. وبذلك وضع مفكري مدرسة كوبنهاغن "المجتمع" كموضوع مرجعا للأمن في مواجهة الدولة التي أصبحت ،حسب رأيهم، المصدر الأساسي للتهديد. وفي هذا الصدد يرى "واين جونز" بأن:" الدولة ذات السيادة...هي أحد الأسباب الرئيسية لانعدام الأمن، وهي جزأ من المشكلة بدلا من حلها".

2/ نظرية الأمننة: يرى **"وايفر"** بأن تحديد المشكلة الأمنية يعد الخطوة الأولى لحدوث الأمننة، يتم تحديد المشكلة الأمنية من قبل الدولة، وبشكل محدد من قبل النخب أو أصحاب السلطة ،بإضفاء الطابع الأمني على بعض المشكلات دون أخرى. وهكذا يصبح الهدف الأساسي للأمننة هو تشريع استعمال الإجراءات الاستثنائية، فبمجرد ذكر ما هو الموضوع المرجع المعرض للتهديد الوجودي، فإن ادعاءات تأمينه تعطي السلطة الحق في استعمال الإجراءات الاستثنائية لتأمين بقائه.

3/ مقاربة الأمن الانساني: يرتكز مفهوم الأمن الإنساني على الفرد كوحدة تحليل أساسية بدلا من الدولة، ويعتبر تقرير التنمية البشرية لـ: منظمة الأمم المتحدة لسنة 1994م من أبرز التقارير التي اهتمت بالدراسة لأول مرة هذا المفهوم ، جاء في هذا التقرير بأن مفهوم الأمن الإنساني يركز على أربعة خصائص هي[1]: العالمية؛ الشمولية؛ الوقائية؛ وأخيرا يأخذ الفرد كوحدة تحليل أساسية .

4/ مقاربة الأمن الشامل: ترى بأن المسائل الأمنية لا يجب أن تركز على الأمن القومي الضيق المبني على القوة، ولا على الأمن الدولي باعتباره تسوية بين الدول، بل أصبح العالم يحتاج إلى أمن شامل أو عالمي وهذا ما عرضته **"لجنة بالم"** حول الأمن العالمي سنة 1982م، وما جاء في تقرير خبراء أودع في سنة 1983م لدى الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة، بناء على طلب من الجمعية العامة[2].

---

1 - United Nations Development Programme**, Human developement report.** New York: Oxford University Press, 1992, pp 22 ,23.

2- تيرى ديمو ريال، جان كلين ، موسوعة الإستر اتيجيات . ترجمة علي محمود مقلد، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت ،2001،ص 258.

أصبح التركيز على القوة في عالم يتميز بمستويات عالية من التسلح، وتضبطه حركية الاعتماد المتبادل يشير إلى أن السعي المنفرد للدول لتعزيز أمنها، سوف يقلص في نهاية المطاف من أمن الدول الأخرى، فضلا عن ذلك فإن التركيز على المخاطر العسكرية في التعامل مع المعضلات الأمنية غير واقعي، إذ توجد أشكال أخرى من المخاطر تهدد الدول، وهي ذات طبيعة اقتصادية، بيئية وحتى ثقافية ،كما قد يكون وراءها فاعلون آخرون غير الدولة، كل هذا أدى إلى تبني مفهوم موسع للأمن أخذ تسميات متعددة[1]:

- **الأمن المتكامل** - Comprehensive Security حيث يتضمن كل أشكال التهديد.
- **الشراكة الأمنية**- Security Partnership حيث تتم بشراكة مجموعة من الدول.
- **الأمن المتبادل** -Mutual Security يتم فيه التخلي نسبيا عن نزوع الدول منفردة إلى تعظيم أمنها على حساب الدول الأخرى.
- **الأمن التعاوني** -Cooperative Security يعتمد على تقاسم الأعباء الأمنية لاحتواء التهديدات.

من خلال هذه المعطيات استنتجنا أن الأمن الشامل يعكس الحاجة إلى توسيع مفهوم الأمن وتعميقه، فتحليلات الأمن الوطني يجب أن تشمل كافة القضايا ذات الصلة به، بما فيها الأمن الاقتصادي، البيئي، أمن الطاقة ،الأمن الإنساني والأمن المجتمعي. فالتهديدات العسكرية التقليدية التي كانت توجه وفق منطق المواجهة، أخذت تفقد مكانتها بعد فترة التسعينات، بل تم توجيه اتهام للبيروقراطيات التي تشكل المركبات الصناعية العسكرية والتي تحاول الإبقاء على مثل هذه التهديدات مقابل إغفال التهديدات الحقيقة التي تهدد البشرية، كالتهديدات الناتجة عن التخلف، الانفجار الديمغرافي وتدهور المحيط ،الأمر الذي يفرض التعاون أكثر من الصدام.

بناء على ما سبق ،يمكن القول بأنه من الصعب الفصل بين أمن الفرد وأمن الدولة لأن هناك علاقة تكامل طردية بينهما، فالفرد لا يكون آمنا إلا إذا كانت الدولة التي يعيش فيها آمنة، ولا يمكن الحديث عن دولة آمنة إذا كان الفرد فيها غير آمنا.

1- عادل زقاغ ، "المعضلة الأمنية المجتمعية، خطاب الأمننة و صناعة السياسة العامة". المجلة الجزائرية للسياسة العامة، العدد الأول، سبتمبر 2011م، ص ص 63،64.

5/ الاعتماد الأمني المتبادل (علائقية الأمن): تتضح علائقية الأمن في فكرة مركب الأمن الإقليمي لصاحبها **"باري بوزان"** الذي يرى بأن العلاقات بين الدول تؤسس شبكة واسعة من الصداقات والتحالفات مع تلك التي تشعر بالخوف، وهذه الشبكة حسب **"بوزان"** لا يمكن إرجاعها إلى توازن القوى، لأن القضايا التي يمكن أن تؤثر على علاقة الصداقة أو العداوة بين الدول قد تكون مرتبطة بالإيديولوجية الاثنية والخلفيات التاريخية، وهذا ما يعتبر بديلا عن نموذج الصراع من أجل القوة كوسيلة لتفسير الديناميكية الأساسية للسياسة الدولية[1].

يشرح بوزان فكرته حول مركب الأمن الإقليمي بأنها**:" مجموعة من الدول ترتبط مخاوفها الأمنية** ارتباطا وثيقا فيما بينها، مما يجعل من غير الممكن النظر واقعيا لأمن الدول بمعزل عن امن الدول الأخرى**"**[2].

من خلال فكرة مركب الأمن الإقليمي لبوزان استخلصنا بأن إقليمية الأمن هي خاصية جوهرية تستند على الإعتقاد بأن الأمن ظاهرة علائقية، وبما أن الأمن علائقي لا يمكن إدراك الأمن القومي لأي دولة دون فهم الخط الدولي لاعتماد **"الأمن المتبادل–** Security intrdependence " غير القابل للتجزئة.

1 - Barry Buzan and Ole Weaver**, Regions and power: the structure of international relations**, Cambridge Univercity Press, UK، 2003, p45.

2 - Op cit, 106.

خلاصة الفصل:

يعد مفهوم الأمن من المفاهيم المعقدة والغامضة في العلاقات الدولية ، رغم المحاولات الكثيرة للعديد من المفكرين كونهم لم يتفقوا على تعريف جامع شامل له إلى يومنا هذا ، كما أنه من الصعب تحقيقه على أرض الواقع، ولكن بالرغم من ذالك يمكن قياسه انطلاقا من أبعاده ومستوياته ومؤشراته المختلفة، وقد عرف مفهوم الأمن العديد من التحولات والتغيرات متأثرا بالبيئة الأمنية الدولي و واكب هذا التطور في الدراسات الأمنية إذ برزت العديد من النظريات حاولت تفسير الأمن والإلمام بمختلف أبعاد الظواهر الأمنية ودراستها دراسة علمية دقيقة .

أما فيما يخص مصطلح الأمن الوطني فقد حولنا إعطاء تعريف جامع حيث يقصد به على المستوى الداخلي الحفاظ على البيئة الداخلية للدولة ، وعلى المستوى الخارجي يعني طريقة تعاملها مع مختلف التأثيرات القادمة من البيئة الخارجية من تهديدات مختلفة كالإرهاب، الهجرة غير الشرعية تجاره المخدرات و حتى التدخل العسكري .

أما حسب المقاربات النظرية فأنّ مفهوم الأمن ارتبط بداية بالتهديد والأطماع الخارجية، أي أنه ارتبط بالقوة العسكرية المتعلقة أساسا بالدولة كفاعل وحيد في العلاقات الدولية وهذا ما تناولته كل من النظريات الكلاسيكية (الواقعية والليبرالية).

كما أنه بعد الحرب الباردة تأثر مفهوم الأمن الوطني بالتحولات التي ميزت العلاقات الدولية،والتي بدورها تأثرت بالتحول في طبيعة التهديدات التي أضحت تتعرض لها الدولة، فلم يعد مفهوم الأمن بسيطاً كما كان، بل أصبح مفهوماً مركباً متعدد الأبعاد والمستويات، وقد رافق هذا التطور على المستوى المفاهيمي تطوراً حدث على المستوى النظري بحيث أصبحت الحاجة ضرورية لأطر نظرية قادرة على استيعاب الأحداث التي تقع وتقديم تفسيرا لها وهذا ما تناولته النظريات الحديثة من خلال توسيعها لمفهوم الأمن ليشمل أبعاد متعددة تتميز بالديناميكية والترابط .

الفصـــــــــــــــل الثاني
المقاربة الجزائرية في ضبط و تأمين الحدود

تعد الجزائر منطقة إستراتجية ومجالا حيويا هاما في شمال إفريقيا وبأبعاد مختلفة،جغرافيا ، تاريخيا، و اقتصاديا، وسياسيا. وقد عانت الجزائر من صراعات حدودية وأخرى أثنية عقائدية ناتجة عن الإرث الاستعماري، ومع نهاية الحرب الباردة ظهر نوع جديد من التهديدات الأمنية التي تفاقمت في الآونة الأخيرة جراء ما شهدته المنطقة من أحداث أبرزها الربيع العربي والبيئة المتأزمة في منطقة الساحل الإفريقي ,التي أدت بدورها اى تنامي هذه التهديدات الأمنية الجديدة مثل الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية وتجارة السلاح...الخ .مما جعلها تقدم تصور جديد لمعالجة تداعيات هذه التهديدات من خلال ضبط الحدود و انتهاج إستراتيجيات وآليات للحد من تأثيرها.، ومن خلال هذا الفصل حاولنا إبراز أهم التهديدات الأمنية التي تعاني منها الجزائر واليات التصدي لها.

المبحث الأول:الموقع الجيوسياسي للجزائر و واقع التهديدات الأمنية

المطلب الأول: التعريف بالحدود الجزائرية.

تقع الجزائر شمال أفريقيا بين تونس والمغرب .وتبلغ مساحتها 2,381,741 كيلومتر مربّع. وهي بذلك تعد أكبر بلد في أفريقيا .اذ تتنوع التضاريس بها من الشمال إلى الجنوب،فالشريط ساحلي أغلبه سهول والمناطق الداخلية منحصرة بين مجموعة كبيرة من الجبال ,سلسلة الأطلس التلي و سلسلة الأطلس الصحراوي وهي هضاب عليا اما الجنوب فهو صحراء.وتتربع الجزائر على أكثر من 1200 كلم من السواحل إذ يحدها شمالا البحر الأبيض المتوسط, وشرقا تونس وليبيا ،إما جنوبا فمالي والنيجر ، ومن الجهة الغربية المملكة المغربية وفي الجنوب الغربي موريتانيا والصحراء الغربية. وهي بذالك تشترك في الحدود البرية مع 7 دول افريقية , اذ تتمثل حدود الدولة الجزائرية في :982 كلم مع ليبيا، و 1376 كلم مع مالي و 463 كلم مع موريتانيا، و 1559 كلم مع المغرب، و 956 كلم مع النيجر، و965 كلم مع تونس و42 كلم مع الصحراء الغربية.وهوما مجموعه6343 كلم تقريبا .[1] وهذا ما توظحه الخريطة رقم (1) الجيوسياسية للجزائر.

1-موقع ويكيبيديا , **جغرافيا الجزائر**,تاريخ الاطلاع :24،2019/06/002:48، الموقع: https://ar.wikipedia.org

الخريطة رقم (1): الخريطة الجيوسياسية للجزائر

المصدر:

https://upload.wikimedia.org/wikipedia/commons/2/2c/Algeria_map-FR.png

المطلب الثاني:الموقع الجيوسياسي للجزائر

يلعب موقع الجزائر أهمية إستراتيجية وخصائص حيوية تجمع بين ميزات نادرة استمدها من توسطه في خريطة العالم القديم فهي تعد جسر اتصال ومحور التقاء بين أوربا و إفريقيا وممرا حيويا للعديد من طرق الاتصال العالمية برا وبحرا وجوا.

ومن الناحية الجغرافية والإقليمية يتميز موقع الجزائر بأبعاده الفاعلة والمؤثرة على الصعيد العالمي والمحلي ،فلها العديد من الأبعاد كما يلخصه المخطط الذي في المخطط رقم (1):

مخطط رقم (1) : مخطط يوضح الموقع الجيوسياسي للجزائر

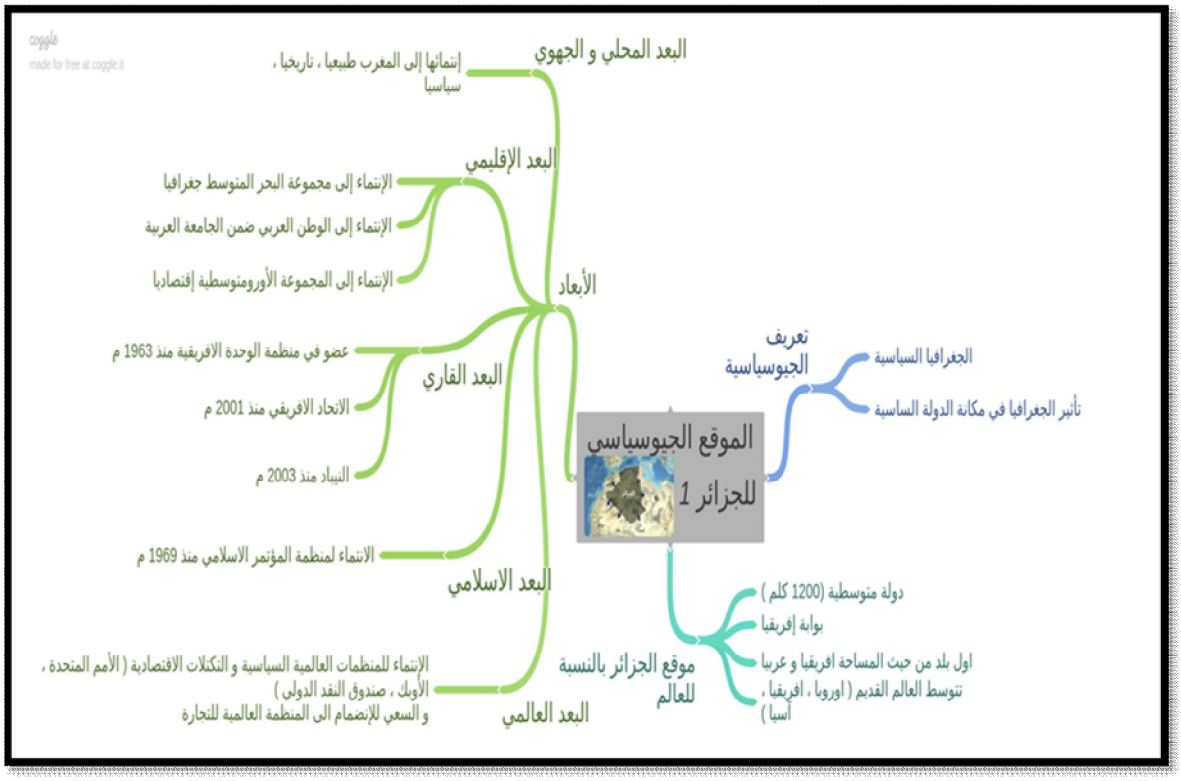

المصدر:

1https://coggle.it/diagram/WeOhz9tsmwABD84E/t/

فمن خلال هذا المخطط يمكن أن نلخص الأبعاد الجيوسياسية للجزائر في عدة نقاط تتمثل في :-

البعد الأول : بعد الهوية والانتماء :وله محورين أساسيين :

المحور المغاربي : حيث تمثل الجزائر قلب المغرب العربي الكبير ومركزه الاقتصادي والبشري , وهي كذلك الممر الطبيعي بينه و بين أفريقيا.

المحور العربي الإسلامي: وهو محور الانتماء للحضارة العربية الإسلامية ، التي صاغت شخصية الجزائر التاريخية والحضارية وذلك من خلال الانتماء لمنظمة المؤتمر الإسلامي منذ1969 م.

البعد الثاني: بعد إقليمي: ويتميز بثلاثة محاور.

الانتماء الى مجموعة البحر المتوسط : حيث كانت الجزائر على مر التاريخ جزءا من الحضارات العالمية الفاعلة في المنطقة ، والتي امتدت لتغطي اجزاء شاسعة من اراضيها ولا زالت حاليا تستفيد من وفرة المزايا الاقتصادية و الاستراتيجية لمنطقة البحر المتوسط .

الانتماء الى مجموعة الاورو متوسطية اقتصاديا : وتعد اهم المحاور الرئيسية للتبادل الدولي والمناطق الحساسة في السياسة العالمية . ويتسع هذا البعد الاستراتيجي في موقع الجزائر ، ليشمل اوروبا ويتداخل معها ، لان المتوسط تاريخيا كان دائما عامل ربط واتصال حركي اقتصادي وانساني مع اوروبا ، وقد دعم هذا البعد حديثا بفضل ربط مناطق الاستهلاك الرئيسية في اوروبا ، بحقول الغاز الطبيعي الجزائري عبر انبوبين ، يقطعان البحر المتوسط عبر تونس وايطاليا وعبر المغرب واسبانيا.

الانتماء الى العالم العربي : وذلك ضمن جامعة الدول العربية.

البعد الثالث : البعد القاري: وذلك من خلال عضويتها في :

منظمة الوحدة الافريقية منذ 1963 م

الإتحاد الافريقي منذ 2001 م

النيباد منذ 2003 م

البعد الرابع:البعد العالمي: وتضح ذلك من خلال :

الانتماء للمنظمات العالمية السياسية والتكتلات الاقتصادية كالامم المتحدة و الاوبك و صندوق النقد الدولي.

السعي للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

المطلب الثالث:التهديدات الأمنية للحدود الجزائرية.

كان التهديد الذي تعرفه الجزائر في السابق وقبل نهاية الحرب الباردة ودخول العالم في ظاهرة العولمة، تهديدا مرئيا واضحا، وسهل التحديد، أما اليوم فأضحت التهديدات خاصة عبر الحدود ، تهديدات لا تماثلية غير مرئية و يصعب تحديدها واكتشافها ،وتستعمل أساليبا تخترق سيادة الدول، وهذه التهديدات تتمثل في الأساس الأول في الجريمة المنظمة الدولية، الإرهاب ، الهجرة غير الشرعية، تهريب المواد الطاقوية، المتاجرة بالبشر، تهريب الأسلحة والمخدارت، خاصة في ظل هشاشة الحدود السياسية وعدم مواكبتها للتغيير السريع الذي أصبح يشهده العالم اليوم ، وكثرة الفواعل إلى جانب الدولة .

الفرع الأول : التهديدات التقليدية

ظلت عقيدة الجزائر الأمنية حبيسة تصورات تقليدية لصراعات وحروب بين جيوش نظامية، لأنها صُمِّمت في البداية لمواجهة تهديدات دولية المصدر ومنها:

- التوتر المغربي الجزائري ازمة الحدود والصحراء الغربية
- الإنفلات الأمني في ليبيا وخروج الأسلحة عن السيطرة مع تنظيم الميليشيات.
- التهديد المباشر من مالي في ظل غياب الدولة لعدم قدرتها على ضبط الصراعات المسلحة

مع التدخل العسكري الدولي خارج الإقليم.[1]

1- بوغرارة يوسف ,موقع الحوار," الرؤية الجزائرية تجاه التحديات الأمنية التماثلية...(ظاهرة الإرهاب الدولي)" ،تاريخ الاطلاع:03:50 ,2019/06/24 ,على الموقع http://elhiwardz.com/contributions/58181/

الفرع الثاني: التهديدات الجديدة

1/ الإرهاب والإرهاب الدولي.

يعرف الإرهاب بأنه" استعمال منظم للعنف بشتى مظاهره المادية والمعنوية بشكل يثير الرعب والخوف ويخلف خسائر مادية وبشرية، بغيه تحقيق أهداف سياسية أو شخصية، بالشكل الذي يتنافى مع قواعد القانون الدولي والداخلي" [1].

ويعرف الإرهاب أيضا بأنه "العنف المستخدم ضد الأشخاص بقصد إخافتهم و إجبار السلطات والهيئات و الأشخاص ذو الشأن على تأييد أو تنفيذ المطالب أو تحقيق الأغراض التي من أجلها كانت الأعمال الإرهابية"[2].

تعتبر ظاهرة الإرهاب من أهم التهديدات الجديدة للأمن الوطني الجزائري، خاصة ما يعرف بالإرهاب الدولي، الذي انتشر بصفة خاصة بعد الهجمات التي تعرضت لها الولايات المتحدة الأمريكية في 11 سبتمبر 2001، و أدت هذه الأحداث إلى التحول في شكل هذه الظاهرة حيث إنتقل الإرهاب من إطاره الضيق أي داخل الدولة إلى نطاق أوسع وأكثر شمولية أي إرهاب عابر للأوطان والحدود.

فالإرهاب ظاهرة اجتماعية أصبحت أخطر التهديدات الأمنية الجديدة التي تعرفها الجزائر ، وتعتبر ظاهرة الإرهاب الأبرز في العقد الأخير من القرن العشرين ومطلع القرن الواحد والعشرين، وقد تفاقمت هذه الظاهرة بشكل كبير جراء ما تعانيه منطقة الساحل الإفريقي من أزمات و انفلاتات أمنية ,وخير دليل على هذا الهجمات الإرهابية التي مست المركب الصناعي للغاز بتيقانتورين الذي اثبت التحقيق فيما بعد ان الأفراد الذين قامو بالهجوم هم مجموعة متعددة الجنسيات تسللو عبر التراب المالي الى الجزائر و قامو بتنفيذ الهجمات باسلحة ليبية ,فان دل هذا فانما يدل على ان الإرهاب لم يعد يقتصر على الإرهاب الوطني بل تعداه ليصبح إرهاب دولي يهدد كيان الدولة الجزائرية .ويسعى الإرهاب إلى تحقيق أهداف سياسية من وراء الجرائم المرتكبة وقد شهدت الجزائر سلسلة من العمليات الإرهابية بقيادة جماعات إرهابية مختلفة .

1- أمينة حلال، التهديدات الأمنية في حوض البحر الأبيض المتوسط الغربي، أطروحة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3 ،كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،2014، ص178.

2 - حسين المحمدي بوادي، تجربة مكافحة الإرهاب،ط1، دار الفكر الجامعية ، الإسكندرية، مصر، 2006، ص 23

2/ الجريمة المنظمة.

لقد شهدت الجريمة المنظمة تطورا ملحوظا في الآونة الأخيرة، , اذ إرتبطت بالهجمات الإرهابية ، و إستغلت التنظيمات الإرهابية للإنفتاح الإقتصادي لتحقيق أهدافها[1]. وتعد الجريمة المنظمة من أخطر الظواهر العابرة للحدود الوطنية الجزائرية التي تهدد كيان الدولة ، فإذا كان الإرهاب يسعى إلى تحقيق أهداف سياسية فإن الجريمة المنظمة ترمي إلى تحقيق أهداف إقتصادية يومية لها. كما تتفق كافه الجهات الأمنية للدول والمؤتمرات و الندوات التي عقدت في هذا المجال والمتخصص في مجال الجريمة المنظمة، بالإضافة إلى تعاريف الأنتربول، والولايات المتحدة الأمريكية والتشريع السويسري واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الدول على إن هذه الأخيرة هي " نشاط إجرامي منظم يعتمد على التخطيط للعمل الإجرامي، ويقوم به عدد من الأفراد المؤهلين ذوي الخبرة العالمية ، لتحقيق مكاسب مالية سريعة من خلال استخدام الوسائل والتقنيات المتطورة المحضورة منها و الغير المحظورة"[2].. من خلال التعاريف المقدمة للجريمة المنظمة نجدها تتميز بخصائص وسيمات مشتركة فيما بينها وهي:

التنظيم: يعد التنظيم الدقيق من أهم خصائص الجريمة المنظمة و يقوم بتقسيم الأدوار بين الأعضاء ،وتحديد علاقاتهم ببعضهم ببعض وعلاقاتهم بالمنظمة الإجرامية من جهة أخرى .

التخطيط الجماعي: يتعين أن يكون سلوك الإجرامي المكون للجريمة المنظمة و ليد التخطيط الدقيق والتخطيط عنصر مهم وحيوي لتحقيق أهداف جماعات الجريمة المنظمة ويتطلب التخطيط قدرة كبيرة من الذكاء والخبرة والكفاءة العالمية .

الاستمرارية : يقصد بها امتداد حياة المنظمة واستمرارها في تحقيق أهدافها بصرف النظر عن انتهاء حياة أو عضوية أي فرد فيها[3].

1- أمينة حلال، المرجع السابق ،ص193

2 - عبد الوهاب بن خليف، **جيو سياسة العلاقات الدولية المتغيرات،القواعد، والأدوار**، الجزائر، المحمدية، دار قرطبة للنشر و التوزيع، 2016، ص ص 17 -18.

3- أمينة حلال ، المرجع السابق ، ص ص 196 -197

النطاق العابر للحدود الوطنية: أسهم التطور التقني في وسائل الاتصالات و النقل المختلفة ، بدورها على توسيع نشاطات أعضاء المنظمات الإجرامية من الجريمة المنظمة المحلية إلى الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية وبالتالي اصبحت الجريمة المنظمة عالمية وسعت الدول لمكافحتها بشكل متضامن في ما بينها وذلك لأن الضرر الناجم عن أعمالها لم يقتصر على دولة واحدة فقط بل تعداها إلى العديد من الدول[1].

استخدام الوسائل غير المشروعة: لا يمكن للجريمة المنظمة تحقيق أهدافها وجني الأرباح الطائلة إلا باعتماد وسائل غير مشروعة كالعنف والفساد والتهديد والابتزاز، الرشوة و الإنذار والخطف.....الخ

الربح و جني الأموال: إن الكسب المادي الهائل و الغير المشروع أهم أهداف مرتكبي الجريمة المنظمة.

وكل هذه الخصائص تجعل من الجريمة المنظمة عابرة للحدود الوطنية. ، وهو ما يساعد بدوره في توسيع نشاط أعضاء المنظمات الإجرامية من الجريمة المنظمة المحلية إلى الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية[2]. وفي هذا الصدد قامت الجزائر بالعديد من الاجراءات القانونية والتدابير الامنية بالاضافة الى التعاون الدولي للحد من هذه الظاهرة.[3]

ولقد أدت هذه التطورات والمتغيرات إلى ظهور العديد من الجرائم في الجزائر التي لم تكن معروفة من قبل مثل جرائم الحاسب الآلي الجرائم المعلوماتية و التجارة الغير المشروعة في الأعضاء البشرية و جرائم الاتجار في الرقيق وخطف الأطفال وغيرها من الجرائم. كما ظهرت وتطورت عصابات الجريمة المنظمة، وتصاعدت العمليات الإرهابية في العديد من المناطق وازدادت جرائم العنف و عمليات السطو المسلح و الاتجار غير المشروع في السلاح وتزوير النقود والوثائق الرسمية والعديد من الجرائم الاقتصادية كجرائم الغش التجاري والاختلاس

1- عارف علاييني، الجريمة المنظمة وأساليب مكافحتها، بحث معد للترقية لرتبة رائد في قوات الأمن الداخلي، معهد الأمن الداخلي،المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي،2008، ص11

2- مايا خاطر، الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية وسبل مكافحتها، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد3،2011 ،ص 7.

3-مليكة حراث ,"الجزائر تلجأ للتعاون الدولي لمكافحة الجريمة المنظمة" ,موقع جزايرس ،تاريخ الاطلاع:05:22، 2019/06/21 ،رابط الموقع: https://www.djazairess.com/akhbarelyoum/56301 .

والتهريب وتجارة المخدرات وتفاقم ظاهرة الهجرة غير الشرعية وما ينجر عنها من مخاطر تهدد امن واستقرار الدولة.

3/ الهجرة غير الشرعية.

تعريف الهجرة غير الشرعية (الهجرة السرية): تعرف بأنها" إنتقال فرد أو جماعة من مكان إلى مكان أخر بطريقة سرية مخالفة لقانون الهجرة كما هو متعارف عليه دوليا".[1]

التعريف الإجرائي للهجرة غير الشرعية أو السرية : في الجزائر اصطلح عليه مصطلح

(الحرقة) وهو مصطلح شاع استعماله في المغرب الأقصى و الجزائر خصوصا، و هي كلمة مشتقة من حرق يحرق حرقا، وقيل أن سبب التسمية يعود إلى أن " الحراق" عندما يقرر السفر عبر قارب الموت ، لا يحرق وثائقه التي تربطه ببلده الأصلي فقط بل يحرق ماضيه كله رغبة في واقع جديد ،إن حدثت المعجزة وكتب له عمر جديد،كما تعني أولئك الذين يقطعون البحر الأبيض المتوسط متجهين إلى الجنوب الأوروبي في " قوارب الموت"[2].

شكلت الهجرة غير الشرعية أحد أخطر التهديدات الأمنية التي تعاني منها الجزائر لما لها من علاقة مع الجريمة المنظمة بكافة أنواعها،بالاضافة الى اثقال كاهل الدولة باعباء امنية واقتصادية .[3] وان شيوع البطالة بين المهاجرين في الجزائر قد أظهر نوع خطير من التهديدات كالتجارة بالمخدرات وغسل وتبييض الأموال و التزوير والتسول،[4] و الجريمة المنظمة بمختلف أنواعها ، لذا صنفت الهجرة غير الشرعية كإحدى المشاكل

1- عبد اللطيف محمود، الهجرة و الأمن القومي المغربي،القاهرة،دون طبعة ، مركز الحضارة العربية ،2003، ص14

2- محمد غزالي، الهجرة السرية ،ط1، عمان، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، 2015،ص ص 31 -32.

3- احمد عزيز "المهاجرون غير الشرعيين.. عبء أمني واقتصادي يثقل كاهل الجزائريين " راي اليوم ،تاريخ الاطلاع 1:02 ،2019/06/24, على الرابط : https://www.raialyoum.com/index.php/ .

4 -حمد بن أحمد ," قرار بترحيل الأفارقة المتسولين في الشوارع"،الخبر ،تاريخ الطلاع :1:15 ،2019/06/24 ،الربط:https://www.elkhabar.com/press/article/124036 .

العليا التي تواجهها الجزائر في القرن الواحد والعشرين،فالهجرة قضية سياسية حاسمة وقد أولت لها أهمية كبيرة وذلك من خلال إدراجها في جميع سياسات الدولة الجزائرية وربطها بمسائل الأمن و الإستقرار.

الخريطة رقم (2): خريطة مسارات المهاجرين غير الشرعيين في الجزائر

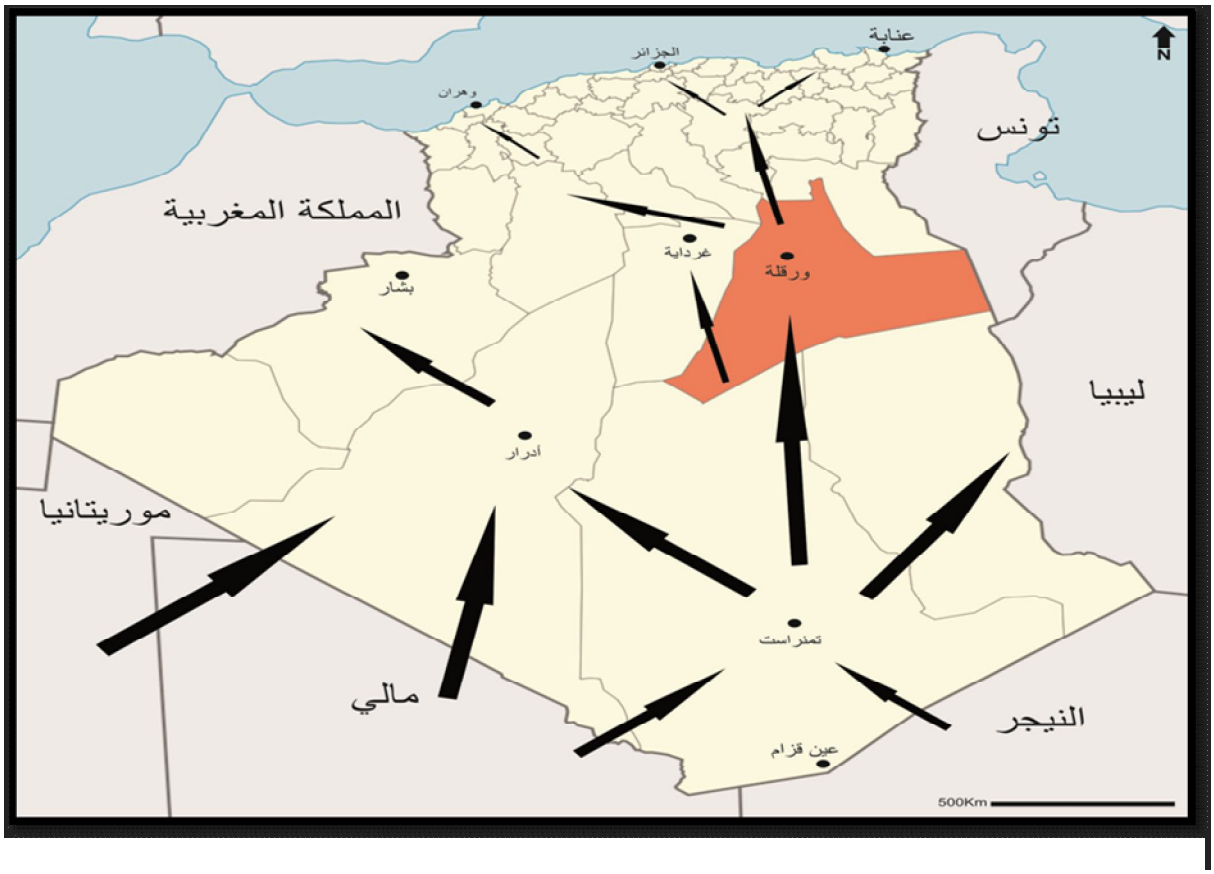

المصدر: https://www.skynewsarabia.com

المبحث الثاني: دور العقيدة الأمنية الجزائرية في تجسيد مقاربة لإدارة حدودها

لكل دولة عقيدة أمنية و هذه العقيدة لها جملة من المرتكزات التي تنطلق منها وتساهم في تشكيلها وبلورتها وبالرجوع إلى العقيدة الأمنية الجزائرية نجد أن هناك جملة من العوامل التاريخية و الجيوبوليتكية والأيديولوجية ساهمت بدور كبير في بلورتها وتشكيلها. فمن الناحية التاريخية نجد أن الاحتلال الفرنسي للجزائر عمل على محاولة طمس ومسح الهوية والشخصية الجزائرية ،إلا أن مشروعه فشل بسبب مقاومة الشعب

الجزائري وتمسكه بهويته العربية الإسلامية ، وتعد **الثورة التحريرية الجزائرية** ضد الاستعمار الفرنسي بأفكارها ومبادئها وقيمها أحد أهم منطلقات العقيدة الأمنية الجزائرية بعد الاستقلال.[1]

المطلب الأول: مرتكزات العقيدة الأمنية الجزائرية.

تعد الثورة التحريرية الجزائرية ما ميز الجزائر بعد الاستقلال في رسم المشهد السياسي و الاجتماعي و الاقتصادي ، فنجد أن عملية بناء الدولة الوطنية الجزائرية وبناء عقيدتها الأمنية والعسكرية، خضع كثيرا لهذا العامل التاريخي. كما تلعب العوامل الجيوبوليتيكية دورا بارزا في تشكيل العقيدة الأمنية الجزائرية، فموقعها الإستراتيجي نقطة مهمة فهي تتوسط المغرب العربي الكبير، و نقطة التقاء بين الإتحاد الأوروبي والعمق الإفريقي، و باعتبارها دولة متوسطية محورية، كما أنها الدولة الأكبر مساحة إفريقيا وعربيا، فهذه المعطيات الجغرافية جعلت من الجزائر دولة مهمة ومحورية جيوبوليتيكيا، ولكن هذا المعطى الجغرافي كان له تداعيات على الأمن الوطني الجزائري، حيث جعلته يكون منكشف على عدة جبهات، وعليه فإن عملية صياغة العقيدة الأمنية الجزائرية ظلت تأخذ بعين الإعتبار كل هذه الإنكشافات الأمنية.

إن مستويات تأثير العامل الجيوبوليتيكي على طبيعة العقيدة الأمنية الجزائر المتنوعة، جعلها تبحث على عناصر ومعطيات جديدة تجعلها تتكيف وتواكب التطورات الجارية دوليا و إقليميا، وكان من بين أهم تلك العناصر قضايا تتعلق بمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة وتجارة المخدرات وأمن الدولة، أي الانتقال من البعد الخارجي كمحدد لهذه العقيدة إلى البعد الداخلي الذي أثر بشكل واضح في صياغتها.

كما يعد البعد الإيديولوجي مرتكزاً أساسياً في العقيدة الأمنية للجزائر منذ الأيام الأولى للاستقلال، فقد مثلت مبادئها المضادة للاستعمار والاستغلال مصدر ذا قيمة بالنسبة للعقيدة الأمنية وهو ما أكدت عليه المواثيق الوطنية لسنوات 1964، 1976، 1989 .[2]وفي إطار هذه الإيديولوجيا تبنت العقيدة الأمنية

1 - سليم بوسكين، تحولات البيئة الإقليمية وانعكاساتها على الأمن الوطني الجزائري، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص :علاقات دولية وإستراتيجية ،(جامعة محمد خيضر بسكرة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2015)، ص 229.

2- الطاهر بن خرف االله، النخبة الحاكمة في الجزائر 1962-1982:بين التصور الأيديولوجي والممارسة السياسية،دون طبعة ، ج 1،الجزائر: دار هومه للنشر والتوزيع، ،2007ص10

الجزائرية المحافظة على الجزائر كقوة إقليمية، وكذلك الاستعانة بالمؤسسة العسكرية في مجهود التنمية الوطنية، وبالرغم من سعيها نحو البروز كقوة إقليمية إلاَ أنها بقيت متمسكة بمبدأ الرفض التام لإقامة قواعد عسكرية على أراضيها أو الدخول في تحالفات عسكرية. ومع نهاية الثمانينات وما صاحبها من تحولات عالمية وداخلية التي تزامنت مع أحداث 05 أكتوبر 1988 دفعت بالجزائر إلى إعادة صياغة بعض المبادئ التي تقوم عليها عقيدتها الأمنية لتواكب الترتيبات الجديدة في ظل عالم ما بعد الحرب الباردة.

فالعقيدة العسكرية الجزائرية: هي مجموعة من المبادئ التي تعتمدها في تسيير مختلف العمليات القتالية والتعبوية والتنظيمية، أخذا بعين الاعتبار الخبرة التاريخية و المعطيات الآنية و العوامل المستقبلية التي تفرضها التهديدات الأمنية الجديدة.

حيث تنتهج الجزائر عقيدة عسكرية تتيح لها التعامل مع مختلف الظروف الإقليمية والداخلية، وذلك لعامل الخبرة التي امتلكتها منذ الاستقلال، وخاصة ما أعطته لها الأزمة الداخلية (العشرية السوداء) من خبرة . ويحدد الدستور الجزائري وقوانين الجمهورية بأن قوات الجيش الوطني الشعبي يضطلع بمهام الدفاع عن أمن و سيادة الوطن وهو بذلك يمتنع عن الدخول في حروب إقليمية أو دولية تهدد أمن و سلامة الدول المجاورة.وهذا ما نصت عليه الدساتير الجزائرية:

ينص دستور 1963 في المادة 08 بأن:

الجيش الشعبي الوطني هو في خدمة الشعب الجزائري وتحت تصرف الحكومة ، بحكم وفائه لتقاليد الكفاح من أجل التحرير الوطني،

يتولى الدفاع عن أراضي الجمهورية ويسهم في النشاط السياسي و الاقتصادي و الإجتماعي للبلاد في نطاق الحزب

أما دستور فيفري 1989فقد جاءت المادة 42:

تنتظم الطاقة الدفاعية للأمة ودعمها وتطويرها حول الجيش الوطني الشعبي.

تمثل المهمة الدائمة للجيش الشعبي الوطني في المحافظة على الاستقلال الوطني والدفاع عن السيادة الوطنية .

كما يضطلع بالدفاع عن وحدة البلاد وسلامتها الترابية ، وحماية مجالها البري والجوي، ومختلف مناطق أملاكها البحرية.

أما المادة 25: تمتنع الجزائر عن اللجوء إلى الحرب من أجل المساس بالسيادة المشروعة للشعوب الأخرى وحريتها، وتبذل جهدها لتسوية الخلافات الدولية بالطرق السلمية. ما يلاحظ على دور الجيش في هذا الدستور أنه يبقى حاميا لحدود الوطن وإقليمه وسيادته

أما دستور 1996فعرف صياغة نفس المواد تحت الأرقام التالية:26-25 .[1] ويعتبر متغير "عدم التدخل القوات العسكرية الجزائرية خارج حدودها"، من أهم الثوابت في عقيدتها العسكرية وتبرر هذا التصور بـ :

أن هناك مخطط غربي لتوريط الجزائر في حرب خارج حدودها، و بالتالي تدمير إمكانياتها التي زادت قدراتها القتالية و تحسنت ميزانيتها الدفاعية بعد صفقات التسليح مع بلدان مختلفة أهمها روسيا والولايات المتحدة الأمريكية،كذلك استنزاف أموال الجزائر و نقل الفوضى إليها.

أن التدخل العسكري ليس له هدف معين بل يؤدي إلى فوضى أمنية في المنطقة لذلك تفضل الجزائر مقاربة الحلول السلمية السياسية التوافقية، بين أطراف النزاع.

كما أن تجارب التدخلات عسكرية في العالم تمت باسم مكافحة الإرهاب لم تأتي بنتائج ملموسة بل العكس زادت الوضع تعقيدا [2].

1 - سارة بودح ،الإستراتيجية الجزائرية في الإنفاق على التسلح في ظل التهديدات الأمنية الجديدة(2010-2014)"، مذكرة مقدم لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة،كلية الحقوق و العلوم السياسية ، 2015)، ص 20.

2- زكرياء وهبي، رهان الأمن الحدودي في إستراتجية الدفاع الوطني الجزائري(الملتقى الدولي حول الدفاع الوطني بين الالتزامات والتحديات الإقليمية. جامعة - قاصدي مرباح - ورقلة 2014.ص 9.

المطلب الثاني : المقاربة الجزائرية في إدارة الحدود

تعرف المقاربة الأمنة الجزائرية لإدارة الحدود ظرفين اثنين اذ لكل ظرف خصائص تميزه على الاخر وفي هذا المطلب سوف نقوم باستظهار كلى الظرفين العادية والاستثنائية:

الفرع الاول : المقاربة الأمنية الجزائرية في مواجهة الظروف العادية والاستثنائية .

1/ الظروف العادية:

يعتمد في تأمين الحدود الجزائرية محليا في الظروف العادية على عمليات الحماية والمراقبة الروتينية المرتبطة بالمصالح الأمنية الحدودية ، ومن أهم هذه الآليات و الجهود التي تبذلتها في مكافحة عمليات التسلل و الهجرة غير الشرعية و التهريب و جرائم أمن الدولة نذكر منها.

مراقبة و مواجهة عمليات التسلل و الهجرة غير النظامية العابرة للحدود

تعد الجزائر أحد أكثر الدول في شمال افريقا استقطابا لظاهر الهجرة الغير شرعية والتسلل حيث تعتبر من اكبر المشكلات التي تعاني منها منذ سنوات ، خصوصا في جزئها الجنوبي مع كل من مالي والنيجر و ليبيا وذلك في ظل تدهور الأوضاع السياسية من ناحية و الاوضاع الاقتصادية- والأمنية وحتى و البيئية من الناحية الاخرى . و تتسم هذه المشكلات العابرة لحدود الدولة الجزائرية بخصائص تنفرد بها وتتميز بها عن غيرها من الدول المغاربية الأخرى، نذكر منها :

تعدد الجنسيات الأجنبية المتسللة إلى الدولة: حيث أكدت مصادر إحصائية لمصالح الأمن ان أزيد من عشرة آلاف مهاجر غير شرعي هم من 32 دولة أفريقية ، كما صرحت مصالح الدرك الوطني ان أكثر من 220 أجنبي من جنسيات مالية و تشادية ونيجرية نجحو في التسلل الى تمنراست حيث بلغ عددهم منذ عام 2000 حوالي70 ألف مهاجر غير شرعي، وارتفعت النسبة خلال النصف الأول من سنة 2014 بـ80٪[1].

1- الجزائر ترحل أول دفعة من اللاجئين الأفارقة قبل نهاية 2014، تم تصفح الموقع يوم: 15:10, 2019/04/24.الرابط : www.afrigatenews.net/article/

تداخل مشكلة التسلل مع الظواهر الإجرامية: إذ أخذت ظاهرة التسلل عبر حدود الدول في الوقت

الراهن طابع الجريمة المنظمة التي تحركها وتقودها عصابات إجرامية ذات تنظيم متكامل يتولى قيادة عمليات التسلل .

تصاعد ظاهرة التسلل و الهجرة غير النظامية؛ وذلك لتدهور الأوضاع الداخلية للدول الهشة و المنهارة وتسلل أفرادها المهاجرين من جهة، وكذا تزايد حالات تهريب المهاجرين إلى ليبيا أو المغرب وتقاطعها مع الجزائر كنقطة عبور، وصولا إلى أوروبا (ايطاليا أو اسبانيا تحديدا) من جهة ثانية، ليس فقط من طرف المهاجرين الأفارقة و إنما حتى من طرف لاجئين من دول عربية في الجزائر[1].

لذا فتفاقم ظاهرة التسلل والهجرة غير النظامية في الجزائر واستمرار تدفق المتسللون والمهاجرون استوجب القيام بالعديد من الجهود لمواجهتها على المستوى المحلي ،توزعت على جملة من التدابير والإجراءات القانونية والتنظيمية و الهيكلية الأمنية وهي كما يلي:

التدابير القانونية والتشريعية: شددت الأنظمة والقوانين والقرارات الإدارية العقوبات والمخالفات على فئات المواطنين المخالفين للقوانين والأنظمة المعمول بها في الجزائر، خاصة في(المادة 175: مكرر1) من قانون العقوبات المعدل والمتمم والتي تعاقب بالحبس من شهرين إلى ستة أشهر و بغرامة من 20.000 إلى 60.000 دج أو بإحدى هاتين العقوبتين، كل جزائري أو أجنبي مقيم يغادر الإقليم الوطني بصفة غير شرعية، أثناء اجتيازه أحد مراكز الحدود البرية أو البحرية أو الجوية، وذلك بانتحاله هوية أو باستعماله وثائق مزورة أو أي وسيلة احتيالية أخرى للتملص من تقديم الوثائق الرسمية اللازمة أو من القيام بالإجراءات التي توجبها القوانين والأنظمة السارية المفعول.

1- بيان لوزارة الدفاع الجزائرية: أوقف حرس الحدود الجزائرية 200 سوري على الحدود مع ليبيا، ممن كانوا يحاولون التسلل عبر الحدود البرية بين الجزائر وليبيا من أجل الوصول إلى إيطاليا بمساعدة ليبيين تعهدوا بتهريبهم بقوارب الصيد بمبالغ تصل إلى ثلاثة آلاف دينار ليبي للفرد الواحد .

و تطبق نفس العقوبة على كل شخص يغادر الإقليم الوطني عبر منافذ أو أماكن غير مراكز الحدود[1].

و تنص (المادة 303 مكرر 30،31) يعد تهريبا للمهاجرين القيام بتدبير الخروج غير المشروع عبر الحدود الوطنية لشخص أو عدة أشخاص من أجل الحصول بصورة مباشرة أو غير مباشرة على منفعة مالية أو أي منفعة أخرى. يعاقب على تهريب المهاجرين بالحبس من ثلاث سنوات إلى خمس سنوات وبغرامة من 300.000 إلى 500.000 دج. كما يعاقب بالحبس من خمس سنوات إلى عشر سنوات و بغرامة من 500.000 إلى 1.000.000 دج كل من ارتكب فعل تهريب المهاجرين المنصوص عليه بالمادة 303 مكرر 30 مع توافر أحد الظروف الآتية :

إذا كان من بين الأشخاص المهربين قاصر، تعريض حياة أو سلامة المهاجرين المهربين للخطر أو ترجيح تعرضهم له ،معاملة المهاجرين المهربين معاملة لا إنسانية أو مهنية.

إذا ارتكبت الجريمة من طرف جماعة إجرامية منظمة.

و تنص (المادة 303 مكرر 36) يعفى من العقوبة المقررة كل من يبلغ السلطات الإدارية أو القضائية عن جريمة تهريب المهاجرين قبل البدء في تنفيذها أو الشروع فيها[2].

وتتم محاكمة المهاجرين غير الشرعيين وفقا للمادة 175 من القانون 90/10 المؤرخ في25 فيفري 2009، المعدل والمتمم للأمر 66/651 المؤرخ في 08 ماي 1966 المتضمن لقانون العقوبات الجزائري [3]

1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رئاسة الجمهورية، الأمانة العامة للحكومة، قانون العقوبات، القسم الثامن (2)، الجرائم المرتكبة ضد القوانين والأنظمة المتعلقة بمغادرة التراب الوطني، المادة 175، مكرر 1، ص76 .www.joradp.dz/trv/apenal.pdf

2- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رئاسة الجمهورية، الأمانة العامة للحكومة، قانون العقوبات، القسم الخامس(2)، تهريب المهاجرين، المادة. 303، مكرر. 30، 31، 36، ص ص. 118-119 . <www.joradp.dz/trv/apenal.pdf>

3 - الأخضر عمر الدهيمي ،دراسة حالة حول الهجرة السرية في الجزائر، (ندوة علمية حول : التجارب العربية في مجال مكافحة الهجرة غير المشروعة، المملكة العربية السعودية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، فيفري 2010 ص17

الإجراءات التنظيمية: تقوم أجهزة الأمن المكلفة بمواجهة ظاهرة الهجرة غير النظامية بتكثيف جهودها في مطاردة وضبط المتسللين الذين نجحوا في اختراق حدود الدولة والبقاء فيها وكذلك تكثيف جهود القوات المسلحة ممثلة في إدارة حرس الحدود والسواحل في تكثيف دورياتها على امتداد حدود الدولة البرية والبحرية لإحكام السيطرة وضبط من يحاول التسلل إليها.

حيث يقوم رجال شرطة الحدود بتوقيف المهاجرين غير الشرعيين، واقتيادهم إلى فصيلة الشرطة القضائية حيث يتم التحقيق معهم وتشخيص هويتهم وتتأكد منها ، ويحرر ضدهم إجراء جزائي طبقا للمواد 543 إلى 550 من القانون البحري رقم 98/05 أو مواد قانون العقوبات إن كانوا محل ارتكاب جرائم، و من ثم يتم تقديمهم إلى العدالة.[1]

ب- الهيكلة العسكرية و الإجراءات الأمنية : عملت الجزائر على تعزيز جهودها لمراقبة حدودها البرية والبحرية و الجوية بأن أوكلت لعدة وحدات مهام أمنية و تنظيمية لعبور الأفراد وضبط الحدود و من هذه الوحدات:

قيادة وحدات حراس الحدود GGF: تم إنشاء هيئة حراس الحدود الجزائرية[2] بموجب المرسوم الرئاسي المؤرخ 17نوفمبر 1977، وتم إلحاقه بقيادة الدرك الوطني بموجب المرسوم 04-91 المؤرخ في 8 جانفي 1991، ويتشكل هيكلها التنظيمي بتعدد الوحدات على المستوى المركزي؛ من قيادة وحدات حراس الحدود وعلى المستوى الجهوي ؛ قيادة الدائرة الجهوية لحراس الحدود إضافة إلى المجموعات التي تتفرع إلى مراكز سرية و مراكز حرس الحدود [3] و تتكفل هذه المجموعة بالعمل على مراقبة الحدود و حمايتها.

1- المرجع نفسه، ص 17.

2- من خلال المرسوم الرئاسي المؤرخ في 27 أفريل سنة 2009 تم تغيير التسمية من "هيئة حراس الحدود" إلى " قيادة وحدات حراس الحدود" بقيادة الدرك الوطني و هي التسمية الحالية .

3- مجلة الجيش، حرس الحدود، العدد الأول، جويلية 2012، ص. 49

حراس الشواطئ: وهي مصلحة تابعة لوزارة الدفاع الوطني تتكفل أساسا بحراسة الموانئ والشواطئ وحمايتها من كل محاولات التهريب في المجال البحري الطبيعي، إذ حددت مهامها بمقتضي الأمر الصادر في 03 أفريل 1973 [1].

مصالح شرطة الحدود: لها دور هام في مراقبة الحدود متمثلة في الإجراءات الإدارية والقانونية المنظمة لدخول وخروج الأشخاص والممتلكات عبر الحدود، ومن مهامها مكافحة الهجرة غير الشرعية والمخدرات والتهريب وضمان حراسة وأمن الموانئ والمطارات والسكك الحديدية ومراكز المراقبة، كما تتكفل بالأجانب وتقوم بإجراءات إبعادهم بالتنسيق مع مختلف المصالح الأخرى[2] .

الفرقة الجهوية للتحري حول الهجرة غير الشرعية BRIC، والتي من مهامها متابعة شبكات الهجرة .

الديوان المركزي لمكافحة الهجرة غير الشرعية"OCLCIC"الذي انشأته المديرية العامة للأمن الوطني وهو جهاز للقيادة والتنسيق بين مختلف الفرق الجهوية .

ب/الحماية ضد عمليات التهريب الحدودية و جرائم أمن الدولة : تعد عمليات التهريب أحد

المشاكل الحقيقة التي تتعامل معها الأجهزة الأمنية العاملة في المنافذ البرية والجوية والبحرية الجزائرية.وما يزيد من تعقيد مواجهة مشكلة التهريب و مختلف جرائم أمن الدولة تعدد صورها و هذا ما يستلزم أيضا زيادة الموارد و الإجراءات الوقائية ، في هذا الإطار قامت الجزائر بجملة من الإجراءات تجسدت ميدانيا من طرف وحدات حراس الحدود بهدف تعزيز الجهاز الأمني الرقابي وهي :

إجراءات أمنية تنظيمية، عبر تعزيز التشكيل القتالي لمجموعات الحرس الحدودية.و تدعيم بمراكز الشرطة القضائية التي لها أثر فعال من حيث تحقيق النتائج المرجوة لمكافحة الأشكال المختلفة للتهريب[3].

---

1 - المرجع نفسه، ص. 38.

2- الأخضر عمر الدهيمي ،مرجع سابق . ص 18.

3 - مجلة الجيش ، عدد 2، مؤسسة المنشورات العسكرية، نوفمبر ،2012، ص 76

إجراءات وقائية ميدانيا، بإقامة حواجز مادية في المناطق المفتوحة، فطبيعة المنطقة المفتوحة النطاق على بعض السرايا فرضت اتخاذ تدابير صارمة و مكثفة للدوريات الأمنية التي تم تعزيزها بالعوائق الهندسية بحفر خنادق، بناء الحواجز، الأسوار والأسلاك الشائكة وغيرها خصوصا في المناطق الأكثر نشاطا في عمليات التسلل وعبور المهربين بالمركبات أو الدواب أو حتى المترجلين، بغية تضييق الخنادق وسد ثغرات المسالك و كشف الأماكن الأخرى التي قد يلجؤون اليها، وهذا ما يسهل عمليات الرصد و الملاحظة على الضفتين الشرقية و الغربية للجزائر.

إعداد خطط المراقبة والرصد، والتي تركز أساسا على مسالك تهريب المخدرات و المتسللين.

عقبات سكان الحدود، فالتواجد السكاني الكثيف و القريب من الحدود مع تشابك علاقات القرابة والمصاهرة مع سكان البلد المجاور وإمكانية تورطهم مع جماعات التهريب وغيرها، يعد مصدرعرقلة أو داعمة لعمل الحراس،في حالة ما تعاون السكان الحدوديين في توفير المعلومة حول تحركات أشخاص غرباء بالمنطقة [1].

2/ الظروف الاستثنائية :

تتمثل مهمة حماية الحدود الجزائرية في الظروف الاستثنائية في العديد من المهام نذكر منها:

1/ تأمين الحدود و مواجهة العمليات الإرهابية و الجريمة المنظمة : اعتمدت الجزائر في سياستها الأمنية للوقاية من الإرهاب و الجريمة المنظمة و محاربتهما على مقاربة أمنية متكاملة و منسقة قائمة على مستويين أساسيين وهما[2] :

المستوى الوطني :ويقع على عاتق الدولة مسؤولية أمنها داخليا في مكافحة شاملة و فعالة ضد الإرهاب .وفي هذا الإطار سعت الجزائر إلى محاربة الإرهاب بإيجاد مخرج للأزمة التي عصفت بالبلاد بداية من تسعينات القرن العشرين وذلك وفق عدة أبعاد:

البعد السياسي: حيث شكلت سياسة المصالحة الوطنية دورا بارزا في مكافحة الإرهاب و تعزيز التماسك الاجتماعي والوحدة الوطنية مما ساهم في عودة الاستقرار والأمن للمجتمع داخليا و بالتالي زيادة القدرة على توسيع مجال الإدراك و التصور الأمني للجزائر إقليميا وعالميا. و تم اتخاذ تدابير

1- المرجع نفسه. ص ص77-76.

2 - مجلة الجيش ،الجزائر و مواجهة الإرهاب و الجريمة المنظمة، عدد. 618، الجزائر، جانفي2015 ، ص31.

جديدة لترقية المصالحة الوطنية على رغم من انقضاء آجالها القانونية المحددة، واستفاد من هذه السياسة كبار القادة الارهابين و حركة "أبناء الصحراء من أجل العدالة" (MSJ) الذي أوقف نشاطه بصفة رسمية في 17 مارس 2008.

البعد القانوني: قامت الجزائر بالعديد من الإجراءات القانونية لمنع استغلال مقومات الهوية الوطنية في العمل السياسي أو تبرير العنف[1]،حيث نصت المادة 24 من دستور سنة 1996 على حظر إنشاء وتأسيس أحزاب سياسية على أسس دينية أو لغوية أو عرقية أو جنسية أو مهنية أو جهوية ،وذلك لأجل قطع الطريق أمام المتاجرين بمكونات

الهوية الوطنية التي هي ملك للجميع دون استثناء[2].ونصت المادة 87 بمعاقبة كل من يشيد بالأفعال الإرهابية أو التخريبية أو يشجعها أو يمولها بأية وسيلة كانت.

البعد الأمني و العسكري: تمثل هذا البعد في جملة من الإجراءات الردعية و الدفاعية بالاعتماد من جهة على تعزيز الوحدات العسكرية و إدارة عملية مكافحة الإرهاب، بإنشاء وحدات متخصصة في مكافحة الإرهاب على غرار مركز تنسيق محاربة الإرهاب الذي تأسس سنة 1993، وتركيزها في المناطق الأكثر تهديدا. ومن جهة ثانية على نشر قوات أمنية مدعمة ووحدات عسكرية على طول الحدود وفق عمليات سرية و أمنية لمنع التسلل وتهريب الأسلحة جراء الأحداث الأخيرة التي تشهدها كل من ليبيا ومالي ونشوء عصابات منظمة لتوزيعها وتهريبها.

البعد الاجتماعي: بالتركيز على أهل (الصحراء الجزائرية) عبر فتح المجال للتجنيد عسكريا للشباب الذين لهم دور كبير في تحسين مستوى المراقبة والحماية الأمنية للحدود، لما لهم من خبرة جغرافية بالمنطقة في الرواق الجنوبي للجزائر .

ووفق هذا المنطق ،عملت السلطات الجزائرية على التنسيق الأمني الاستخباراتي و المعلوماتي مع مختلف شيوخ الزوايا والقبائل والتبليغ عن أي أطراف مشتبه بهم بمحاذاة التخوم النطاقية المجاورة لهم، على غرار التخوف من

1 - القانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية سنة 1997، بالأمر رقم 09/97 المؤرخ في 06 مارس 1997 والذي نصت المادة الثالثة منه على نبد العنف والإكراه للتعبير أو العمل السياسي أو الوصول إلى السلطة أو البقاء فيها، وضرورة الحفاظ على أمن التراب الوطني وسلامة واستقلال البلاد

2- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،دستور 1996. المادة 42

استغلال الإرهابيين للبدو الرحل كجماعات دعم وإسناد غير مثيرين للشك والشبهة ومحاولات الجزائر الدؤوبة لفصل حركات الطوارق عن الجماعات الإرهابية[1].

المستوى الخارجي : اذ يقوم على تدعيم التعاون بين دول المنطقة من خلال وضع آليات و اتفاقيات ثنائية، إلى جانب ترقية التعاون على المستوى الإقليمي القائم على حسن النية، إضافة إلى المستوي الدولي بالتركيز على ضرورة المشاركة الفعالة في الجهد الدولي لمكافحة الإرهاب[2].

الفرع الثاني: آليات التعاون الإقليمية في تأمين الحدود

يعد التعاون العابر للحدود سواء ثنائي أو جماعي،جهوي أو إقليمي ، الدافع الأكبر في تحقيق أمن الحدود من خلال شموله على عدة ميادين سوا ء أمنية أو اقتصادية أو قانونية أو اجتماعية، ومن ثمة فالمقاربة الأمنية تهدف إلى تحسين الظروف المعيشية لسكان المناطق الحدودية إلى جانب المساهمة في بناء مشاريع التشييد الجهوية و الإقليمية الكبرى وهي ميادين ذات أولوية لدول الساحل الإفريقي بصفة خاصة وهذا ما أكد عليه وزير الخارجية الجزائري مراد مدلسي خلال الندوة الوزارية التنسيقية لدول الساحل الإفريقي بأن"إقامة تعاون عابر للحدود بين بلداننا يكون ناجعا ومتعدد الأشكال وأمرا حيويا للرد على التحديات الأمنية والتنموية"

1/ الاتفاقيات و معاهدات التعاون البينية

الاتفاقيات الثنائية حول ترسيم الحدود مع دول الجوار

على الرغم من أن الجزائر خاضت نزاعات حدودية برية - وصلت بها حتى إلى النزاع المسلح مثل ما حدث مع المغرب سنة1963- إلا أنها سعت إلى فض قضاياها العالقة بترسيم الحدود مع الدول المجاورة ،لأنها تجد في ضبط هذه الحدود وترسيمها ضمانة كبرى لتدعيم مبدئ حسن الجوار الإيجابي، ولذلك عملت إلى إبرام عدة اتفاقيات و معاهدات، وقد نصت كل الاتفاقيات على مايلي:

احترام تطبيق المبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة و ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية.

1 - مجلة الجيش، مرجع سابق ، ص. 83.

2- مجلة الجيش ،الجزائر مرجع سابق ص31.

وضع العلامات على الحدود المشتركة يكون طبقا لمبدأ الثبات و الوفاء للحدود الموروثة أو القائمة ،كما أعلن عنه رؤساء الدول و الحكومات الأعضاء في منظمة الوحدة الإفريقية في مؤتمرهم المنعقد بالقاهرة من 17 إلى 21 جوان سنة 1964 من خلال النقاط التالية:

- احترام ثبات المصالح المشتركة و مواصلة العمل من أجل الحفاظ على العدل والسلم والأمن في القارة الإفريقية والعالم.
- حل إشكالية تحديد الحدود في إطار فلسفة واسعة لسياسة الجزائر الخارجية قائمة خاصة على حسن الجوار الإيجابي.
- التعهد بتسوية الخلافات، التي قد تنشأ عن طريق التشاور، التفاوض أو بأي طريقة سلمية أخرى.

هذا السعي للجزائر لضبط حدودها مع الجيران كان من أجل ضمان صورة ايجابية لتطبيق مبادئ حسن الجوار لما يكتسيه هذا المبدأ من أهمية أمنية و اقتصادية، كما عبرت عنه خلال اتفاقية الأخوة والوفاق سنة 1983، وفي هذا الصدد يقول غراري حبيب" أن حل مشكل الحدود يكتسي أهمية بالغة في نظر هذا البلد، و أنه خطوة مسبقة لإقامة علاقات سياسية مستقرة و تعاون اقتصادي واسع، و التي تسجل أو تدخل في إطار تحدي آخر و هو ترقية التعاون جنوب-جنوب عامة و هو على الخصوص إرادة بناء المغرب "[1].

بهذا فإن ترسيم الحدود مع هذه الدول يعد الخطوة العملية الأولى التي قامت بها الجزائر بهدف القضاء على أسباب النزاع حولها، إضافة إلى إعطاء دافع قوي لاحترام وصيانة قداسة الحدود،وتجنب الوقوع والابتعاد عن كل سوء فهم، وبالتالي تعزيز مبدأ التعاون بين الدول المجاورة وتدعيم التنمية الجهوية والإقليمية التابعة لدول المنطقة الحدودية الجزائرية مغاربيا و إفريقيا[2].

1 - GHERARI Habib, bornage des frontières Algériennes :le mois en Afrique Juin -Juillet .n°.225-226,1984, p45

2- محمد قجالي،"ضبط الحدود الإقليمية للدول ومبدأ حسن الجوار الحالة الجزائرية: التونسية"(رسالة ماجستير، دراسة غيرمنشورة، جامعة الجزائر ،1990) ص ص ،302-305

اتفاقيات التعاون الثنائية في قضايا الأمن المشترك: وقعت الجزائر على عدد من الاتفاقيات الثنائية مع دول الجوار على التعاون الأمني ومنها:

في شهري مارس و أفريل من سنة 2012 وقعت ليبيا و الجزائر على اتفاقيات ثنائية حول قضايا الأمن المشرك في المنطقة، نظرا لما واجه البلدين من استمرار للتوغلات عبر الحدود من قبل المهربين والإرهابيين، و في أوت 2013 قررت ليبيا والجزائر تفعيل لجنة مشتركة، مثل المجال الأمني الجانب الرئيسي فيها، و تدعيم ليبيا في مجال تطوير الجيش والشرطة، كما أكده رئيس الوزراء الليبي علي زيدان أنه تم إرسال الشرطة الليبية إلى الجزائر لحضور دورات تدريبية [1].

وقعت اللجنة المشتركة للتعاون الأمني و اتفاقات الشراكة بين الجزائر و تونس التي انعقدت في2014/04/07 على جملة من الاتفاقيات في عدة مجالات، نخص بالذكر اتفاقيات التعاون الأمني لمكافحة الإرهاب، إضافة إلى محاربة التهريب في الشريط الحدودي الفاصل بينهما والتعاون المالي بين المصرفين المركزيين وتسوية الوضعيات المالية العالقة. كما تم الاتفاق على تزويد المدن الحدودية بالغاز، وانطلاق تطبيق اتفاقية التبادل التجاري التفاضلي بين البلدين،وُ أنشئت خطوط جوية بين مدن جزائرية وتونسية ُوأعيد النشاط إلى القطار الرابط بين تونس ومدينة عنابة (شرقي الجزائر) لتنشيط السياحة المشتركة[2]. كما اتفقت الجزائر وتونس في اجتماع جهوي لمسؤولين رفيعي المستوى بمحافظة الطارف الحدودية، على خطة مشتركة لمواجهة الاضطرابات الأمنية الناتجة عن الأزمة الليبية، حيث اتفق الجانبان في سياق هشاشة قدرات السلطة الليبية بوضعها الراهن على تأمين الحدود، وتزايد خطر التنظيمات الجهادية، على الاستعانة بالسكان والقبائل المحليين لضبط الحدود الملتهبة، حيث تم التركيز على تنمية المناطق المشتركة من أجل تجنيبهم الوقوع في فخ الانضمام إلى "داعش".

---

1 -SHIVIT Bakrania" Libya: Border security and regional cooperation" ،GSDRC, University of Birmingham,Rapid Literature Review، UK،2014, p10.

2 - محمد ياسين الجلاصي ،تعاون أمني تونسي - جزائري واتفاقات شراكة تطوي مرحلة فتور، جريدة الحياة، الموقع الشخصي للباحث، تم تصفح الموقع يوم: 2019/05/11, 12:22 على الرابط:

http://alhayat.com/Articles/584403 /

في جانفي 2014، توجت الزيارة التي قام بها الرئيس المالي إلى الجزائر باتفاق البلدين على إنشاء لجنة متابعة ثنائية، تراقب تنفيذ القرارات الضرورية من أجل تسوية سلمية للأزمة في مالي. كما اتفق الجانبان على إعداد وتنفيذ اتفاقات حول الأمن المشترك تأخذ بعين الاعتبار تعزيز التعاون العسكري والأمني ومكافحة الإرهاب وجميع أشكال التهريب، وقرر البلدان أيضا تنفيذ برنامج خاص للتنمية الاقتصادية لمناطق الشمال والمناطق الحدودية لكلا البلدين وإنجاز برنامج خاص للمساعدات الإنسانية لصالح السكان المتضررين في شمال مالي. وكانت للجزائر وفريق الوساطة الدولية نجاحا في إقناع أطراف الصراع في مالي، من الحكومة والحركات الانفصالية في شمال مالي ،بالتوقيع في 01 مارس 2014 على اتفاقية سلام دائم وشامل وإنهاء القتال في المناطق الفقيرة التي تقطنها الأغلبية من الطوارق والعرب والتي كانت ملاذ للجماعات الإرهابية بسبب الخلافات. و ينص الاتفاق الذي وقع بالأحرف الأولى بعاصمة الجزائر على تنفيذ سلام شامل ودائم يضمن حلا نهائيا للأزمة السياسية والأمنية التي تشهدها شمال مالي.

على رغم من نجاح الجزائر في إقامات اتفاقيات ثنائية و جماعية، وضبط الأمور القانونية و التنسيقية إقليميا إلا أن حدودها مع جيرانها لازلت تعاني من الكثير من الاختراقات و توترات ويتعلق الأمر بقضيتين أساسيتين:

- استفحال " التهديدات اللا تماثلية" [1]التي أنهكت كاهل الحكومة الجزائرية و منافذ حدودها من مشكلات القائمة حول الهجرة غير النظامية و الجريمة المنظمة العابرة للحدود والإرهاب و غيرها.

- استمرار التفاعلات التماثلية في حدها الأدنى المتعلقة أساسا" بالغلق المستمر للحدود" كما هو الحال مع المغرب أكثر من 20 عام من الإغلاق الدائم لمنافذ الحدود البرية، والذي يعد مقياس للتوتر السياسي الحاد بين البلدين ، لكن بقيت الحدود مفتوحة للمهربين فيما يتعلق بتهريب المخدرات والوقود رغم جهود كلا الطرفين.

1 - نمط التهديدات اللاتماثلية و الذي يعني اللاتماثل أو اللاتناظر في هيكلة و طبيعة الفواعل حول قضية أمنية ما، مثل تهديد غير دولاتي (جريمة منظمة . هجرة غير نظامية) على طرف آخر دولاتي (على الدولة الجزائرية) و يقابله النمط التماثل ي ف ي المخاطر الأمنية التي تقوم باعتبار تماثل أطرافها (دولة مقابل دولة أو تحالف دولي ضد تحالف دولي آخر).

2/ أطر التعاون الإقليمية: مع تفاقم تهديدات فواعل ما دون الدولة في منطقة الساحل الإفريقي والصحراء، بداية من مطلع العقد الحالي، وخصوصا مع الأزمتين الليبية والمالية ،ظهرت إلى الوجود أطر عدة للتعاون الإقليمي، ساهمت في هيكلة البعد العملياتي الأمني عبر الحدود، رغم ضآلة تأثيره الحقيقي على مجرى الأحداث، ونكتفي هنا بذكر الأطر التعاونية الإقليمية في المجال الأمني و الاقتصادي و الاجتماعي.

المجال العسكري و الأمني للتعاون الإقليمي

1- مبادرة دول الميدان وفق الاتفاق تمنراست: تعتبر مبادرة دول الميدان المؤسسة على أساس مقترح جزائري أول إطار إقليمي للتعاون العسكري، وعدت كخطوة فعالة في تجسيد التعاون الميداني المشترك في المجال الأمني لدول الساحل، تضم هذه المبادرة كل من الجزائر و مالي والنيجر و موريتانيا لكنها لا تضم تونس ولا المغرب ، حيث تناول مسألة الوضع الأمني بالمنطقة وضرورة تنسيق الجهود لمواجهة التحديات الموجودة لاسيما مكافحة الإرهاب وتحالفاته مع الجريمة المنظمة العابرة للحدود بكل أنواعها بين مختلف دول الأعضاء[1].

وتتضمن "خطة تمنراست" سلسلة من التدابير والترتيبات الفنية العسكرية المشتركة، والتعاون في مجال العتاد العسكري والتكوين، تقضي بتسيير دوريات عسكرية في مناطق الحدود المشتركة لمراقبة تحركات المجموعات الإرهابية المسلحة وضبط الحركة على الحدود، غرار عن إقامة مواقع حدودية مشتركة لتسهيل مراقبة تنقل الأشخاص والبضائع، بالإضافة لإنشاء قوة مشتركة مكونة من دول المنطقة قوامها خمسة وعشرون ألف جندي منهم خمسة آلاف من طوارق مالي لشن عمليات عسكرية ضد مواقع الجماعات الإرهابية و لملاحقة عناصر القاعدة والجريمة المنظمة إلى ما وراء حدود دول مجموعة الساحل والصحراء. وذلك خلال لقاء عقد بمدينة سيرت الليبية بتاريخ 2009/07/22 ضم كل من دول مالي والنيجر وليبيا والجزائر، وقد تقرر تفعيل هاته القوة الأمنية المشتركة بعد اجتماع رؤساء أركان دول الساحل بالجزائر في أفريل 2010 [235].

1- عبد النور بن عنتر، الأمن في منطقة الساحل وتعدد المبادرات، صحيفة العربي الجديد، الموقع الشخصي للباحث، تم تصفح الموقع يوم: 2019/06/24, 22:22. على الرابط:

http://www.alaraby.co.uk/opinion/3f8319f8-0b13-488d-b4d5-cfe249655b64#sthash.mlDcoIsz.dpuf

2-خالد بشكيط ، دور المقاربة الأمنية الإنسانية في تحقيق الأمن في منطقة الساحل الإفريقي، (رسالة ماجستير، دراسة غير منشورة، جامعة الجزائر 2010)، ص 138.

ب- خلية وحدة الربط و الإدماج الاستخباراتية: تمخض عن اجتماع قادة أجهزة الأمن والاستخبارات في 2010/09/15 لكل من الجزائر ،مالي، النيجر وموريتانيا إنشاء خلية استخباراتية مقرها تمنراست تتولى إعداد إستراتيجية مشتركة لمكافحة الإرهاب والجريمة العابرة للأوطان، من خلال تعزيز دور المخابرات في الميادين الأمنية والاقتصادية والمالية و المعلوماتية للدول المعنية، تقوم هاته الخلية بجملة من المهام منها:

رصد نشاط جماعات تنظيم القاعدة والجريمة العابرة للحدود عن طريق التصنت على اتصالاتهم، وتوظيف أشخاص يعرفون الصحراء لتحديد أماكنهم والطرق التي يسلكونها في الصحراء.

تحديد واختراق شبكات دعم الجماعات الإرهابية للتأكد من مدى قدرة التنظيم على دعم صفوفه من قبائل الصحراء، خصوصا شباب قبائل عرب الطوارق.

التعرف بدقة على المهربين الذين يتعاملون مع القاعدة في بيع الرعايا الغربيين و يوجد هؤلاء البائعون في موريتانيا، و النيجر، و مالي، أشهرهم عمر الصحراوي.

استحداث دوريات مختلطة على طول الحدود و تعزيز التبادل الاستعلامي في قطاعي الدفاع والأمن.

بناء على عملية جمع المعلومات وتحليلها والتدقيق فيها تتولى لجنة الأركان العملياتية المشتركة شن عمليات عسكرية ضد مواقع مفترضة للتنظيم والجريمة المنظمة، إضافة إلى تأطير التعاون بين مصالح الأمن الحدودية وحركة الأشخاص والممتلكات، والتنسيق بين ولاة ومحافظي المناط ق الحدودي ة و ترقية السلم والاستقرار والأمن والتضامن والرفاهية والتنمية لفائدة دول المنطقة [1].

ج - الاتفاق الثلاثي بين الجزائر وتونس وليبيا لتعزيز أمن الحدود: عقد رؤساء حكومات تونس والجزائر وليبيا اجتماعا في يوم 2013/10/21 بمدينة غدامس الليبية لمناقشة أوضاع الأمن على الحدود بين الدول الثلاث، هدف الاتفاق على تعزيز القدرات والإجراءات الأمنية على الحدود المشتركة، وتفعيل التعاون الأمني بين الدول وعقد اجتماعات دورية لمتابعة التقدم الحاصل و بحث في القضايا السياسية والاقتصادية[2] .إضافة إلى ضرورة التنسيق بين كل المصالح المعنية على مستوى الحدود في الجزائر وليبيا وتونس، لمقاومة إشكالية

1- خالد بشكيط، مرجع سابق، ص139

2- اتفاق رئيس الوزراء الجزائري عبد المالك سلال مع نظيريه التونسي حمادي الجبال والليبي علي زيدان على عقد اجتماعات كل أربعة أشهر، لبحث القضايا الأمنية المطروحة بحدة بالحدود المشتركة بين البلدان الثلاثة. وتم الاتفاق أيضا على تحضير اتفاق أمني مشترك وتسيير دوريات أمنية مشتركة

الإرهاب والتطرف الإسلامي. ولم يستبعد رؤساء الحكومات الثلاث، استعمال القوة (قوة القانون) لتحقيق ما أطلقوا عليه تسمية »أمن وطمأنينة سكان المنطقة«، وتناول الاجتماع المخاطر الأمنية في الحدود وبالمنطقة بكاملها، على خلفية التدخل العسكري الفرنسي في مالي، لإنهاء سيطرة الجماعات الإسلامية المسلحة في شمال البلاد [1].

د- مبادرة مجموعة الخمسة الساحلية: تضم هذه المبادرة كل من موريتانيا ومالي والنيجر و بوركينافاسو وتشاد، وترم إلى الأهداف نفسها، أي محاربة الإرهاب والجريمة المنظمة. وتتميز هذه المجموعة الجديدة باشتراكها في خصائص عدة، وبضعف دولها وغياب قوة إقليمية بين أعضائها.

لكنها تنفرد عن غيرها من المبادرات من حيث ارتباطها وتعاونها الواضح مع قوى خارجية، لاسيما فرنسا. حيث تعد دول هذه المجموعة شريكا قوياً لفرنسا في عملياتها العسكرية في الساحل، وبلغت درجة التناغم السياسي بينها وبين فرنسا إلى درجة أن المجموعة دعت في منتصف ديسمبر 2014، إلى تدخل دولي في ليبيا، في وقت كانت تعمل فيه الحكومة الفرنسية على تسويق فكرة التدخل، حتى لا تتحول ليبيا إلى معقل للإرهابيين على حد قولها. وقد أثار هذا الموقف الساحلي حفيظة الجزائر التي كانت تتحرك لإيجاد تسوية سلمية في ليبيا، رافضة أي تدخل أجنبي [2]

3/ التعاون ومشاريع التنمية الإقليمية

على الرغم من أن الحدود لم تأخذ بالحسبان الخصائص البشرية الإفريقية (تاريخيا او أثنيا)، ولم تتوافق في كثير من المناطق الساحلية و الصحراوية مع المعايير الطبيعية المعتمدة في إقامة الحدود بين الدول إلا أنه يمكن تحويل هذه الحدود إلى مناطق للتعاون والتنمية الإقليمية، ويعد مشروع الطريق السيار العابر للصحراء مشروع التكامل الإقليمي،وسيكون الطريق وسيلة لعبور كابل الألياف البصرية بين الجزائر وجنوب إفريقيا بالإضافة إلى أنبوب النفط الذي سينقل النفط النيجيري إلى أوروبا عبر الجزائر.

1- بوعلام غمراسة، المنجي السعيداني، "الجزائر وتونس وليبيا تتفق على تعزيز القدرات الأمنية بالحدود المشتركة"، جريدة الشرق الأوسط، العدد 12465، يوم:2013/01/13.

2 - عبد النور بن عنتر، ، مرجع سابق.

مشروع الطريق العابر لصحراء إفريقيا: من الناحية التاريخية، يعتبر الطريق العابر للصحراء أول مشروع إفريقي من نوعه، يدخل في سياق البرنامج الإفريقي للهياكل الأساسية للطرقات على مستوى القارة و الذي يغطي تسعة طرق رئيسية من شأنها ربط جميع عواصم الدول الإفريقية بغية ترقية التنمية والتكامل الاقتصادي والاجتماعي للقارة و يربط بين ستة بلدان هي الجزائر، تونس، مالي، النيجر، تشاد ونيجيريا، ويساهم في زيادة نسبة المبادلات التجارية بين هذه البلدان وتحسين الظروف المعيشية لشعوب المنطقة، بكسر العزلة عن المناطق الصحراوية وتطوير المبادلات التجارية والثقافية بين الشعوب الجارة[1]، التي تمثل أهداف محورية لتحقيق هذا المشروع الإفريقي الكبير الذي من شأنه الإسهام في تحقيق الأمن و التنمية، حيث أنفقت الجزائر مبلغ 2 مليار أورو، اي ما يعادل 212 مليار دج لإنجاز المشروع، حيث نجحت إلى غاية الآن في إنجاز 59 % منه ،على مستوى الجزائر، تونس، النيجر، مالي، نيجيريا و التشاد، حيث تكفلت الجزائر بإنجاز نصيبها المتمثل في 3400 كلم، وأنجزت المقطعين المتعلقين بالنيجر وتونس على امتداد 2400 كلم و93 كلم على التوالي، فيما يبقى الجزء الخاص بمالي متعطلا لانفلات أمني بعدما أنجزت نسبة 05 % منه،على مسافة بلغت 200 كلم [2].

مشاريع نقل كابل الألياف البصرية و أنابيب البترول والغاز :

حيث تربط هذه المشاريع بين نيجيريا والجزائر مرورا بالنيجر ومالي استنادا إلى طرق الصحراء التي تمر عبرها أنابيب نقل الغاز والبترول، حيث تفرض عليها رسوم و غرامات توجه لتنمية تلك المناطق الحدودية. بالإضافة إلى مباشرة الجزائر ومند فترة تمويل عمليات حفر أبار المياه وكذا مراكز التكوين الاحترافي والمراكز الصحية خصوصا في شمال مالي والنيجر وتشاد[3].

1- لجنة الربط للطريق العابر للصحراء، دراسة لتحديد إمكانيات التبادل التجاري بين البلدان الأعضاء بلجنة الربط للطريق العابر للصحراء المصرف العربي للتنمية في إفريقيا، ديسمبر 2009، تم تصفح الموقع يوم 15:23 :05/25/ على الرابط clrt-afrique.com2019 .

2 - هدى مبارك شيالي، "الانفلات الأمني في مالي يحول دون استكمال الطريق العابر للصحراء"، جريدة البلاد، تم تصفح الموقع :13:55 ،2019/06/24. ، الرابط :https://www.djazairess.com/elbilad/211505

3 - لجنة الربط للطريق العابر للصحراء، مرجع السابق 3

إن المتفحص للخريطة الجيوسياسية للدول الساحلية و المغاربية من المشكلات وقضايا الأمنية يجدها تعاني نزاعات وحروب .ونظرا لاحتمال انتشارها والمخاطر والتي قد تشكل تحديا رئيسيا لأمن الساحل الإفريقي اذ تدرك الجزائر ومن خلال خبرتها في الحرب على الإرهاب بأن(الفقر والجهل والأمية) من الأسباب الرئيسية المنتجة للإرهاب أو الداعمة له فقد أكدت في الكثير من المرات على ضرورة تطوير مقاربة اقتصادية تضامنية لمحاربة الإرهاب العابر للأوطان، وذلك من خلال مراعاة الجانب المتعلق بالعنصر البشري أي إقامة مشاريع تنموية يمكن بواسطتها امتصاص البطالة وضمان استقرار السكان، وهو ما تفضل الجزائر وتلح عليه بأن يلتفت إليه الجميع من خلال تفعيل التنمية في الساحل لأنه البديل الفعال الذي يسمح بتجاوز كل المصاعب في هذا الجزء الحساس من القارة.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل تبين لنا محاولات الجزائر الرامية إلى تعزيز أمنها الوطني وصيانته من خلال سياستها اذ لجأت إلى العديد من الآليات و المبادرات العسكرية و الدبلوماسية و السياسية ،و ذلك للوصول إلى تحقيق أمنها الوطني، و بالتالي مواجهة مختلف التهديدات الأمنية الجديدة الوافدة من البيئة المحيطة بالجزائر خاصة من ليبيا ومالي اللتان تتفشى فيهما أخطر التهديدات من إرهاب وجريمة منظمة وهجرة غيرشرعية والتي تعد تهديدا صريحا للأمن الوطني الجزائري .

وكان محور الإستراتيجية الجزائرية في مجال تامين الحدود هو تركيزها على البعد العسكري لحماية الحدود الوطنية من مختلف مظاهر التهديدات سواء الداخلية أو الخارجية ،الجرائم العادية أو المنظمة، الإرهاب أو الهجرة ، التهريب وتجارة المخدرات أو السلاح و غيرها من الجرائم ، وذلك بتعزيز قدرات الجيش ، و تزويده بمختلف أنواع الأسلحة المتطورة و الحديثة ، لمواكبة التحديثات و التطورات الحاصلة في ميدان التسلح ،لأجل القيام بالمهام الموكلة له في حماية الإقليم الوطني من مختلف التهديدات و المخاطر.كما عملت الجزائر جاهدة على مزاوجة البعد العسكري بالبعد السياسي، الدبلوماسي و التنموي ،و ذلك بالتنسيق مع دول الإقليم المغاربي ،الإفريقي و المتوسطي لمواجهة هذه التهديدات بتوقيع الاتفاقيات و المعاهدات مع باقي الدول المعنية خاصة بظاهرتي الهجرة غير الشرعية و الإرهاب ، لأنه لا يمكن للبعد العسكري وحده و لا للجهود الوطنية الداخلية وحدها أن تواجه هذه التهديدات الأمنية الجديدة، وبالتالي فإن الجزائر حاولت بمختلف الطرق المحافظة على أمنها الوطني من التهديدات الأمنية الجديدة خاصة في ظل التحولات الحاصلة على الساحة الإقليمية والدولية .

الفصـــــــــــــل الثالث

الحدود الذكية كآلية لتحقيق الأمن الوطني الجزائري

تعد الحدود الذكية كأحد اهم الآليات التي تنتهجها الجزائر لتحقيق أمنها الوطني , كون هذه الاخيرة تشهد العديد من التهديدات الصلبة منها واللينة والتهديدات التماثلية وغير التماثلية. فالأولى تتمثل عموما في التهديدات العسكرية جراء الأزمة في ليبيا ومالي بالاضافة الى التوتر الحدودي المغربي الجزائري أما الثانية فهي تتمثل في التهديدات الحديثة كالارهاب والهجرة الغير شرعية والجريمة المنظمة والأخطار التي تنتج عنها من أفات اجتماعية والأوبئة والأمراض .....الخ .

لذلك سعت الجزائر على كسب واقتناء حزمة جد متطورة من أنظمة الدفاع والمراقبة الحدودية بالاضافة الى تطويرها لاستعمالها في تأمين جميع مجالات حدودها (البرية ,والبحرية ,الجوية) ,و كل ذلك من اجل تحقيق امنها الوطني والقومي.

في هذا الفصل سنحاول عرض اهم التقنيات الحديثة التي تستعملها الجزائر في مجال تامين حدودها وهذا ماسنتطرق اليه في المبحث الاول اما في المبحث الثاني سنعرض خلاصة لأهم النتائج التي أسهمت بها الحدود الذكية في تحقيق الأمن الوطني الجزائري.

المبحث الاول :التقنيات الذكية التي اعتمدها الجزائر في تحقيق امنها الوطني

ان اكتساب التكنولوجيا والتقنيات في مجال الامن الحدودي في الجزائر يسير بشكل متسارع، ففي كل فترة من العام نسمع عن سعي الجزائر للحصول على تقنيات جديدة ومتطورة في المجال الامني، وفي هذا المبحث فانه سيتم تناول اهم التقنيات المستخدمة في مجال امن الحدود الجزائري ، حيث انه لا يمكن باي حال من الاحوال الاحاطة بكافة التقنيات المستخدمة كون هذه الاخيرة تعد من المسائل الامنية التي تحظى بتكتم كبير من جانب الدولة.

المطلب الاول : التقنيات المستخدمة في تأمين المنافذ الحدودية في الحالات العادية

تتلخص التكنولوجيا الذكية التي تستعملها الجزائر لتأمين حدودها في الحالات العادية على العديد من الوسائل التكنولوجية المتوزعة في مراكز العبور سواء الجوية او البرية او البحرية وذلك حسب درجة الأمن المراد تحقيقها, وتتمثل في العموم في:

1- **أجهزة فحص التزوير والوثائق** يستخدم هذا الجهاز في فحص جوازات السفر و الوثائق، و قراءة الجوازات المقرؤة آلياً، بحيث يتم من خلاله التثبت من صحة الوثائق خاصة جوازات السفر في المنافذ الحدودية، وذلك لقدرته على التصوير الرقمي للخطوط الملونة وخطوط الاشعة تحت الحمراء المستخدمة في الوثائق بكافة انواعها.

2- أجهزة الفحص باستخدام الأشعة السينية

أجهزة الكشف بالأشعة X (X-Ray & Gamma Ray) وأجهزة المسح و بوابات الدخول.[1]

تستخدم هذه الاجهزة لفحص الشاحنات، الحاويات، والحقائب . باستخدام الاشعة السينية سواء اشعة X-Rayاو اشعة Gamma للكشف عن وتحديد مصادر الاشعاع للمواد الذرية، واجهزة النشاط الاشعاعي، ونقل صورة عنها على شاشات خاصة تمكن المراقب من تحديد الاشياء المخبئة داخل الشاحنات او الحاويات او حتى الحقائب.

ومن الامثلة التي يمكن ان تكون موجودة:

- **بوابات فحص الاشخاص بالاشعه السينيه.**

تسلط الأشعة ألسينية على الأشخاص عبر مرورهم من خلال بوابة او وقوفهم على حافة تمر بهم عبر البوابة حيث يتعرض الشخص ولو لثوان محدودة للأشعة السينية وتظهر صورة الشخص مثل هيكل عظمي حيث تتضح أي مواد يخفيها تحت ملابسه او أسلحة يحملها معه ويشمل ذلك أيضا أي مواد مخبأة داخل الاحشاء .

- **جهاز الفحص المبكر عن المتفجرات Itemizer**

هو عبارة عن جهاز يستخدم في المنافذ الحدودية للكشف المبكر عن المتفجرات، ويعتمد في طريقة الكشف عن الايونات السلبية والموجبة، مما يتيح الكشف عن اثار المتفجرات.

- **جهاز فحص المتفجرات والمخدرات Vapour -Tracer 2**

1 - وزارة النقل الجزائرية , "التدابير الأمنية في المطارات." تاريخ الاطلاع :02:48، 2019/06/25، الموقع:: http://www.elmouwatin.dz/.

هو عبارة عن جهاز يستخدم للكشف عن المتفجرات والمخدرات، ويعتمد على قياس حركة الايونات في الحقل الكهربائي للمادة والذي يختلف من مادة الى اخرى، مما يؤدي الى القدرة على تحديد نوع المادة المدخلة، ويمكن اخذ العينات بطريقتين اما بالتقاط الجهاز نفسه للغبار المحيط بالمادة او بمسح المادة بورق خاص (ورق المعايرة).

- **نظام تفتيش المركبات والحمولة (VACIS): Vehicle and Cargo Inspection System**

وهو نظام يبث أشعة جاما لتفتيش محتويات الشاحنات والحاويات والبضائع، للتثبت من مضمون بيان الشحن، واعتراض عمليات التهريب، وكشف المتفجرات والأسلحة والتهديدات الأخرى.[1]

5- كاميرات مراقبة الحدود CCTV[2]

هي عبارة عن كاميرات تثبت على مناطق معينة لاهميتها وضرورة مراقبتها على مدار الساعة، حيث تقوم هذه الكاميرات بنقل صورة الى غرفة السيطرة باستخدام تقنيات لاسلكية او تقنيات شبكات الانترنت

6 - حوسبة إجراءات القدوم والمغادرة في المنافذ الحدودية للأفراد والمركبات.[3]

حيث يتم ربط المنافذ بشبكة الحاسب الرئيسية في الدولة، من اجل تسجيل جميع حركات القدوم والمغادرة لاي شخص عبر المنافذ للرجوع اليها في المستقبل اما لغايات امنية او احصائية . وكذلك لاجراء التدقيق الامني للاشخاص القادمين والمغادرين من والى الدولة وضبط المطلوبين منهم ومنع الغير مرغوب بدخولهم للدولة لاي سبب كان من دخولها.اما بالنسبة للمركبات يتم عادة ربط المنافذ الحدودية بشبكة الحاسب الرئيسية في الدولة التي يتم من خلالها ادخال حركة كافة المركبات عبر المنافذ (قدوما ومغادرة) للرجوع اليها وقت الحاجة اولاَ وللقيام بالا عمال الاحصائية ثانياَ ، وكذلك للكشف عن المركبات المسروقة المبلغ عنها داخلياَ (اي داخل الدولة) او دوليا من خلال الانتربول الدولي.

1- فاتح . خ ," مصالح الجمارك بدأت استغلاله بالطريق السيار: سكانير متنقل للكشف عن المركبات بقسنطينة " تاريخ الاطلاع :02:48، 2019/06/27، الموقع: www.djazairess.com/annasr/215957 .

2- عثمان لحياني ,الجزائر تدرس المراقبة الالكترونية بحدودها مع المغرب, تاريخ الاطلاع :02:58، 2019/06/27، الموقع: https://www.alarabiya.net/ar/north-africa/algeria/2014/12/18/.

3- آسيا مني ," 60 ألف شرطي بالمناطق الحضرية و12 ألفا بالمطارات والموانئ والمعابر البرية ", تاريخ الاطلاع :03:25، 2019/06/27 ,الموقع: https://www.djazairess.com/echchaab/103277

8- الأجهزة اليدوية وأجهزة السكانير للكشف عن المعادن [1]

تعمل عن طريق بث موجات كهرومغناطيسية تتأثر بوجود المعادن في محيط هذه الموجات وبالتالي يتم إصدار الإنذار سواء مرئي او صوتي وهي جيدة في البحث الدقيق عن المعادن خاصة عندما يمر الشخص عبر بوابة كشف المعادن ليتم تحديد موضع المعدن بدقة ويمكن التعديل في حساسية هذه الأجهزة.

ومن هذه البوابات نجد :

- **بوابات الكشف عن المعادن Walk Through**

تعمل البوابة من واقع وجود مجال كهرومغناطيسي بين القائمين فعند مرور الشخص وفي حوزته أي معدن يتم كشفه من خلال التأثير في المجال الكهرومغناطيسي وبالتالي إنذار الجهاز صوتيا أو بالإضاءة أو كلاهما معا. توجد بالبوابات عدة خصائص نذكر منها :

- إمكانية تعديل الحساسية : قدرة البوابة على كشف المعادن قابلة للتعديل بحيث تكشف جميع المواد المصنوعة من المعادن حتى وان كانت صغيرة مثل الساعات والأقلام وتعطي تحذير او ان يتم تعديلها بحيث تتجاهل القطع المعدنية الصغيرة .
- تعدد مناطق الكشف : ويعني ذلك ان ي تم تقسيم بوابة التفتيش (منطقة عبور الأشخاص) الى عدة مناطق لكشف كل منطقة في الجسم بصور منفصلة بحيث يمكن التحكم بها بشكل منفرد وتعديل حساسيتها حتى تتوافق مع طبيعة الموقع المستخدمة فيه البوابة .

9- تقنيات التحقق من الهوية

انتشر استخدامها في الجزائر في السنوات الأخيرة. فتقنيات التحقق من الهوية تختلف في التعقيد، القدرات و الأداء.بينما توفر طرق آمنة لتحديد الهوية حيث يصعب تقليدها او تزويرها.

واعتمدت الجزائر تقنيات التحقق من الهوية في مجالات عديدة، فعلى سبيل المثال القضايا الجنائية و أمن الحدود. ومن هذه الوسائل:

---

1 - إلغاء التفتيش اليدوي والتعرّف على الحقائب عبر المطارات .مقال نشر في جريدة المساء يوم 2014/06/10تصفح الموقع :22: 18 ,2019/06/25 على الموقع :
www.djazairess.com/elmassa/86206

- **بصمة الإصبع**

نظام التعرف على بصمات الأصابع يحلل و يقارن خصائص البصمة التي تختلف من شخص لآخر، والتي يمكن من خلالها التعرف على هوية الشخص. وهذا النظام يتكون من جهاز ماسح ضوئي وبرنامج للفحص، حيث يقوم بتسجيل خصائص معينة في بصمات الأصابع، ويحفظ بيانات كل مستخدم في نموذج، فحين يقوم المستخدم بالدخول للنظام في المرات المقبلة فإن البرنامج يتعرف عليه من خلال بصمته المسجلة.

- **التعرف على الوجه:**

وهذه التقنية لا يمكن الجزم بأنها موجودة في الجزائر حاليا فهي تحلل سمات وجه الشخص التي لا تتغير بسهولة باستخدام كاميرا فيديو رقمية. ويتم الاحتفاظ بخصائص الوجه بما في ذلك البعد ما بين العيون والفم وحواف الفك، وذلك في قاعدة بيانات. وتستخدم تلك المعلومات للمقارنة حين مسح الوجه باستخدام الكاميرا، ويمكن أيضا استخدامها في المقارنة بين الصور الثابتة مثل صور جواز السفر الرقمية الفوتوغرافية. ويمكن استخدام التعرف على الوجه في كل من نظم التحقق و تحديد الهوية.

- **التعرف على التوقيع:**

أنظمة التعرف على التوقيع لا تعتمد فقط على شكل التوقيع، وإنما أيضا على ضغطة القلم والسرعة والنقطة التي يتم فيها رفع القلم عن الورقة. فالاختلافات العادية تعطيني نماذج مختلفة من التواقيع. وقد يميل الناس لقبول توقيع الشخص كإثبات للهوية بالإضافة إلى أي نوع آخر من أنواع تحديد الهوية.

يتم التقاط هذه الأنماط السلوكية من خلال قلم أو لوح صمما خصيصا لهذا الغرض(أو كليهما) وتخزينها في قاعدة البيانات، ففي حين أردنا التحقق من أي توقيع؛ فإنه يتم مقارنته بالنماذج الموجودة لدينا.

المطلب الثاني : التقنيات المستخدمة في حالات التهديدات التماثلية والصلبة

في هذا الصدد خصصت الدولة العديد من التقنيات و الوسائل الذكية سواء كانت في مجال الجوي او البحري او البري وذلك من اجل شل أي تهديد سواء كان من قبل الجماعات الإرهابية أو أفراد الجريمة المنظمة او حتى من قبل الدول .اذ ان أكثرية هذه التكنولوجيا والوسائل تبقى مجهولة وذلك لأهميتها وتحفظ الدولة على ذكرها .ومن هذه التكنولوجيا المتطورة نذكر البعض منها:

1- السياج الأمني: Security Fence

عمدت السلطات الجزائرية على اتخاذ سلسلة من الإجراءات الأمنية المتشددة التي تخضع للمراقبة على يد القيادات العسكرية، وإنشاء سياج أمني على طول نحو 6 آلاف كلم من الحدود، فضلا عن الاعتماد على المئات من أبراج ونقاط المراقبة ووسائل المراقبة في الليل والنهار تعمل بنظام الأشعة تحت الحمراء على مدار الـ24 ساعة والرادارات. وبدأت وزارة الدفاع في حفر خنادق على طول الحدود مع سواتر ترابية اصطلح على تسميتها بالسياج الأمني.، فالسياج الأمني مكون من خنادق لمنع مرور السيارات والشاحنات في المناطق الترابية يتكون من 3 طبقات، الخندق ثم الساتر الترابي ونقاط المراقبة التي تجعل من اجتيازه مهمة صعبة جدا. وهذه تعتبر المرحلة الأولى من السياج الذي سيعزز فيما بعد بأحدث تقنيات المراقبة والكاميرات التي ستربط مباشرة بالقطاعات التي تتولى تأمين الحدود . وتقوم وحدات الجيش، الدرك وحرس الحدود، المتواجدة على الشريط الحدودي للبلاد، على تنفيذ دوريات لمنع أي خرق للسياج الأمني الحدودي ، اذ تراقب المسافة على طولها وتتحقق من عدم وجود أي آثار لسيارات أو أقدام فيما يسمى عمليات المسح الكامل للحدود.[1]

1- محمد بن احمد ,"سياج أمني" بطول 6 آلاف كلم لتأمين الحدود", تاريخ الاطلاع :04:25، 2019/06/25 ,الموقع: https://www.elkhabar.com/press/article/146948 .

2- كاميرات المراقبة الحرارية : Thermal Surveillance Cameras

هي عبار ة عن كاميرات ذات مدى طويل، تقوم برسم الاشياء والاجسام من مسافات بعيدة حتى 40 كلم، وذلك من خلال قياس مدى الحرارة المنبعثة منها، وبالتالي تظهر صورة حرارية للاجسام المتحركة والثابتة على الشاشات في برج المراقبة.[1]

3- أجهزة الرؤيا الليلية :(Night Vision)

هي عبارة عن كاميرات او مناظير قادرة على اظهار الصور في الظلام، وهي تعمل باستخدام الأشعة تحت الحمراء، بحيث تستطيع إظهار الصور او الأجسام التي لا تستطيع العين البشرية المجردة من رؤيتها، وتستطيع هذه المناظير من إظهار الصورة الملتقطة على شاشات غير ملونة Black and White، ويندرج تحت هذه الفئة من الأجهزة ما يسمى بالنظارات الليلية Night glasses. [2]

4- الرادارات

قد اعتمدت الجزائر على العديد من الرادارات ومن ابرز هذه الرادارات : الرادار من صنف "ريزونونس – آن أو3 (Rezonans- NE3) "الروسي الصنع. ويسمح هذا الرادار بكشف طائرات "F117" و "B2"و "F35"وكذا الصواريخ ذات السرعة فوق السمعية

1- جلال مناد ,الجزائر تراقب حدودها بكاميرات حرارية عالية الدقة", تاريخ الاطلاع :03:35، 2019/06/27 ,الموقعhttps://www.eremnews.com/news/arab-world/491584 .

2 - د. بوحنيه قوي , " إستراتيجية الجزائر تجاه التطورات الأمنية في الساحل الأفريقي " تاريخ الاطلاع :13:25، 2019/06/26 ,الموقع :

. http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2012/06/20126310429208904.html#anc13

وكشف الموقع الجزائري المتخصص في شؤون الدفاع "ميناديفانس" على مجموعة من خصائص هذه الرادارات، منها أنه يسمح بكشف طائرات تحلق على مسافة 1100 كلم وعلو50 إلى 100 كلم. ومن الوظائف الرادار "ريزونونس آن أو 3" متابعة الصواريخ ذات السرعة فوق السمعية وتحديد مكان سقوطها بالضبط.

وزيادة على كل هذه الوظائف يسمح الرادار الروسي بالتشغيل لمدة أشهر كاملة مقابل ساعات قليلة من الصيانة فقط وذلك بفضل تزويده بتكنولوجيا رقمية في مجال قيادته.

كما يمكن أيضاً استخدام رادار Rezonans-NE3 للمراقبة الجوية المتقدمة لتغطية المجال الجوي والإنذار المبكر للهجوم الجوي والفضائي الأول للعدو ومن مهام هذا الرادار انه مزوداً بالقدرة على مركزية المعلومات التي يتم تجميعها من خلال قدراته الخاصة أو بواسطة الرادارات الأخرى لشبكة المراقبة الجزائرية، إضافة إلى أنه أكثر مرونة في التشويش مقارنةً بالرادارات الأخرى[1].

5- طائرات بدون طيار

سعت الجزائر لاقتناء طائرات من دون طيار منذ 2013 ، فلقد قدمت المجموعة الروسية أنكيس كازان عدة نماذج من طائرات "يو 95"، إلى جانب العروض المقدمة من قبل الشركة الصينية تشاينا أكاديمي أيروسبايس أيروديناميكس لتوفير نموذج "إيلونغ" وهي طائرات تتمتع بقدرة عالية للمراقبة والرصد على ارتفاع 5300 كلم، واستقلالية تحليق بـ4000 كلم .ودخلت واشنطن أيضا على الخط، وهو ما تم تأكيده بصورة واضحة في آخر تصريح صحفي لسفير الولايات المتحدة في الجزائر هنري هنشر بعد امتناع طويل، حيث أشار إلى مباحثات ثنائية بشأن إمكانية بيع طائرات من دون طيار غير هجومية، أي استبعاد ما يعرف بـ«**بريداتور**" ، ويأتي العرض الأمريكي متزامنا مع محادثات ثنائية في فيفري 2013، تضمنت مسألة مراقبة الحدود، وحضر عدد كبير من الشركات المتخصصة من بينها "أي أي سيستام أنكوربوريشن"، المتخصصة في الاتصالات الفضائية المدنية منها والعسكرية.

---

1 - م.إيوانوغان **,"** المنظومة الدفاعية الجزائرية تتدعم بأحدث الرادارات الروسية " تاريخ الاطلاع :03:25، 2019/06/27, الموقع :. www.tsa-algerie.com/ar

فبعد سعي الجزائر للحصول على هذه التكنولوجيا نجحت في الاخير في صناعتها بنفسها لتحقق مكسبا في مجال تطوير وصناعة مثل هذه التكنولوجيا.[1]

6- الأقمار الصناعية

لاستكمال نظام المراقبة والاتصال، رأت الجزائر انه من الضروري اعتماد منظومة متكاملة ومدمجة تتضمن قمرا صناعيا للاتصالات، الذي يبقى محل اهتمام عدد من الشركات من بينها **"لورال سبايس"** للاتصالات الكائن مقرها في نيو جرسي و**«نورتروب غرومان"** الأمريكية، مقابل اهتمام صيني بتقديم عروض مزدوجة من قبل المجموعة الصينية لعلوم وتكنولوجيا الفضاء تتضمن طائرات من دون طيار من طراز **"هال"** وقمرا للاتصالات، كما برز اهتمام مجموعات أوروبية مثل **"طاليس فينميكانيكا"** الفرنسية الإيطالية بقمر للمراقبة الدقيقة، علما أن طاليس تصنع أيضا طائرات من دون طيار من طراز هيرمس 450 . ويشير خبراء في المجال العسكري أن الجزائر بحاجة إلى منظومة مراقبة مدمجة، لاتساع رقعة الإقليم وتعدد مصادر التهديد، سواء تعلق الأمر بالجماعات المسلحة أو شبكات التهريب ولكن من الضروري استحداث نظام اتصال فعال وسريع بين القيادة المركزية أو مركز القيادة والمراقبة والوحدات المختلفة التي تتواجد في مناطق يصعب تغطيتها بالوسائل التقليدية المعروفة .[2]

وقد أطلقت الجزائر مجموعة من الأقمار الصناعية من بينها **"ألسات 1 "** و**"ألسات 2 "** وذلك بين 2010 و2014، من قبل وزارة الدفاع الوطني لضمان المراقبة المستمرة لكل الحدود الجزائرية.

ومن خصائص هذه الأقمار الصناعية:

- ارتفاعها عن الارض ب 36 الف km أكثر من الأقمار بدر والنيل والقطري سهيل و الاماراتي و المغربي وحتى الجنوب أفريقي.

1- نور الدين بوكراع ," الجزائر تنجح في صناعة اول طائرة بدون طيار", تاريخ الاطلاع :04:22، 2019/05/28 ,الموقع: https://army-tech.net/forum/index.php?threads/6970/ .

2- حفيظ صواليلي ," قمر للاتصالات وطائرات من دون طيار للجيش الجزائري", تاريخ الاطلاع :14:25، 2019/06/26 ,الموقع في: https://www.elkhabar.com/press/article/41642/ .

- قمر صناعي 100% جزائري الصنع بعلماء جزائريين في الداخل والخارج وخاصة علماء جزائرين منASAL
- توجد فيه تطبيقات للأمور العسكرية مثل مضاد للتجسس وتأمين الاتصالات بالتشفير 100% جزائرية التحكم مع العمل عند تعطيل تقنية Gps الامريكية ومراقبة الحدود والمركبات والطائرات وهذا فائده ارتفاعه الكبير.
- المدار هو 24.8 يغطي شمال أفريقيا والساحل الأفريقي وجنوب أوربا مثل أسبانيا والبرتغال وفرنسا وإيطاليا.
- والمميز فيه قوة النت وسرعتها تقدر 20 ميقا في الجزائر و2 ميقا لدول الساحل والمغرب العربي
- متموقع في 24.8 غربا يزن **5.2** طن سيخدم 15 سنة بكفائة عالية[1].

7- إدارة الحرب الالكترونية

حسب التصريح الذي بث على التلفزيون الجزائري بتاريخ 2015/02/27 في حصة جيشنا التي خصصت للقوات البرية انه تم انشاء سلاح الحرب الالكترونية للقوات البرية سنة 2010 ولقد تم اقتناء منظومة حرب إلكترونية روسية صينية للجزائر تمثلت في :

✓ الرادار بعيد المدى(Kasta-2E2) :هو نظام ELINT بالاساس يتكون من نظامين مختلفين اولا /المسؤول عن التقاط الإشارات الإلكترونية المعادية المتمثلة في

- رادرات SLAR الخاصة بطائرات الاستطلاع الإلكتروني
- رادرات الجوية الخاصة بتوجيه الذخائر جو _ أرض
- ردرات الملاحة والتحكم بطيران على علو منخفض وهو متخصص في التقاط الإشارات الإلكترونية الصادرة من الردرات المحمولة جوا العاملة في النمط المسح الارضي GMTT GMTI _GMT_SAR_سواء للمقاتلات وطائرات الاستطلاع الإلكتروني.

1- ويكيبيديا ," **الكوم سات 1" ,** تاريخ الاطلاع :02:48، 2019/06/25، الموقع:
https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A3%D9%84%D9%83%D9%88%D9%85_%D8%B3%D8%A7%D8%AA-1 /.

✓ النظام الثاني فهو :(1 L125M APUR) وهو نظام تشويش وحرب إلكترونية automated jamming control system، يقوم بالحصول على المعلومات والبايانات من الإشارات التي يقوم بالتقاطها واعتراضها نظام (Kvant 1L222) وبالتالي التشويش عليها في ما بعد.ويعمل هذا النضام على استهداف طائرات الاستطلاع الإلكتروني التي تحاول رسم الخرائط الإلكترونية وهذا عن طريق التقاط إشاراتها الإلكترونية ثم تحليلها وبعدها تبادل البيانات مع نظام (1 (L125M APURالمسؤول عن التشويش على الأهداف التي تم اعتراض إشارتها الإلكترونية. وتكمن أهميته في تعطيل عمل الرادارات المحمولة جوا، تعطيل عمل رادارات مراقبة الميدان، تعطيل عمل أنظمة التحكم في النيران، بالاضافة الى مرونتها للترقية بين النسخ دون الحاجة للحصول على المنظومة الاحدث.

8- أنظمة الدفاع الجوي

وتعتمد في الغالب على نظام أس- 300 وأس- 400[1] ترايمف مع بطاريات بانتسير-اس1 وتور (نظام صاروخي) حاليا أهم سلاح تملكه قوات الدفاع الجوي إضافة إلى بطاريات سام 6 وبطاريات سام 3 وأنظمة سام 8، مدافع الشيلكا ذات 23 ملم والصواريخ المحمولة صاروخ إيغلا إضافة إلى امتلاكها أنواع عديدة من نظام رادار كولشوغا، وغيرها من الاسلحة المتطورة

9- أنظمة الدفاع البحرية

بسبب اتساع المنطقة المطلوب حمايتها وتامينها ألقتالجزائر اهتماماً متزايداً في المراقبة البحرية، فهناك حل أقل كلفة بكثير يتم السعي إليه، وهو التصوير عبر الأقمار الصناعية، وهذا جدير بتوفير التغطية المستمرة لمنطقة ما بإرسال الصور مباشرة إلى محطات المراقبة لتحليلها .

وقد أدخلت الجزائر نظام كشف الهوية AIS الذي يبث معلومات عن موقع ووجهة وحمولة أي سفينة في المياه الجزائرية.

واختارت الجزائر رادارات عدة أجنبية المصدر لتامين االمجال الداخلي للمياه الجزائرية، ومن ضمنها الرادار SCANTER 2001 الدانماركي.

1-غازيتا .رو," استهزاء بالعقوبات: 13 دولة تشتري "إس-400" الروسية ", تاريخ الاطلاع :05:48، 2019/06/27، الموقع:https://arabic.rt.com/press/983374-/ .

كما اعتمدت على طرّادات بحرية وسفن حربية أهمها ربما سفينة الغراب الفاتح أو الظّافر وهي من أحدث السُّفن الحربية المتطوّرة تكنولوجياً والتي يمكن أن تؤدّي المهام المتعددة في آن واحد، وهي من طراز (C28A)وهي من إنتاج صيني تنفيذاً لاتفاقية التَّصنيع العسكري الموقّعة بين الجانبين الجزائري والصيني، والتي تقضي بصناعة 3 سفن حربية متطوّرة. بالإضافة إلى مجموعة متطوّرة من غواصات كيلو الروسية والتي تمتلك البحرية الجزائرية منها أربعاً حالياً تعمل على وقود الديزل. وقد ذكر موقع نيفي ريكوجنيشن الفرنسي بأنَّ الجزائر ستستلم غواصتين من نوع الديزل كيلو الأحدث في نهاية سنة2018وهما روسيتا الصُّنع كذلك، ما سيجعل الأسطول الجزائري البحري من الأقوى في المنطقة ويُعزّز الاستراتيجية الدفاعية الأمنية للجزائر. زيادةً على أحدث قطعة بحرية في البحرية الوطنية وهي حاملة الطّوامات قلعة بني عبّاس والتي تعتبرُ من أكثر السُّفن البحرية المخصّصة للإنزال والدَّعم اللوجستي تطوراً في العالم وتستطيع تغطية حوالي100كلم رادارياً، كما يمكن لها أنْ تدافَع عن نفسها ضدَّ الطائرات المهاجمة ومن أيِّ نوع كانت ولمسافة تزيد عن30كلم ، ويمكنها أيضاً حمل 5مروحيات دفعةً واحدةً كما أنَّها مزّودة بمستشفى ميداني طبِّي يمكن أن يطفو على الماء وفيه أكثر من50سريراً وأزيد من 6 غرف عمليات متطوّرة طبياً[1].

المبحث الثاني :الأهداف التي حققتها الجزائر من استعمال الحدود الذكية

المطلب الأول : تخلص الجزائر من ظاهرة الإرهاب

تعد الجزائر واحدة من أقل الدول تعرضًا للهجمات الإرهابية خلال السنوات الأخيرة، وذلك على الرغم من تطور الظاهرة الإرهابية وتمدد موجاتها في المحيط الجيوستراتيجي للجزائر، سواء في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أو في دول الساحل أو حتى في القارة الأوروبية، وقد دلت على ذلك المؤشرات الآتية:

1- اصدر المعهد العالمي الذي يحمل إسم " معهد الإقتصاد و السلام Institute for Economics and Peace(GTI) " وفق مؤشر الإرهاب العالمي (Global Terrorism Index 2017)عندما صنف الجزائر في المرتبة 49 من بين 163دولة عالمياً من حيث الدول الأكثر أمناً في العالم، بعدما كانت تحتل المرتبة 55 في هذا التصنيف .

1- عميرة أيسر," استراتيجية الأمن البحري للجزائر"،تاريخ التصفح :01:15 , 2019/06/28,الرابط ,http://www.almayadeen.net/articles/blog/783236/

كما صنفت الجزائر في المرتبة الأولى إفريقيا وعربيا الأكثر أمنا، في مؤشر عام 2017م، للأمن والنظام العام الذي يصدره معهد جالوب (GALLUP) لصبر الآراء حيث منحها 90 نقطة من أصل 100، من بين 37 دولة جرى حولها استطلاع الرأي، واحتلت المرتبة السابعة عالميا من أصل 135 دولة جرى حولها استطلاع الرأي.(1)

وفي تقرير قدمه مجلس السلم والأمن حول نشاطاته ووضعية السلام والأمن في إفريقيا، بمناسبة الندوة 30 لرؤساء الدول والحكومات للاتحاد الإفريقي، أبرز فيه جهود الجزائر في مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف.

وكمعيار الحكم على نجاح التجربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب نرصد ذلك العدد الضعيف من الجزائريين المنخرطين في صفوف التنظيمات الإرهابية، حيث لم يتجاوز 200 منخرط، حسب تقرير مكتب الاستشارة الأمريكي(The Soufan Center) ، الذي صنف الجزائر سنة 2016م، كبلد الأقل معني بالتجنيد الإرهابي في العالم(2).

وفي تقرير أخر لسنة 2017 حول الإرهاب في العالم نشر بواشنطن، أوضحت كتابة الدولة أن " الجزائر تواصل جهودها المعتبرة للوقاية من النشاط الإرهابي داخل حدودها".كما أكد التقرير الذي عرضه المنسق المكلف بمكافحة الإرهاب على مستوى كتابة الدولة، السفير ناثان ساليس أن الأرقام الخاصة بحصيلة مكافحة الإرهاب التي ينشرها الجيش الجزائري " تشير إلى "الإبقاء" على الضغط المستمر على الجماعات الإرهابية".

و كشف التقرير،استنادا إلى ملاحظات المحللين المختصين بالقضايا الأمنية، أن القوات المسلحة الجزائرية توصلت إلى القضاء على هذه الجماعات المتطرفة فارضة نفسها كحصن ضد الإرهاب بالمنطقة.(3)

1- نادية سليماني," الجزائر الأكثر أمانا في إفريقيا", تاريخ التصفح :13:15 , 2019/06/26,الرابط **:**https://www.echoroukonline.com/.

2- النهار أون لاين," الجزائر البلد الأقل تضررا في العالم من حيث التجنيد الارهابي" تاريخ التصفح :13:25 , 2019/06/26,الرابط : https://www.ennaharonline.com**/**. .

3- وكالة الانباء الجزائرية ," الجزائر تضيق الخناق على الجماعات الإرهابية بالمنطقة", تاريخ التصفح :13:45 , 2019/06/28,الرابط : http://www.aps.dz/ar/algerie/60551-2018-09-20-12-59-16 ,

ومن كل هذه التصنيفات نستخلص ان الجزائر قد نجحت في تقليص خطر هذه الافة وهذا يوضحه موشر الإرهاب في الجزائر المدرج في المخطط رقم (2)

المخطط رقم (2) مؤشر الارهاب في الجزائر

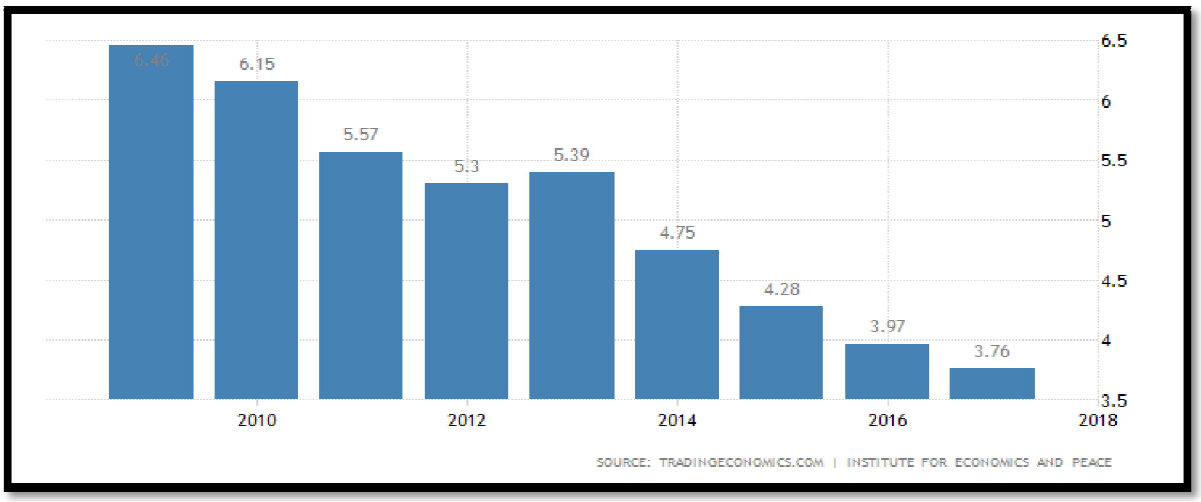

المصدر :https://ar.tradingeconomics.com/algeria/terrorism-index

المطلب الثاني :جهود الجزائر في التقليص من الجريمة المنظمة

تعد الجزائر واحدة من الدول التي تسعى إلى استئصال ظاهرة الجريمة المنظمة بكل الوسائل . على الرغم من تطور هذه الظاهرة وتمددها وتنوع مصادرها، إلا أن الجزائر قد حققت نتائج ملحوظة في هذا المجال وقد دلت على ذلك العديد من المؤشرات ومنها :

- التقرير السنوي لكتابة الدولة الأمريكية حول الاتجار بالبشر لسنة 2017 تحقيق الجزائر إنجازات مهمة في هذا المجال، مما جعلها تصعد إلى الصنف الثاني بدل الصنف الثالث الذي كانت تحتله العام الفارط. وتتمثل هذه الانجازات في متابعة 16 مشتبها فيه في عملية الإتجار بالبشر وكذا تحديد هوية 65 ضحية عمل قسري.[1]

-خلال الدورة ال61 للجنة مكافحة المخدرات بالأمم المتحدة التي جرت بفيينا جددت الجزائر عزمها على مكافحة الاتجار بالمخدرات و انتشارها داعية. وقد صرح السفير الجزائري ان التجنيد الكبير لجميع القوات المعنية بالمكافحة والمراقبة (الجيش الوطني الشعبي و الدرك الوطني و الشرطة و الجمارك) قد سمح "بتقليص تجارة القنب الهندي مما سيسمح بانتقال عمليات الحجز من 109 طن سنة 2016 الى 52 طن سنة 2017"[2]

-إحباط لمحاولات تهريب الأسلحة والتبغ والبنزين والمواد الغذائية وغيرها من المواد بالإضافة الى توقيف المنقبين على الذهب .[3]

المطلب الثالث : النجاح في التقليص من الهجرة غير شرعية والحد منها

على الرغم من انتشار ظاهرة الهجرة الغير شرعية بصفة غير معقولة في الجزائر من قبل الموطنين او من قبل الأفراد المتسللة أفارقة او عرب إلا أن هذه الظاهرة تعرف انخفاضا ملحوظا نظرا لجهود الدولة وتوفير الإمكانيات لمراقبة المنافذ الحدودية التي ساهمت بدورها الى الحد من هذه الظاهرة وذلك عن طريق :

1- مليكة.خ, " الجزائر حققت إنجازات مهمة", تاريخ التصفح :13:55 , 2019/06/28,الرابط: https://www.el-massa.com/dz.

2-وكالة الانباء الجزائرية ," الجزائر تؤكد عزمها على مكافحة الاتجار بالمخدرات", تاريخ التصفح :14:15 , 2019/06/28,**الرابط** http://www.aps.dz/ar/algerie/54492-2018-03-19-08-11-43 **.**

3-مصطفى.ق ," هذه حصيلة عمليات الجيش في شهر جانفي 2019", تاريخ التصفح :14:25 , 2019/06/28,الرابط https://www.ennaharonline.com**/** .

- إحباط محاولات الهجرة غير شرعية. [1]

- اعتقال المهاجرين السرين و إحباط دخولهم .

- النجاح في تقليص عدد المهاجرين السريين حيث بلغ النصف مقارنة بالأعوام الماضية.[2]

1- ليلى .ك ," ارقام مرعبة حول الحراقة الجزائرين في اوربا ", تاريخ التصفح :16:15 , 2019/06/27,الرابط:https://www.elbilad.net/article/detail?id=79128 .

2- محمد بن أحمد,"تراجع الهجرة غير الشرعية إلى الجزائر", تاريخ التصفح :20:18 , 2019/06/24,الرابط https://www.elkhabar.com/press/article/144238/ ,

خلاصة الفصل :

يعد اعتاد الجزائر على الحدود الذكية لتحقيق أمنها الوطني نقطة ايجابية كانت لصالحها, وذلك من خلال تجنيبها التهديدات الجديدة التي تعرفها المنطقة كالإرهاب والهجرة السرية و الجريمة المنظمة ,التي استنزفت قوى الدول المجاورة وجرتها إلى الهاوية .فرغم ارتفاع تكلفة هذه الحدود الذكية إلا أنها تبقى الوسيلة الأضمن لمجابهة هذه الآفات التي تحيط بالدولة من كل جانب .

خاتمة

خاتـــــمة:

من خلال ما تطرقنا إليه في فصول هذه الدراسة يمكننا أن نستخلص بأنه في ظل طبيعة التحديات والتهديدات الأمنية الجديدة العابرة للحدود في منطقة المتوسط والساحل الافريقي التي تمثلت في الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية، لم يعد بمقدور أية دولة –مهما بلغت من قوة- تحقيق أمنها بمفردها،او بالوسائل التقليدية ومن الطبيعي أن تتأثر الدول بما يدور حولها من تحولات إقليمية.

ومن الواضح جدا شدة تأثر الجزائر بمختلف التحولات السياسية والأمنية التي تعرفها البيئة الإقليمية، ويرجع هذا التأثر إلى شساعة مساحة الجزائر والحدود الطويلة التي تربطها مع عدة بلدان مغاربية وافريقية ساحلية والتي تعرف اضطرابات أمنية ومشاكل سياسية صعبة بعضها يصنف في خانة "التهديد المباشر لأمن واستقرار الجزائر،" وهذه التهديدات والمخاطر ذات طبيعة وبنية معقدة، حيث تشكل ارتبطا وثيقا ببعضها البعض، وهذا يرجع أيضا لارتباط الجزائر بعدة دوائر جيوسياسية وأمنية (مغاربية، عربية، افريقية، متوسطية) و كيف للجزائر أن تتكيف لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة و من خلال هذه الدراسة نخرج بالنتائج التالية:

- ظهور العديد من التهديدات الأمنية الجديدة والتي تمثلت في الإرهاب والهجرة غير شرعية الجريمة المنظمة ... راجع إلى الموقع الإستراتيجي للمنطقة والاختلاف الإيديولوجي والسياسي لدول المتوسط جعلها بؤرة لهذه التهديدات خاصة شمال إفريقيا و منطقة الساحل.

- شكل الحراك السياسي العربي "الربيع العربي" الذي شهدته بعض الدول العربية ومنها دول الجوار للجزائر وهي تونس وليبيا،والأزمة التي وقعت في مالي منعرج كبير في تفاقم وتعقد التهديدات والتحديات الأمنية المحدقة بالجزائر في إطار التحولات الكبيرة والمهمة التي تشهدها البيئة الاقليمية، ولعل تداعيات هذا الحراك السياسي في هذه المنطق قد زاد من حدة تأثيرها على الأمن الوطني الجزائري. ولعل أبرز هذه التهديدات التي باتت تهدد الجزائر جراء أحداث الحراك السياسي في تونس وليبيا والأزمة في شمال مالي هي انتشار وتنامي نشاط الإرهاب والجماعات المسلحة وبروز الجماعات المتطرفة في هذه الدول والتي تنشط على قرب من الحدود الجزائرية وما تشكله من خطر الانتقال إلى الداخل الجزائري، كذلك نجد تزايد نشاط الجريمة

خاتـــــمة:

المنظمة خاصة تجارة وتهريب الأسلحة وتجارة المخدرات بمختلف أنواعها، وتنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية وظاهرة اللاجئين داخل التراب الجزائري .

وتعمل الجزائر على مكافحة التهديدات الأمنية الجديدة من خلال تدعيم كافة حدودها بالوحدات العسكرية، والمعدات، والآليات الحديثة بغرض تأمينها من تهديد خارجي محتمل، و بإعادة هيكلة و تحديث و تجهيز للأجهزة الأمن المكلفة بحراسة و حماية الحدود،كالدرك الوطني و حرس الحدود و الجمارك لمواجهة الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية كما انتهجت مقاربة تنموية وتعاونية إيمانا منها أن هذه التهديدات نظرا لطبيعتها تتطلب إستراتيجية مرنة وشاملة تتضافر فيها الجهود الوطنية والإقليمية والدولية، بالاعتماد على القانون الدولي وفي ظل احترام الحقوق والحريات الأساسية للإنسان كما تنتهج الجزائر أسلوبا مرنا في حل الأزمات الأمنية والسياسية في البيئة الإقليمية وهذا لضمان الأمن والاستقرار في المنطقة، وهذا وفقا لمبادئ العقيدة الأمنية والسياسة الخارجية للجزائر التي تحدد فعلها الأمني في المنطقة وسلوكها وسياستها الخارجية.

فالجزائر تعد الدولة الرائدة في شمال افريقيا من حيث توفير التكنولوجا الحديثة والمتمثلة في الحدود الذكية كون استعمال هذه التقنية منح الجزائر افضلية في مجابهة هذه التهديدات والتصدي لها اذ اضحت نموضجا يقتدى به في محاربة كافة التهديدات الحديثة من ارهاب دولي وجريمة منظمة وهجرة غير شرعية وذلك راجع الى التنائج الحسنة التي حققتها على المستوى الداخلي او الخارجي .

خاتـــــمة:

التوصيات

-دعم الجانب المحلي في تطوير وصناعة التكنولوجيا الحديثة.

-الاعتماد على تكنولوجيا المحلية بدل الاجنبية كون الاخيرة قد تصبح تهديدا للامن الوطني في المستقبل.

-معالجة المشاكل المسببة لظواهر التهديد بدل محاربتها .

- توفير البنك للمعلومات متصل لجمع كافة المعلومات و توفير شبكة للإطلاع عليها عبر كافة مراكز الأمن.

- برنامج الرقابة يعمل على بصمة الوجه لكافة مراكز العبور.

- استخدام تقنيات التفتيش الحديثة و المتطورة لفحص المركبات و البضائع في مراكز العبور للتقليل من ظاهرة التهريب.

- توعية سكان المناطق الحدودية من أخطار التهريب على إقتصاد و أمن الوطن.

- فتح مجالات للتوعية من أخطار الهجرة غير شرعية على مستوى الفرد و الدولة.

- توفير عناصر متخصصة و متمكنة من تسيير و إستخدام التكنولوجيا الذكية لتفادي الوقوع في الأخطاء التقنية و لضمان مراقبة جيدة للحدود.

- تعميم التقنيات الحديثة في جميع المراكز الحساسة كالطرقات .....

قائمة الملاحق

المصدر:

https://upload.wikimedia.org/wikipedia/commons/2/2c/Algeria_map-FR.png

خريطة الجزائر الجيوسياسية توضح عدد الدول المحيطة بها بالإضافة إلى طول الحدود التي تحدها مع الدول المجاورة.

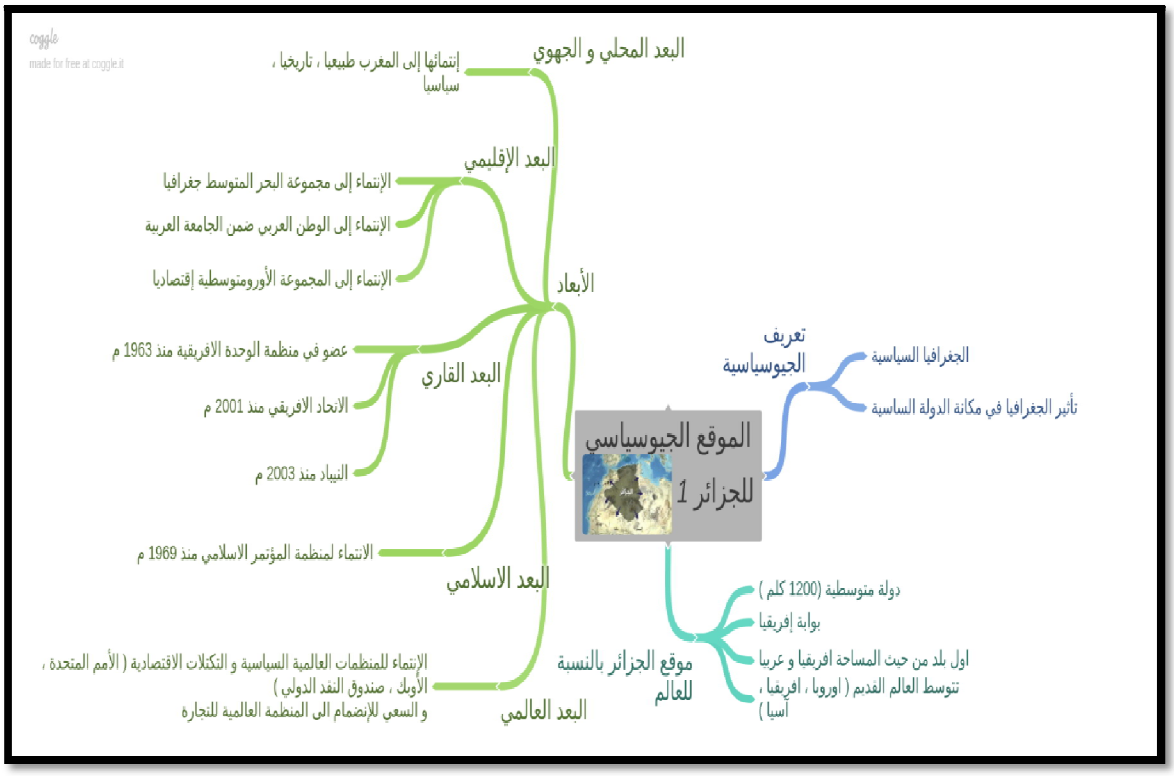

المصدر:

https://coggle.it/diagram/WeOhz9tsmwABD84E/t/

يوضح المخطط التالي الموقع الجيوسياسي للجزائر و أبعادها الجيوسياسية

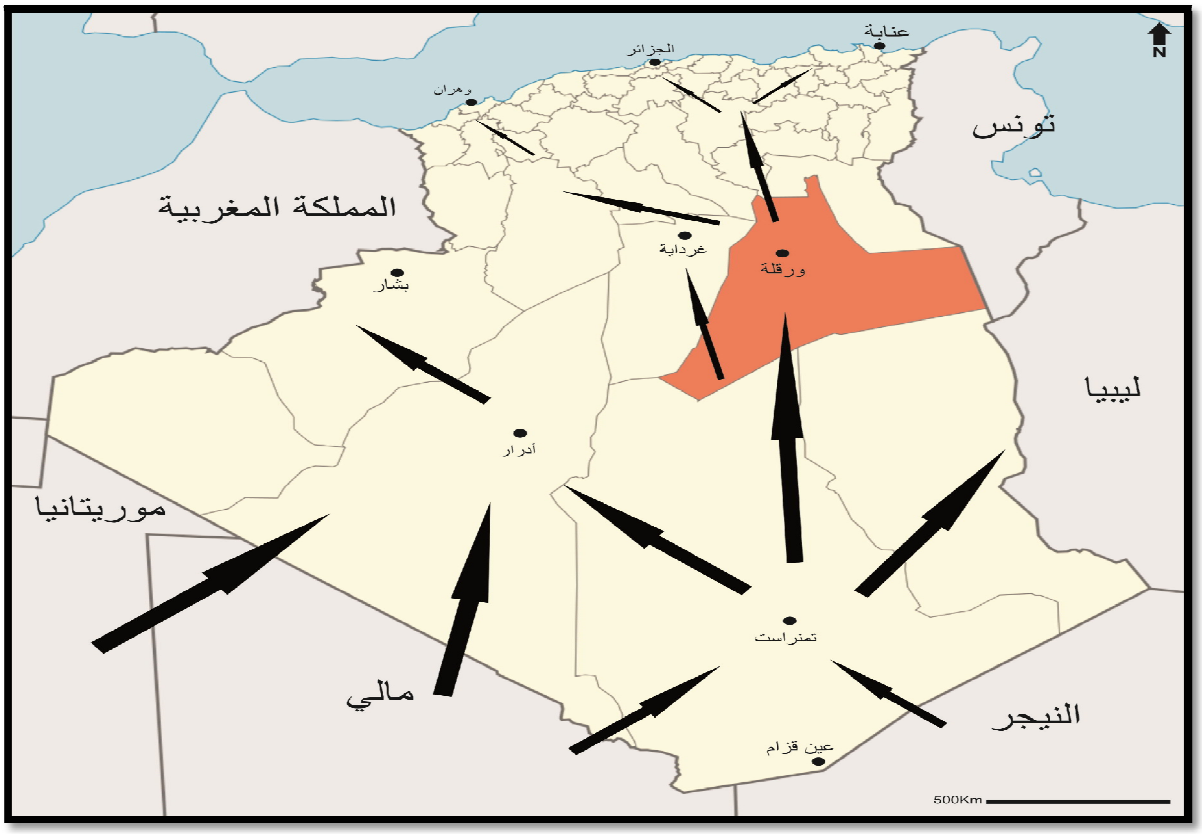

المصدر:

https://www.skynewsarabia.com

خريطة توضح تنقلات المهجرين السريين من الدول الإفريقية داخل المتسللين إلى الجزائر و نقاط تنقلهم عبر الولايات وصولا إلى نقاط العبور للساحل بالإضافة إلى تنقلهم إلى البلدان المجاورة كليبيا و المغرب.

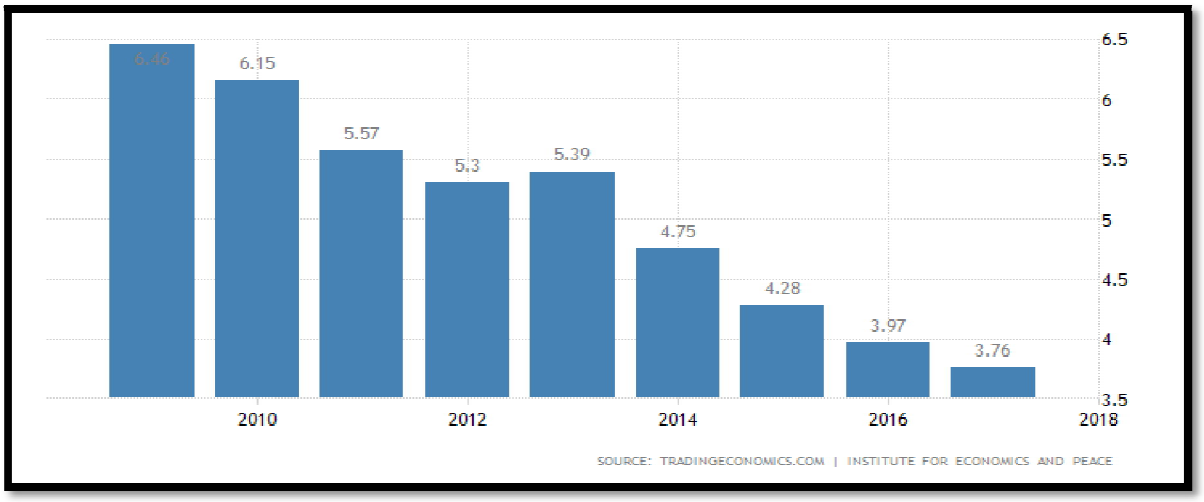

المصدر

https://ar.tradingeconomics.com/algeria/terrorism-index:

مخطط يوضح تناقص ظاهرة الإرهاب في الجزائر خلال فترة 2010 إلى غاية 2018 و المؤشر يدل على القفزة النوعية في التضائل المستمر لظاهرة الإرهاب خلال 8 سنوات

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا المراجع باللغة العربية

1/ الكتب

- القرآن الكريم سورة قريش، الآيتان 3-4.
- بلقزيز عبد الله ، "الأمن القومي العربي" ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ،القاهرة ، 1989.
- بن خليف عبد الوهاب ، جيو سياسة العلاقات الدولية المتغيرات،القواعد، والأدوار، الجزائر، المحمدية، دار قرطبة للنشر و التوزيع، 2016.
- بن خرف االله الطاهر ، النخبة الحاكمة في الجزائر 1962-1982:بين التصور الأيديولوجي والممارسة السياسية،دون طبعة ، ج 1،الجزائر: دار هومه للنشر والتوزيع، ،2007.
- سعد الله عمر ، الحدود الدولية: النظرية والتطبيق، ط2،دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر ،2007.
- سعد الله عمر ،القانون الدولي للحدود، ج2، الأسباب والتطبيقات، االجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية ،2003،
- صافي عدنان ، الجغرافيا السياسية بين الماضي والحاضر ، مركز الكتاب الأكاديمي، الأردن، 1999.
- عبد الله حسن عادل ،التحكيم في منازعات الحدود الدولية، دار النهضة العربية،مصر ،2008.
- غزالي محمد ، الهجرة السرية ،ط1، عمان، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، 2015.
- المشاط عبد المنعم ، "الإطار النظري للأمن القومي العربي , أبعاده ومتطلباته " ، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة, 1993.
- محمد مفتاح سالم ، الزعابي صالح ، الجوانب الدولية للنزاع بين دولة الإمارات العربية المتحدة وإيران حول الجزر الثلاث، مطبعة رأس الخيمة الوطنية، 2002.
- محمد محمود صالح ،التحكيم في المنازعات الدولية، دار الفكر العربي، مصر ،1999.
- المحمدي بوادي حسين ، تجربة مكافحة الإرهاب،ط1، دار الفكر الجامعية ، الإسكندرية، مصر، 2006
- محمود عبد اللطيف ، الهجرة و الأمن القومي المغربي،القاهرة،دون طبعة ، مركز الحضارة العربية ،2003.
- مصباح عامر ،نظريات التحليل الاستراتيجي و الأمني للعلاقات الدولية ، دار الكتاب الحديث، القاهرة2010.

2/ كتب مترجمة

- بيليس وستيف سميث جون ،**عولمة السياسة العالمية**. ترجمة مركز الخليج للأبحاث، مركز الخليج للأبحاث والنشر ، الإمارات العربية المتحدة،2004.
- ديمو ريال، جان كلين تيرى ، موسوعة الإستر اتيجيات . ترجمة علي محمود مقلد، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت.دت.

قائمة المراجع

3/ فئة القواميس

- ابن منظور تحقيق عبد الله علي الكبير، لسان العرب، دار المعارف، القاهرة .
- ابن المنظور، لسان العرب الجزء 4 ، بولاق، مصر، 1300
- بن حماد الجوهري إسماعيل ،الصحاح. ج2 ، دار العلم للملايين.
- الصحاح، ج 5 .
- المعجم الوسيط.

4/ فئة المجلات

- أحمد سعيد إبراهيم ،الحدود والقضايا الجيواستراتيجة في إقليم المشرق العربي تاريخيا وحضريا، مجلة جامعة دمشق ،المجلد *30*، العدد *1+2*، *2014*.
- خاطر مايا ، الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية وسبل مكافحتها، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد3،2011.
- زقاغ عادل ، "المعضلة الأمنية المجتمعية، خطاب الأمننة و صناعة السياسة العامة". المجلة الجزائرية للسياسة العامة، العدد الأول، سبتمبر 2011م.
- السرياني محمد محمود ،الحدود الدولية في الوطن العربي نشأتها وتطورها ومشكلاتها، السعودية، مركز الدراسات والبحوث ،2001.
- عبد الله الحربي سليمان ، مفهوم الأمن مستوياته و صيغه و تهديداته "دراسة نظرية في المفاهيم و الأطر، المجلة العربية للعلوم السياسية,ع. 19، 2008.
- قوجيلي سيد أحمد ،تطور الدراسات الأمنية ومعضلة التطبيق في العالم العربي (دراسة استراتيجية).العدد 169، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، الإمارات ،1994.
- مرسي مصطفى ، أوراق إستراتيجية . التعامل الحضاري مع نزاعات الحدود في منطقة الخليج العربي وشبه الجزيرة العربية ، نتائج إيجابية ومرحلة جديدة . سجل الأحداث الجارية في منطقة الخليج وجوارها الجغرافي، ع 15 ، سبتمبر 2000.
- مجلة الجيش، حرس الحدود، العدد الأول، جويلية 2012.
- مجلة الجيش ، عدد 2، مؤسسة المنشورات العسكرية، نوفمبر ،2012.
- مجلة الجيش ،الجزائر و مواجهة الإرهاب و الجريمة المنظمة، عدد. 618، الجزائر، جانفي2015..

5/ فئة المقالات من الجرائد

- إلغاء التفتيش اليدوي والتعّرف على الحقائب عبر المطارات .مقال نشر في جريدة المساء الموقع : www.djazairess.com/elmassa/86206

- "الجزائر وتونس وليبيا تتفق على تعزيز القدرات الأمنية بالحدود المشتركة"، جريدة الشرق الأوسط، العدد 12465

- "*الجزائر الأكثر أمانا في إفريقيا*,الرابط :https://www.echoroukonline.com/.

- *النهار أون لاين*," الجزائر البلد الأقل تضررا في العالم من حيث التجنيد الارهابي",الرابط : https://www.ennaharonline.com/.

6/ فئة الرسائل و المذكرات و البحوث

- بشكيط خالد ، دور المقاربة الأمنية الإنسانية في تحقيق الأمن في منطقة الساحل الإفريقي، (رسالة ماجستير، دراسة غير منشورة، جامعة الجزائر 2010).

- بوسكين سليم ، تحولات البيئة الإقليمية وانعكاساتها على الأمن الوطني الجزائري، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص :علاقات دولية واستراتيجية ،(جامعة محمد خيضر بسكرة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2015).

- بودح سارة ،الإستراتيجية الجزائرية في الإنفاق على التسلح في ظل التهديدات الأمنية الجديدة(2010- 2014)"، مذكرة مقدم لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة،كلية الحقوق و العلوم السياسية ، 2015).

- حلال أمينة ، التهديدات الأمنية في حوض البحر الأبيض المتوسط الغربي، أطروحة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3 ،كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،2014.

- علاييني عارف ، الجريمة المنظمة وأساليب مكافحتها، بحث معد للترقية لرتبة رائد في قوات الأمن الداخلي، معهد الأمن الداخلي،المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي،2008.

- قجالي محمد ،"ضبط الحدود الإقليمية للدول ومبدأ حسن الجوار الحالة الجزائرية: التونسية"(رسالة ماجستير، دراسة غيرمنشورة، جامعة الجزائر ،1990).

7/ فئة المقالات من المواقع الإلكترونية

- أنظمة الحدود ،olive group، ، تاريخ الاطلاع الموقع:
https// :www.olivegroup.com/arabic/cap-details.php

- بن أحمد حمد," قرار بترحيل الأفارقة المتسولين في الشوارع"،الخبر ،الربط: https://www.elkhabar.com/press/article/124036.

قائمة المراجع

- بن احمد محمد," سياج أمني" بطول 6 آلاف كلم لتأمين الحدود", ,الموقع: https://www.elkhabar.com/press/article/146948

- بن أحمد. محمد,"تراجع الهجرة غير الشرعية إلى الجزائر", الرابط , https://www.elkhabar.com/press/article/144238/

- .بوغرارة يوسف,موقع الحوار," الرؤية الجزائرية تجاه التحديات الأمنية التماثلية...(ظاهرة الإرهاب الدولي)" ،تاريخ ,على الموقع http://elhiwardz.com/contributions/58181/

- بن عنتر عبد النور ، الأمن في منطقة الساحل وتعدد المبادرات، صحيفة العربي الجديد، الموقع الشخصي للباحث،: على الرابط: http://www.alaraby.co.uk/opinion/3f8319f8-0b13-488d-b4d5-cfe249655b64#sthash.mlDcoIsz.dpuf

- بوكراع نور الدين ," الجزائر تنجح في صناعة اول طائرة بدون طيار", ,الموقع:-https://army tech.net/forum/index.php?threads/6970/ .

- الجزائر ترحل أول دفعة من اللاجئين الأفارقة.الرابط : /www.afrigatenews.net/article

- الجلاصي محمد ياسين ،تعاون أمني تونسي - جزائري واتفاقات شراكة تطوي مرحلة فتو ر، جريدة الحياة، الموقع ا لشخصي للباحث، على الرابط: / http://alhayat.com/Articles/584403

- لجنة الربط للطريق العابر للصحراء، دراسة لتحديد إمكانيات التبادل التجاري بين البلدان الأعضاء بلجنة الربط للطريق العابر للصحراء المصرف العربي للتنمية في إفريقيا، ديسمبر 2009، : على الرابط clrt-2019 . afrique.com

- حراث مليكة,"الجزائر تلجأ للتعون الدولي لمكافحة الجريمة المنظمة" ,موقع جزايرس ، ،رابط الموقع: https://www.djazairess.com/akhbarelyoum/56301 .

- خ . مليكة.," الجزائر حققت إنجازات مهمة", ,الرابط:https://www.el-massa.com/dz .

- خ. فاتح ,"مصالح الجمارك بدأت استغلاله بالطريق السيار: سكانير متنقل للكشف عن المركبات بقسنطينة " ، الموقع: www.djazairess.com/annasr/215957 .

- صواليلي حفيظ ," قمر للاتصالات وطائرات من دون طيار للجيش الجزائري", ,الموقع في:https://www.elkhabar.com/press/article/41642/

- عزيز احمد "المهاجرون غير الشرعيين.. عبء أمني واقتصادي يثقل كاهل الجزائريين " راي اليوم ،,على الرابط : https://www.raialyoum.com/index.php/ .

قائمة المراجع

- علي محمد علي ، أنظمة مراقبة وحماية الحدود والطوق الخارجي والبنى التحتية، مجلة درع الوطن، في مستقبل إدارة الحدود، الحفاظ على الأمن، ،الموقع:
- عميرة أيسر," استراتيجية الأمن البحري للجزائر",الرابط
- ,http://www.almayadeen.net/articles/blog/783236/
- غازيتا .رو," استهزاء بالعقوبات: 13 دولة تشتري "إس-400" الروسية ", ، الموقع:
- https://arabic.rt.com/press/983374-/ .
- ق. مصطفى ," هذه حصيلة عمليات الجيش في شهر جانفي 2019",**الرابط**

https://www.ennaharonline.com/ .

- د. قوي بوحنيه , " إستراتيجية الجزائر تجاه التطورات الأمنية في الساحل الأفريقي ",الموقع :
http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2012/06/20126310429208904.html#anc13 .
- ك. ليلى ," ارقام مرعبة حول الحراقة الجزائرين في اوربا "
https://www.elbilad.net/article/detail?id=79128:الرابط/, .
- لحياني عثمان ,الجزائر تدرس المراقبة الالكترونية بحدودها مع المغرب, ، الموقع: .
https://www.alarabiya.net/ar/north-africa/algeria/2014/12/18/ -
- محمود أبو الليل محمد يوسف ،حدود الإقليم وفق القانون الدولي،*2003*. ،الموقع :
www.t1t.net/download/568.doc .
- مبارك شيالي هدى، "الانفلات الأمني في مالي يحول دون استكمال الطريق العابر للصحراء"، جريدة البلاد، الرابط :https://www.djazairess.com/elbilad/211505
- مناد جلال ,الجزائر تراقب حدودها بكاميرات حرارية عالية الدقة", ,الموقع
https://www.eremnews.com/news/arab-world/491584 .
- مني آسيا ," 60 ألف شرطي بالمناطق الحضرية و12 ألفا بالمطارات والموانئ والمعابر البرية : ،,الموقع:
https://www.djazairess.com/echchaab/103277
- م.إيوانوغان **,** "المنظومة الدفاعية الجزائرية تتدعم بأحدث الرادارات الروسية " ,الموقع :.
www.tsa-algerie.com/ar
- د وضاح الحمود ، استخدام التقنيات الحديثة في مجال أمن الحدود، مركز الدارسات والبحوث، أبو ظبي.

institute,org/uploads/documents/testimong/levittestimomy,2014/11/13,pdf,p25.

- وزارة النقل الجزائرية **,** "التدابير الأمنية في المطارات**.**" ، الموقع:: http://www.elmouwatin.dz/.

- ويكيبيديا ," **الكوم سات 1**" ، الموقع:
https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A3%D9%84%D9%83%D9%88%D9%85_%D8%B3%D8%A7%D8%AA-1 /.

- وكالة الانباء الجزائرية ," الجزائر تضيق الخناق على الجماعات الإرهابية بالمنطقة" ,الرابط : http://www.aps.dz/ar/algerie/60551-2018-09-20-12-59-16,

-وكالة الانباء الجزائرية ," الجزائر تؤكد عزمها على مكافحة الاتجار بالمخدرات" الرابط

http://www.aps.dz/ar/algerie/54492-2018-03-19-08-11-43 .

8/ من الملتقيات و الندوات و الاتفاقيات

- اتفاق رئيس الوزراء الجزائري عبد المالك سلال مع نظيريه التونسي حمادي الجبال والليبي علي زيدان على عقد اجتماعات كل أربعة أشهر، لبحث القضايا الأمنية المطروحة بحدة بالحدود المشتركة بين البلدان الثلاثة. وتم الاتفاق أيضا على تحضير اتفاق أمني مشترك وتسيير دوريات أمنية مشتركة
- الدهيمي عمر الأخضر ،دراسة حالة حول الهجرة السرية في الجزائر، (ندوة علمية حول : التجارب العربية في مجال مكافحة الهجرة غير المشروعة، المملكة العربية السعودية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، فيفري 2010
- وهبي زكرياء ، رهان الأمن الحدودي في إستراتجية الدفاع الوطني الجزائري(الملتقى الدولي حول الدفاع الوطني بين الالتزامات والتحديات الإقليمية. جامعة - قاصدي مرباح - ورقلة 2014.

9/ من الوثائق الرسمية

- بيان لوزارة الدفاع الجزائرية: أوقف حرس الحدود الجزائرية 200 سوري على الحدود مع ليبيا، ممن كانوا يحاولون التسلل عبر الحدود البرية بين الجزائر وليبيا من أجل الوصول إلى إيطاليا بمساعدة ليبيين تعهدوا بتهريبهم بقوارب الصيد بمبالغ تصل إلى ثلاثة آلاف دينار ليبي للفرد الواحد .
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رئاسة الجمهورية، الأمانة العامة للحكومة، قانون العقوبات، القسم الثامن (2)، الجرائم المرتكبة ضد القوانين والأنظمة المتعلقة بمغادرة التراب الوطني، المادة 175، مكرر 1، www.joradp.dz/trv/apenal.pdf.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رئاسة الجمهورية، الأمانة العامة للحكومة، قانون العقوبات، القسم الخامس(2)، تهريب المهاجرين، المادة. 303، مكرر. 30، 31، 36.

<www.joradp.dz/trv/apenal.pdf>

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،دستور 1996. المادة 42

- القانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية سنة 1997، بالأمر رقم 09/97 المؤرخ في 06 مارس 1997 والذي نصت المادة الثالثة منه على نبد العنف والإكراه للتعبير أو العمل السياسي أو الوصول إلى السلطة أو البقاء فيها، وضرورة الحفاظ على أمن التراب الوطني وسلامة واستقلال البلاد
- من خلال المرسوم الرئاسي المؤرخ في 27 أفريل سنة 2009 تم تغيير التسمية من "هيئة حراس الحدود" إلى " قيادة وحدات حراس الحدود" بقيادة الدرك الوطني و هي التسمية الحالية .

ثانيا:مراجع باللغة الأجنبية

- Buzan Barry**,** "People, States and Fear" Wheatsheaf Books, LTD,‹ London‹1983.
- Booth Ken, **Theory of world security.** Cambridge : University Press, 2007.
- Bacon Allynand‹ **globalism and beyond**. USA, Boston:, 1997.
- Buzan Barry and Ole Weaver**, Regions and power: the structure of international relations**, Cambridge Univercity Press, UK‹ 2003.
- Bakrania SHIVIT ” Libya: Border security and regional cooperation” ‹GSDRC, University of Birmingham,Rapid Literature Review‹ UK‹2014.
- Dario Battistella, Théories des relations internationales. 3e éd, Presses des Sciences Po, Paris ‹2009.
- GHERARI Habib, bornage des frontières Algériennes :le mois en Afrique Juin -Juillet .n°.225-226,1984.
- Kissinger Henry," Nuclear Weapons and Foreign Policy" ‹London: Wild Field and Nicholson, London ‹1969.
- McNamara, "The Essence of Security" ‹ Harper Press, New York‹ 1966, p149.
- Philippe- Charles David et Jean- Jacques Roche, Théories de la sécurité : définitions, approches et concepts de la sécurité internationale, Edition Montchrestien, Paris ‹ 2002.
- Wolfers Arnold," Discord and collaboration", Essays on International Politics ‹John Hopkins University Press‹ Baltimore, 1962.
- Roche Jean- Jacques, théories des relations internationales. 5e éd, Paris : Edition Montchrestien, , Paris ‹ 2004.
- Scott Burchill and others, **Theories of international relations**. Third ed, Palgrave Macmillan, New York ‹ 2005.
- Trager Frank and Kronenberg Philip," National Security and American Society" ‹Kansas University Press‹ Kansas‹ 1973.
- United Nations Development Programme**, Human developement report.** New York: Oxford University Press, 1992.
- Walter end ers and Todd sandler,”Patterns of Transnational Terrorism,Aletrnative Time-series estimates,international stusies quarterly,vol46,n°2‹jun,2002.
- Williams Paul D.**, Security studies : an introduction**. London and New York : Taylor & Francis Group,2008.

الملخص

عمل الجزائر على مكافحة التهديدات الأمنية الجديدة من خلال تدعيم كافة حدودها بالوحدات العسكرية، والمعدات، والآليات الحديثة بغرض تأمينها من تهديد خارجي محتمل، و بإعادة هيكلة و تحديث و تجهيز للأجهزة الأمن المكلفة بحراسة و حماية الحدود،كالدرك الوطني و حرس الحدود و الجمارك لمواجهة الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية كما انتهجت مقاربة تنموية وتعاونية إيمانا منها أن هذه التهديدات نظرا لطبيعتها تتطلب إستراتيجية مرنة وشاملة تتضافر فيها الجهود الوطنية والإقليمية والدولية، بالاعتماد على القانون الدولي وفي ظل احترام الحقوق والحريات الأساسية للإنسان كما تنتهج الجزائر أسلوبا مرنا في حل الأزمات الأمنية والسياسية في البيئة الإقليمية وهذا لضمان الأمن والاستقرار في المنطقة، وهذا وفقا لمبادئ العقيدة الأمنية والسياسة الخارجية للجزائر التي تحدد فعلها الأمني في المنطقة وسلوكها وسياستها الخارجية.

فالجزائر تعد الدولة الرائدة في شمال إفريقيا من حيث توفير التكنولوجيا الحديثة والمتمثلة في الحدود الذكية كون استعمال هذه التقنية منح الجزائر افضلية في مجابهة هذه التهديدات والتصدي لها إذ أضحت نموذجا يقتدى به في محاربة كافة التهديدات الحديثة من إرهاب دولي وجريمة منظمة وهجرة غير شرعية وذلك راجع إلى النتائج الحسنة التي حققتها على المستوى الداخلي أو الخارجي .

الملخص

Algeria has worked to combat new security threats by consolidating all its borders with military units, equipment and modern mechanisms with a view to securing them from a possible external threat, and by restructuring, modernizing and equipping the security services entrusted with guarding and protecting the borders, such as the National Gendarmerie, border guards and customs. To confront terrorism, organized crime and illegal immigration, and adopted a development and cooperative approach in the belief that these threats, because of their nature, require a flexible and comprehensive strategy in which national, regional and international efforts combine, relying on international law and with respect for rights And the fundamental freedoms of the human being, Algeria also pursues a flexible approach in resolving the security and political crises in the regional environment, in order to ensure security and stability in the region, in accordance with the principles of security doctrine and foreign policy of Algeria, which determine its security action in the region and its conduct and policy Of foreign Affairs.

Algeria is the leading state in North Africa in terms of the provision of modern technology, which is a smart frontier. The use of this technology has given Algeria a preference in confronting and responding to these threats, as it has become a model for combating all modern threats of international terrorism and organized crime. And illegal migration due to the good results achieved at the internal or external level.